

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



الانتخابات الرئاسية في الجزائر دراسة في المسار و التدايعات

مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص أنظمة سياسية مقارنة و حوكمة

إشراف الدكتور:
د. كربوسة عمراني

إعداد الطالبة:
الغول وهيبية

الجامعي: 2014/2013

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا البحث

لا يسعني إلا إن أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ

الفاضل "عمراني كربول" الذي لم يدخر جهدا في مد يد العون

والمساعدة. كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في هذا البحث

كذلك أتقدم بجزيل الشكر العرفان إلى أستاذ رئيس قسم العلوم

السياسية "عاشور عبد الكريم" وإلى كل أساتذة قسم العلوم

السياسية تخصص الأنظمة السياسية و الحوكمة.

خطة الدراسة

*مقدمة

الإطار المنهجي:

1-الإشكالية

2-تساؤلات الدراسة

3-فرضيات الدراسة

4-أسباب اختيار الموضوع

5-أهداف الدراسة

6-أهمية الدراسة

7-مفاهيم الدراسة

8-منهج الدراسة

الإطار النظري:

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والانتخاب:

المبحث الأول:مفهوم المشاركة السياسية

المطلب الأول: تعريف المشاركة

المطلب الثاني: أهمية المشاركة السياسية

المطلب الثالث: أشكال ومستويات المشاركة السياسية

المبحث الثاني:مفهوم الانتخاب

المطلب الأول: تعريف الانتخاب

المطلب الثاني: أهمية الانتخاب ووظائفه

المطلب الثالث: معايير الانتخابات الحرة والنزيهة

المبحث الثالث: الطبيعة القانونية والنظرية للمشاركة الانتخابية

المطلب الأول: نظرية المشاركة الانتخابية كحق شخصي

المطلب الثاني: نظرية المشاركة الانتخابية كوظيفة عامة

المطلب الثالث: وجهات النظر أخرى في تكييف المشاركة الانتخابية

الفصل الثاني: مسار ومؤشرات الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية (1995-2009)

المبحث الأول: مسار الرئاسيات الجزائرية (1995-2009)

المطلب الأول: رئاسيات 1995م

المطلب الثاني: انتخابات 1999م ومرشح الاجماع

المطلب الثالث: بوتفليقة والعهد الثانية 2004م

المطلب الرابع: العهد الثالثة 2009م

المبحث الثاني: مؤشرات القوة في الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية

المطلب الأول: الإقبال على التصويت

المطلب الثاني: التنظيم والهيكلية

المبحث الثالث: مؤشرات الضعف في الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية

المطلب الأول: العزوف الانتخابي

المطلب الثاني: تضيق على المعارض

الفصل الثالث: فواعل وتداعيات الاستحقاقات الرئاسية

المبحث الأول: الفواعل المؤثرة في الاستحقاقات الرئاسية

المطلب الأول: النخب السياسية الحاكمة

المطلب الثاني: الرأي العام المحلي والدولي

المبحث الثاني: تداعيات الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية

المطلب الأول: إرساء الحكم الراشد في الجزائر

المطلب الثاني: إشكالية التداول على السلطة

المطلب الثالث: مستقبل الديمقراطية

*الخاتمة.

تحديد الإشكالية:

تعتبر الانتخابات الرئاسية الجزائرية ظاهرة ديمقراطية وممارسة حفارية لتأكيد حرية الفرد في إختيار من يراه مناسب لتمثليه في السلطة ،وعليه فإن هذه الاخيرة تعد مؤشرا قويا بالاحترام الديمقراطية،حيث أصبح مطلب إجراء إنتخابات حرة ونزيهة مطلبات تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقه بإعتبارها معيارا لمدى ديمقراطيتها.

ومنه نطرح التساؤل التالي:

ما واقع الانتخابات الرئاسية على الصعيد الداخلي من الفترة 1995-2009 وما تداعياتها؟

و تندرج تحت الإشكالية المركزية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما علاقة النخب السياسية بالانتخابات الرئاسية؟
2. هل هناك ضمانات حقيقية لتحقيق نزاهة الانتخابات و مصداقيتها؟
3. هل يضمن الانتخاب التداول على السلطة بطرق سلمية؟
4. ما هي مؤشرات القوة و الضعف في الاستحقاقات الرئاسية؟

الفرضيات:

1. تلعب الانتخابات دوراً فعالاً في قياس درجة جودة النظام السياسي الجزائري.
2. بناء دولة مؤسسات مرهون بمدى إشراك الفرد في الحياة السياسية و الخيارات التعددية.
3. إن الانتخابات تمثل العامل المحوري في تحقيق نقلة نوعية للنظام السياسي الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

- تنطلق أساسا من الأهمية البالغة التي تطرحها هذه الدراسة لدى المختصين و الباحثين في ميدان علم السياسة.
- التحولات العميقة التي مست شكل و مضمون الحياة السياسية في الجزائر يعد الانتخابات الرئاسية 1995م إلى غاية 2009م.

المبررات الذاتية:

- إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة عن التحولات السياسية التي عرفت الجزائر بعد العودة إلى المسار الانتخابي.
- بحكم الانتماء إلى وطننا الجزائر.

أهداف الدراسة:

الأهداف العلمية:

- تحليل الإطار الدستوري و القانوني للانتخابات في الجزائر ومدى مساهمة هذه الأطر في تعميق الممارسة الانتخابية الديمقراطية.
- تهدف الدراسة لرصد و تحليل مفهوم الانتخابات، و تبيان مفهومها و تحديد معالمه و إبراز النتائج التي أفرزتها و دراسة الانتخابات في الجزائر خلال فترة 1995-2009م و محاولة تقييمها.

الأهداف العلمية:

- لفت الانتباه إلى ضرورة اهتمام الباحثين في الجزائر بدراسة الظاهرة الانتخابية كوسيلة تمكنهم من تحقيق تراكم معرفي، تساعد على تحسين الأداء الفعال للنظام.
- محاولة وضع بعض التصورات التي من الممكن أن تدعم آفاق المستقبلية لعملية الانتخابية في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع من الأهمية البالغة التي يعني بها موضوع المشاركة السياسية، و من ثم ما أصبحت تتسم به الانتخابات و المشاركة السياسية من اهتمام كبير في جميع المستويات النظرية و الإمبريقية، حيث بات الرهان على نزاهتها و حريتها رهانا على تنمية المجتمعات في الدول النامية و على تحقيق رفاهية أكثر للشعوب الأكثر تقدما.

هذه الدراسة تتناول موضوعا جديدا في الجزائر الانتخابات الرئاسية، التي تزايد الاهتمام بها منذ نهاية التسعينات بقدم رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" و ما صاحب ذلك في اصلاحات سياسية و تعديلات دستورية و تراجع مبدأ التداول على السلطة الذي شد انتباه الرأي العام الوطني و الدولي.

تحديد المفاهيم:

1- الديمقراطية: الديمقراطية تساعد على تجنب حكم قاسي وشرير وحكم الفرد، وتضمن لمواطنيها عدد من الحقوق الأساسية لا تقدمها النظم غير الديمقراطية، فالديمقراطية ليست فقط عملية حكم وإنما هي بطبيعتها نظام للحقوق أيضا، وبذلك فهي تضمن لمواطنيها مدى واسع للحرية الشخصية أكثر من أي بديل محتمل آخر وتساعد الناس على حماية مصالحهم الشخصية الأساسية، والحقوق الديمقراطية هي وحدها تعمل على إتاحة الفرصة القسوى للأشخاص لممارسة الحرية والحقوق وتحقيق الذات أي أن يعيشوا في ظل قوانين من اختيارهم، وهي التي تستطيع أن تقدم أكبر فرصة لممارسة المسؤولية الأخلاقية، وإن تعزيز التنمية البشرية بشكل أكمل، وهي وحدها التي يمكن أن تشجع على درجة عالية نسبيا من المساواة السياسية.¹

2- الحكم الرشيد (الصالح): تعرفه الأمم المتحدة PNUD على أنه تطبيق وتسيير فعال الأنظمة الاقتصادية والسياسية المرتكزة على المشاركة الشفافية وتفعيل احترام الشرعية، ومشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم.²

3- تداول على السلطة: بأنها التناوب أو التعاقب وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة إلى الحكم، ثم من الحكم إلى المعارضة والتعاقب بارز وموجود في البلدان ذات النظام الثقافي.³

المنهج المستخدم:

المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي يمد الباحث في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية سابقة، فلا يقف الباحث عند هذا الحد بل تكون له مقدرة تفسيرية و هذا لإعطاء صورة حقيقية عن الدراسة.⁴

¹ - روبرت دال: عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر والمعرفة، 2000، ص48.

² - حسين العربي: مفهوم الحكم الرشيد، مجلة المستقبل العربي، العدد: 153، 2004، ص48.

³ - موريس دوفرجيه: الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وعبد الحسن سعد، ط3، بيروت، دار النهار للنشر، 1989، ص304.

⁴ - عمار بوخوش، محمد الدنينات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1995

تعريف المنهج الوصفي:

هو الطريقة المنتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بالظاهرة أو الموقف أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة، أو التحقيق من صحة حقائق قديمة وآثارها، والعلاقة التي تتصل بها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها¹

الاقترب النخبة:

ارتبطت هذه النظرية بعالمي السياسة الايطاليين هما باريتو (BARITO) و موسكا (MOUSCA) ثم انظم إليهما ميشلز (MICHELS)، و قد قسم باريتو المجتمع إلى شريحتين أساسيتين شريحة دنيا ليست بالنخبة و هي أقل ذكاءاً، و شريحة عليا و هي النخبة الأعلى ذكاءاً و هذه تنقسم بدورها إلى النخبة الحاكمة و النخبة غير الحاكمة.

و أكد باريتو في بحثه عن عوامل الاستقرار و الاستمرار في النظام السياسي أن انفتاح النخبة و وجود قنوات للوصول إليها سبب أساسي للاستقرار، و قاد بحثه إلى التساؤل عما إذا كانت النخبة تستطيع امتصاص أعضاء جدد من الجماهير، أم أن الجماهير و الفئات المتميزة فيها يستبدلون النخبة أخرى، و قد أطلق على تلك العملية مفهوم دوران النخبة، و أعطي له بعدين أساسيين هما: دوران داخلي. أي إحلال أفراد محل آخرين، أو دوران خارجي، أي استبدال النخبة كلها بأخرى و في تحليله السياسي النخبوي نقد رأي أن كل مجتمع ينقسم إلى طبقتين سياسيتين طبقة حاكمة، و طبقة محكومة.

أما بالنسبة إلى موسكا رأى أن قواعد و أسس نخبة يختلف من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمع البدائي تكون القوة العسكرية هي مفتاح المكانة، و في مجتمع أكثر تطوراً تكون المنافسة في استخدام و توظيف الرموز الدينية أكثر. و في مرحلة أكثر تقدماً تكون الثورة، ثم البيروقراطية، ثم المعرفة المتخصصة.²

¹ -محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، دار هومة، 2007، ص56.

² - نصر محمد عارف: إبستمولوجيا السياسية المقارنة، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص226.

وبذلك قد يكون هناك نخبة على أسس عسكري و نخبة على أسس دينية و ثالثة على أسس اقتصادية...إلخ.

و من خلال إسقاط هذه النظرية على الواقع الجزائري و التركيز على النخبة الحاكمة التي تجسدها أطراف مدنية و عسكرية، كثر الحديث عن تأثيراتها و عن التحالفات و الصراعات فيما بينها و أصبح الاعتقاد أن حركية النظام السياسي الجزائري تتبع توجهات و حركية هذه النخبة.¹

¹ - نصر محمد عارف، نفس المرجع، ص227.

لاشك أن الاعتراف بمبدأ سياسة الشعب يعتبر أول ركيزة للديمقراطية، ذلك أن كلمة "ديمقراطية" تعني حكم الشعب باعتباره صاحب كل السلطات في الدولة و مصدرها الوحيد. و نظرا للارتباط الوثيق بين الانتخاب و الديمقراطية في عصرنا هذا حيث أصبح يمثل الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة بواسطة الإدارة الشعبية كما يعد الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في وضع القرار الأساسي. تقوم الانتخابات سواء رئاسية أو محلية أو تشريعية على مجموعة من الإجراءات التي لها ارتباط وثيق بعملية التصويت و لكي تتحقق انتخابات نزيهة يجب أن تكون في إطار تشريعي وتنظيمي بعيدا عن المؤثرات السياسية.

الجزائر على غرار الدول العالم مرت بعدة محطات انتخابية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

إن تحليل الأوضاع السياسية لجزائر ما بعد سنة 1988م يكشف أو يقدم لنا صورة عن التحولات الديمقراطية في إطار التعددية الحزبية و الانفتاح السياسي، و السعي إلى محاولة إتاحة فرص للمشاركة السياسية لفئات مختلفة من المجتمع.

و يرى الكثير من المنتبعين و المختصين في الحياة السياسية، و العلاقة بين السلطة و المجتمع عدم حدوث تغيرات جوهرية في العلاقة التي تربط بين الحاكم و المحكوم، غير أن حرص السلطة الحاكمة على إضفاء الشرعية و الفعالية في إدارة قواعد العملية السياسية كتفعيل حق المشاركة السياسية للوصول إلى ترسيخ الحكم الراشد في المجتمع و تجسيد مفاهيم الشفافية، و الانفتاح، و الحوار.

و هكذا انتقل النظام السياسي الجزائري إلى الممارسة الديمقراطية و آليات تطوير الأداء السياسي عن طريق تنظيم انتخابات يراد لها أن تكون حرة، نزيهة و تعددية.

غير أن التراجع عن وصف بالمكسب الديمقراطي بعد تدخل المؤسسة العسكرية، و توقيف المسار الانتخابي الذي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و دخول الجزائر في دوامة العنف و العنف المضاد، مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني و نشوء حالة من اللاستقرار امتداد خاصة من 1992م إلى غاية 1997م و هي فترة التي شهدت أحداث دموية أبرزها اغتيال الرئيس "محمد بوضياف" إضافة إلى سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية



للأفراد، و جاءت انتخابات نوفمبر 1995م التي فاز بها المترشح "اليمين زروال" كبداية لعهد جديد وصف بعهد استرجاع الجزائر لهيبتها و السعي لبناء دولة المؤسسات، واحترام حق الشعب في اختيار من يمثله بكل شفافية، و العمل بقوانين الجمهورية، و ذلك من أجل التأسيس لمرحلة جديدة تعد بالتنمية و الاستقرار و الرفاهية كما قام الرئيس بالتعديل دستور سنة 1996م.

و بعد إعلان الرئيس "اليمين زروال" تقليص عهده الانتخابية و تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة دون ترشح فيها، حدث انتقال سلمي للسلطة و تم انتخاب السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للجمهورية بعد انتخابات أفريل 1999م.

الرئيس الجديد بدأ مسيرته الإصلاحية بالعمل على إرجاع السلم و الأمن للبلاد، و بدأ مسعاها بطرح مبادرة الوثام المدني، و هو مسعى الذي سمح بإعادة تدريجية للأمن، كما تم فتح ورشات إصلاح انصبت على المجالات السياسية و الاقتصادية و التربوية و القضائية، و ذلك في إطار الإصلاح الشامل لهياكل الدولة.

ولقد شهدت الجزائر عدّة محطات انتخابية رئاسية دورية انطلاقا من رئاسيات 1995م إلى يومنا هذا، و التي عملت على إضفاء نوع من الشرعية الإضافية على النظام السياسي، و تقديم كوادر تعتمد عليهم في العملية الانتخابية، في ظل الواقع و الظروف المحيطة و المتغيرات المختلفة و المستمرة الداخلية و الخارجية و تأثيراتها على النظام السياسي و على الأحزاب و على التجربة الديمقراطية لتحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي المطلوب.

تمهيد

ليس بخافٍ أن مطلب إجراء انتخابات حرة و نزيهة لم يعد مطلباً داخلياً فحسب، و إنما غدا مطلباً دولياً يصر المجتمع الدولي على الوفاء به، و هذا يلقي على عاتق كل دولة أن تضع من الضمانات ما يكفل أن تمارس هذه الانتخابات بحرية و نزاهة، و إن تحترم إرادة الناخبين وصولاً إلى نظام سياسي أقرب إلى المثالية قدر الإمكان، و بما يضمن لهذا النظام الاستقرار والدوام، حيث لم تعد حكومة متمدنة على وجه الأرض تدعي أنها تستمد سلطتها في الحكم من غير الشعب الذي تحكمه، سواء كان ذلك في الدول الديمقراطية أو الدول غير الديمقراطية.

ففي الدول الديمقراطية تصل الحكومات إلى سدة الحكم استناداً إلى إرادات شعبية تظهر من خلال انتخابات نزيهة، يتم فيها تداول السلطة بين الأحزاب السياسية بطريقة سلمية هادئة، دون ثورات أو انقلابات أو اغتيالات، أما في الدول غير الديمقراطية، فإن الأمور تسير على نحو آخر يختلف فيه الظاهر عن الباطن، و رغم نص العديد من المواثيق الدولية على حق كل إنسان في أن واحد يشارك في حكم بلده، و النص على إن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، و اعتبار ذلك بياناً صريحاً للمبادئ الديمقراطية، و رغم المشاركة الفعلية للأمم المتحدة و المنظمات الدولية في مراقبة الانتخابات و تقديم المساعدة الفنية، إلا أنه ما زالت هناك حاجة ملحة لمعايير واضحة يمكن بمقتضاها الحكم على ما إذا كانت الانتخابات حرة و نزيهة أو لا، فلا ترجى من نظام انتخابي سليم إذا لم تجرى عملية الانتخابات ذاتها بنزاهة و حرية.

سنتناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للانتخابات، و سنتطرق في هذا المبحث الأول مفهوم الانتخابات تعريفها، أهميتها، معاييرها، و في المبحث الثاني نتناولنا مفهوم المشاركة السياسية تعريفها، أهميتها، مراحلها و أخيراً المبحث الثالث نتناولنا طبيعة القانونية و النظرية للانتخاب يتطرق لنظرية المشاركة الانتخابية كحق شخصي و نظرية الانتخابية كوظيفة عامة وكذا وجهات نظر أخرى في تكييف المشاركة الانتخابية.

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية.

تعد المشاركة السياسية الحجر الزاوية و ركيزة الأساسية للديمقراطية، و يتوقف تطور هذه الأخيرة و نموها على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب و طبقاته و جعله حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة و الهادفة هي التي تخلق معارضة قوية، و بالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية و ترسيخها، و تحولها إلى ممارسة يومية عند الشعب و هي من الوسائل الهامة لمقاومة الظلم و الجور و الاستبداد.

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية.

بمقتضى الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، فالمشاركة السياسية " تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة و إدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي".

و هناك من يعرفها " على أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، و سواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة" كما تعني " المشاركة إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد و تنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية و المحلية".⁽¹⁾

¹- مشير المصري، المشاركة في الحياة السياسية، فلسطين: دار الكرامة للنشر و التوزيع، 2002، ص 50.

تعرف المشاركة السياسية بأنها " العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية للمجتمع، لكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع و صياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز هذه الأهداف".¹

يعرف **ناي و فيريا** " المشاركة السياسية بأنها تلك النشاطات القانونية التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام و الأعمال التي يؤدونها و كذا التأثير في القرارات الحكومية".

و يعرفها **كمال المتوفي** بأنها حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الإنظام إلى المنظمات الوسيطة.

ويعرفها **هنتجتون** بأنها أنشطة الأفراد التي تهدف إلى التأثير على وضع القرار الحكومي، وهي أنشطة فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية.

ويرى **وينر** أن المشاركة السياسية لنشاط اختياري يهدف للتأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي أو القومي، سواء كان هذا النشاط ناجحا أو غير ناجح، منظما أو غير منظم، مستمر أو مؤقتا.²

ويميل علماء السياسة إلى اقتراح أربعة أنماط من المشاركة السياسية، هي أقرب إلى قنوات مختلفة لهذه المشاركة وهي المشاركة في الانتخابات و المشار في الانتخابات والمشاركة في الحملات الانتخابية، و المشاركة على الصعيد المحلي، و الاتصال بالمسؤولين.

و تتفق أغلب الكتابات على أن هناك صورا تقليدية للمشاركة و صور غير تقليدية.

¹ فائزة طيبي، " المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في السلطة في الجزائر"، **لسانيس**، الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002، ص 5.

² - كمال المنوفي، "الثقافة السياسية المتغيرة"، **السياسة الدولية**، العدد: 34، 1989، ص 78.

الصور التقليدية:

1. الترشح: أي تقلد منصب عام، أو السعي لمثل هذه المناصب.
2. النشاط في العمل السياسي: أي العضوية النشطة أو العادية في المنظمات السياسية أو المنظمات شبه السياسية.
3. التصويت: أي الإدلاء بالصوت أو التأثير على الناخبين الآخرين.

الصور غير التقليدية:

1. الاحتجاج: يشمل التظاهرات والإضرابات وهي مسموح بها قانونيا في كثير من النظم.
 2. العنف: و يشمل أحداث العنف والتمرد و الاغتيالات أو محاولة الاغتيال و الانقلابات أو محاولة الانقلاب.
- و من الواضح أن الاحتجاج يكون سلميا دائما، و إن العنف ينطوي على استخدام أدوات القهر المادي أو التهديد باستخدامها.

لا يمكن عزل المشاركة السياسية عن المشاركة المجتمعية كسياق عام، ذلك أن المشاركة تبقى جزءا من المشاركة المجتمعية بمفهوم الشامل، ولا شك أن العلاقة بين المشاركة السياسية و المشاركة المجتمعية هي علاقة جدلية، فكلما تزايد منسوب المشاركة المجتمعية الفاعلة لمجموعة بشرية أو أقلية ما، ازدادت احتمالات مشاركتها السياسية الفاعلة، و كلما انخفض ذلك المنسوب تضاءلت فرص المشاركة الفاعلة و إمكاناتها، كما أن المشاركة السياسية ذاتها تنعكس بالإيجاب على تطوير واقع المشاركة المجتمعية بمفهومها الشامل، و تحفيزها بالنسبة للمجموعة البشرية أو الأقلية المعنية.⁽¹⁾

ويأتي وضع المشاركة السياسية ضمن نسق من المشاركة المجتمعية، متماشيا مع اعتبار النظام السياسي جزءا من النظام المجتمعي العام، و هذا ما يراه بعض علماء السياسة و على رأسهم ديفيد

¹ -صلاح سالم زرنوقة، "المشاركة السياسية و العملية الانتخابية"، مجلة الديمقراطية، العدد: 01، 2001، ص 19.

ايستون (Divid Easton) و جابر بيل ألموند (Gabriel Al mond)، إذ يرى ايستون أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من الظواهر التي تمثل نظاما فرعيا من النظام المجتمعي، في ما يذهب ألموند إلى أن النظام هو ذلك النظام الذي يشتمل على التداخلات القائمة في كافة المجتمعات و التي يقدم عبرها الوظائف التي ينجزها النظام بواسطة القوة الجبرية الشرعية أو التهديد باستخدامها.

المطلب الثاني: أهمية المشاركة السياسية.

تعد المشاركة السياسية من أهم القضايا التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل و تكمن أهميتها فيما يلي:

1. تعد المشاركة السياسية معيارا لنمو النظام السياسي، و مؤشرا على ديمقراطيته و هي بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة و القرارات السياسية، أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين و تعدم المظهر الرئيسي للديمقراطية.

2. تبدو أهمية المشاركة السياسية من شيوع بعض صور السلبية في المجتمع و منها:

♦ اللامبالاة " **APATHY** " و تتمثل في عدم اهتمام الأفراد بالظواهر أو المواقف في المجتمع بصفة عامة.

♦ الاغتراب " **ALIENATION** " و يعني ذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسي والحكومة وما يدور في المجتمع.¹

3. المشاركة وسيلة لتدعيم الحكمة الجماعية، بل أن إسهام الكثيرين في شؤون الدولة يعطي كل واحد منهم فرصة التعبير عن مصالحه الخاصة فضلا كون المشاركة مبدأ أساسيا لتنمية المجتمع حيث عن طريقها يتعلم المواطن كيف يحل مشاكله.

¹-داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، ط2، القاهرة، دار الفكر الجامعية، 2000، ص358.

4. يعتبر دور المشاركة دورا تدعيميا لدور الحكومة و هو ضروري و أساسي لتحقيق الخطة التي تضعها.

5. تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي للمواطنين لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات و المشروعات، و هذا يفرض جمع المال و بحث

6. المشاركة الشعبية من خلال الهيئات و المجالس المحلية، يكمن أن تقوم بدون الرقابة والضبط، و هذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف.⁽¹⁾

المطلب الثالث: أشكال و مستويات المشاركة السياسية.

تتخذ المشاركة السياسية أشكالا مختلفة وفقا لنمط النسق السياسي فكل نسق يتضمن العديد من الأدوار التي يؤديها الأفراد داخل النسق كهذا الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته وهناك السياسي المحترف، و أعضاء الحزب النشط، وهكذا العلاقة بين هؤلاء علاقة تنظيمية أي قائمة على أساس النظام الهرمي في شغل الأدوار، و من ثم فالعلاقة بين الأفراد تتحدد وفقا لشكل ومدى المشاركة أي الدور الذي يقوم به المشارك، و حسب روش و ألتوف: فإن أشكال المشاركة السياسية محددة، عن طريق مستويات التي يغطيها التدرج الهرمي الذي هو ملائم لمختلف أنماط الأنساق السياسية، فهما يميزان بين نوعين من المشاركين عن بقية المشاركين على أساس أن هؤلاء يمارسون مشاركة رسمية وغير رسمية².

العملية الانتخابية محورا لتصنيف الأفراد فهناك متخصصون في عملية التصويت والمشاركون بصورة محدودة والجماهير ثم المشاركون في الحملات الانتخابية و أخيرا المشاركون بصورة كلية.

¹- ثامر كامل محمد، "إشكالياتنا الشرعية و المشاركة و حقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد: 201، 2000، ص 118.

²- نعيمة ولد عامر، "المشاركة السياسية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2001، ص 15.

✓ المشاركة السياسية غير الاعتيادية: و يمثلها كل من كورفيتاريس، و لازويل (Lasswel) فكورفيتاريس (Korvitaris) قدم تفسير لسلوك الأشخاص الذين يشتركون في النشاط السياسي غير الاعتيادي، و يرى أن المشاركين في مثل هذه النوعية من المشاركة السياسية هم محض أفراد يشكلون تجمعات غير منظمة لأناس منغمسين في السياسة بأي تأييد أو تعزي.

ورغم ما يشكله كل من الإحباطات والحرمان كعاملين هامين في المشاركة السياسية غير الاعتيادية إلا أن لازويل يرى أن التنظيمات ذات الطبيعة الوظيفية التي تكمن خلف أحزاب تمنح القوة للفعل أو السلوك الحزبي، ويؤكد لازويل على الولاء و العنف في الحضارة العربي ذو الطبيعة استثنائية، و يفهم من نظرية لازويل أن الحروب و الثورات و التمردات و المظاهرات أشكال من النشاط السياسي الذي يعبر عن المشاركة السياسية غير الاعتيادية¹.

أما فيما يخص مستويات المشاركة في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى و من فترة لأخرى في الدولة نفسها ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تنفيذها، و على مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام، فهناك أربعة مستويات للمشاركة.

أ- المستوى الأعلى:

و يشمل هذا المستوى ممارسي النشاط السياسي من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية و التبرع لمنظمة أو مرشح و حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر والمشاركة في الحملات الانتخابية و توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي و لذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسية مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.²

¹ - عاطف أحمد فؤاد، "علم الاجتماع السياسي"، الاسكندرية: دار المعرفة الجماعية، 1995، ص 56.

² - نعيمة ولد عامر، مرجع سابق، ص 120.

ب- المستوى الثاني:

ويشمل هذا المستوى المهتمين بالنشاط الذي يصوتون في الانتخابات و يتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج- المستوى الثالث:

ويشمل هذا المستوى الهامشيون من لا يهتمون بالأمر السياسية و لا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي و لا يخصصون أي وقت أو موارد له، و إذا كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بالأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصلحتهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د- المستوى الرابع:

و هم أولئك المتطرفون سياسيا الذي يعملون خارج الأطر الشرعية و يلجؤون إلى أساليب العنف والفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة أو اتجاه النظام السياسي بصفة خاصة أما أن ينسب إلى أشكال المشاركة و ينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور المشاركة تتسم بالحدة و العنف⁽¹⁾.

كما أن هناك مراحل تمر بها المشاركة السياسية و هي:

الاهتمام السياسي، المعرفة السياسية، التصويت السياسي، المطالب السياسية كما أن المشاركة توجد في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها و إن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحا و صراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية و احتراماً لمنظومة حقوق الإنسان و الانتخابات دورية حرة و تنافسية و بالتالي تتيح قدرا كبيرا لمشاركة المواطن بشكل فعال في الحياة السياسية و بالقدر الذي يهم المدافعين عن المشاركة أكبر.

¹- نعيمة ولد عامر، مرجع سابق، ص 121.

و كلما كانت المشاركة فعالة كلما أدت إلى تعزيز شرعية النظام، هناك من يرى أن الإفراط في المشاركة تخلق ظروفًا تعكس الرضى أو النزاع و هو ما لا يظهر إلى السطح في الأشكال الأخرى للمشاركة⁽¹⁾.

الشكل الأول: المشاركة السياسية الرسمية.

يقوم بها أصحاب المناصب الرسميين انطلاقًا من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام و الاستمرار و الاستقرار و الاستقرار المنسق الذين يهيمنون عليه و يواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو صراعات من الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع.

هؤلاء المشاركون الرسميون هم:

✓ أصحاب المناصب السياسية العليا حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية و يأتون على قمة التدرج حيث يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل.

✓ البيروقراطيون الكبار و يأتون في المستوى الثاني من المشاركة و مثال ذلك نواب الوزراء.

الشكل الثاني: المشاركة السياسية غير الرسمية.

و تتكون من الأحزاب السياسية خارج السلطة و جماعات الضغط، أو المصلحة و الأقليات وهم يمثلون المعارضة في أي نسق سياسي.

و يمثلها فواعل و أطراف تقوم بالدور غير الرسمي من خلال مشاركتهم في رسم السياسة العامة من الجماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية و المواطنين بصفتهم الشخصية، و قد تمت تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبونه في مختلف الظروف لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية أي أنهم لا يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة².

¹ - عاطف أحمد، مرجع سابق، ص 60.

² - محمد السويدي، "علم الاجتماع السياسي - ميدانه و قضاياها"، الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعة، 1998، ص 159.

الأحزاب السياسية: تلعب الأحزاب دور المبلور المصالح الاجتماعية، و المبرر للمطالب والاحتياجات لربطها ببدائل السياسة العامة، و البرامج الملبية لها.

و تتوقف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد، و توحيدها على عدد الأحزاب و السياسية في الساحة، ومع ذلك فإن الأحزاب السياسية تظل في كل الأحوال غير الجماعات المحلية في وظيفتها، و في دورها، فهي لا تتبنى قضايا صغيرة أو مصالح فئة صغيرة، بل تتاصر مواقف وسياسات تتسم بالعمومية و بعض الشمولية.

الجماعات الضاغطة: و هذه الجماعات كما يبدو تلعب دورا مهما و عمليا في مختلف الأقطار و تعتمد طرق مشاركتهم، و سبل تأثيرهم في السياسات العامة على طبيعة مجتمعاتهم و نظمهم.

المبحث الثاني: مفهوم الانتخاب.

لقد أصبح الانتخاب و بصورة تدريجية الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة، سواء كان هذا على سبيل التقليد في بعض الأنظمة أو كمبدأ راسخ في البعض الآخر من الأنظمة خاصة الليبرالية منها، كما أصبح الانتخاب من المؤسسات الرئيسية في الأنظمة الديمقراطية لارتباطه الوثيق بها، إلى درجة أنه صار يكتسي صيغة المعيار الذي تقاس على أساسه أو تكيف مدى ديمقراطية أو درجة انفتاح المجتمعات السياسية من عدمها.

فالانتخاب في جوهره أداة المشاركة السياسية الشعبية في تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات التي تنتخب لهذا الغرض سواء على المستوى الوطني أو المحلي. تؤدي هذه المشاركة بالضرورة إلى إثارة منافسة بين الفاعلين فيها بصفتهم ناخبين أو منتخبيين.¹

¹ - محمد السويدي، نفس المرجع، ص 160.

المطلب الأول: تعريف الانتخاب.

سنتناول في هذا المطلب المعنى اللغوي للانتخاب وذلك في الفرع الأول، فيما سيتناول الفرع الثاني المعنى الاصطلاحي للانتخاب.

أولاً: المعنى اللغوي.

يقال في اللغة نَخَبَ، أي أنتخب الشيء: اختاره، و انتخب الشيء: انتزعه أخذ نخبته، والنخبة: ما اختاره منه، ونخبة القوم، ويقال جاء في نخب أصحابه أي في خيارهم، والانتخاب: الاختيار والانتقاء، ومنه النخبة، وهم الجماعة تختار من الرجال فتنزع منهم، و في حديث علي عليه السلام، و قيل عمر و خرجنا في النخبة أي المنتخبون من الناس، المنتقون وفي حديث ابن الأكوخ: انتخب من القوم مائة رجل، و نخبة المتاع: المختار ينتزع منه⁽¹⁾، فيما يذهب الفقهاء الذين يقارنون بين الانتخاب و بعض التطبيقات الفقهية في الشريعة الإسلامية كالبيعة و الشورى إلى تعريف الانتخاب بأنه " أمانة و شهادة و ولاء و يراء"⁽²⁾.

ويعرف الانتخاب بأنه: " قيام الشعب باختيار أفراد يمثلونه في مباشرة أو مزاولة السيادة نيابة عنه و القيام بإحدى وظائف الدولة و التي تتعلق بعملية التشريع في الغالب من الأمور"⁽³⁾.

أما المعجم الوسيط فقد ذكر في باب الخامس، نخب، نخبا: أخذ نخبة الشيء، و انتخبه: اختاره و انتقاه، أي اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب أو لائحة ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرياسة مجلس أو نقابة أو قذوة أو لعضويتها، أو نحو ذلك، و المنتخب: من له حق التصويت في الانتخاب، و المنتخب من أعطى الصوت في الانتخاب، من نال أكثر الأصوات فكان هو المختار⁴.

¹ - ابن منظور، "لسان العرب"، الجزء الرابع عشر، ط 3، بيروت: دار إحياء التراث العربي، دس. ص 79.

² - سعد مظلوم العبدلي، الانتخابات ضمانات حريتها و نزاهتها دراسة مقارنة"، الأردن: دار دجلة، 2009، ص 28.

³ - عفيفي كامل عفيفي، الانتخابات السياسية و ضماناتها الدستورية و القانونية دراسة مقارنة"، مصر: دار الجامعيين، 2002، ص 448.

⁴ - سعد مظلوم العبدلي، المرجع نفسه، ص 29.

ثانيا: المعنى الاصطلاحي.

كون العملية الانتخابية تتصل بالعديد من الجوانب السياسية و الاجتماعية و الديمغرافية لذلك فقد ركز البعض منهم على الناحية الإجرائية في الانتخاب، فعرفوه على أنه "مجموعة من الإجراءات والتصرفات القانونية متعددة الأطراف و المراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة و رضا المحكومين أصحاب السلطة الحقيقة في المجتمع"⁽¹⁾. ويبدو أن السبب في التركيز على الناحية الإجرائية دون غيرها من الجوانب الانتخابية الأخرى، كون هذه الناحية هي الأكثر وضوحا في العملية الانتخابية.

كما ركز عدد آخر من الفقهاء على جانب الاختيار في العملية الانتخابية، بالقول أن الانتخاب هو "اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من بين عدد من المترشحين لتمثيلهم في الحكم البلاد"⁽²⁾.

فيما ذهب أغلبية فقهاء القانون الدستوري إلى تعريف الانتخاب تعريفات تنص كلها حول كونه أداة لتداول السلطة سلميا و تجسيدا لحق المشاركة في الحياة السياسية و ذلك بالقول إن الانتخاب هو "الوسيلة الأساسية و الوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية و لتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى"³.

ثالثا: المعنى الإجرائي.

و مع ملاحظة التعريفات، يتبين أن من الصعب الحصول على تعريف مانع جامع للانتخاب كون العملية الانتخابية على تماس و ترابط مع العديد من جوانب الحياة في المجتمع كما أن النظرة إلى مفهوم الانتخاب تختلف باختلاف الأيدولوجيات والتطبيقات ومع ذلك فإننا نرى أنه يمكن تعريف الانتخاب بأنه "الوسيلة الأساسية لإسناد وتداول السلطة في الديمقراطية النيابية بقيام الناخبين بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في المؤسسات الحاكمة للدولة".

¹- محمد فرغلي، محمد علي، "نظم و إجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء و الفقه"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998، ص 128.

²- ماجد راغب الحلو، "الاستفتاء الشعبي"، الإسكندرية: دار مطبوعات الجامعة، 2004، ص 103.

³- صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، "الأنظمة السياسية"، بغداد: دار الحكمة، 1991، ص 35.

تعريف آخر للانتخاب:

" فهو الوسيلة التي بموجبها يختار المواطنين الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابيا عنهم سواء على المستوى السياسي (الانتخابات الرئاسية، التشريعية، البلدية) أو على مستوى المرافق المختلفة (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية)".

المطلب الثاني: أهمية الانتخاب و وظائفه.

أولاً: أهمية الانتخاب.

تعود أهمية الانتخاب إلى عدة للتنظيم القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة و تداولها باسم الشعب. و يوصف الانتخابات ممارسة ديمقراطية لأنها كفيلة بأن تعمل على "غربة" الأحزاب السياسية بحيث يكون البقاء لمن يستطيع تقبل الديمقراطية فقط، أما من لم يستطع ذلك فإن الانتخابات تبعده خارج السلطة، كما تعمل الانتخابات على بناء المؤسسات الدستورية بحيث لا تستطيع مؤسسة أو فرد التفرد في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى باقي المؤسسات في الدولة حيث يستمد الجميع قبوله من الشعب.

وتتمثل أهمية الانتخاب بعنصرين هما:

العنصر الأول: يعد الانتخاب أداة لتمثيل المحكومين، و تطبيق هذه الأداة يضفي الشرعية على الفئات الحاكمة، هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإن الانتخابات تعد العامل المهم في مولد هياكل الاتصال و تطورها (الأحزاب السياسية).

العنصر الثاني: الانتخابات وسيلة (أداة) للاتصال بين الحاكمين و المحكومين و يعبرون عن ذلك بأن الانتخابات قد تخطت وضعيتها الأولى بكونها أداة لتمثيل المحكومين إلى كونها عاملاً مساعداً يحاول احتياجات المحكومين إلى قرارات.⁽¹⁾

¹ -سعاد الشرقاوي، "النظم السياسية في العالم المعاصر"، القاهرة: دار النهضة، ط2، 1982، ص 147.

ثانياً: وظائف الانتخاب.

إن عملية التحول الديمقراطي و الاستقرار النظام السياسي لا يمكن أن تتم في غياب المرتكزات الكاملة لنظام الحكم الديمقراطي و منها: توفر مبدأ حكم القانون، التداول السلمي على السلطة، مبدأ المواطنة كمصدر للحقوق و الواجبات، و بعد إرساء هذه المقومات يتم تنظيم انتخابات فعالة التي تعد الآلية الأساسية لتحقيق البناء الديمقراطي و تتجسد وظائف الانتخابات لإرساء نظام الحكم الديمقراطي في العناصر التالية:

❖ تقوم الانتخابات بوظيفة التعبير عن مبدأ الشعب مصدر السلطات، عن طريق إتاحة الفرصة أمام الناخبين للممارسة حق المشاركة السياسية، التي على أساسه تختلف عن نظم الحكم: الوراثية، النيقراطية، الديكتاتورية...إلخ.

❖ اختيار الحكام:

❖ توفر الانتخابات الديمقراطية الطريقة التي يختار من خلالها الحكام من خلال انتقال السلطة إلى الفائزين في الانتخابات.

❖ توفر الانتخابات الديمقراطية آلية للتداول السلمي للسلطة و إمكانية وصول المعارضة إلى كرسي الحكم عن طريق صناديق الاقتراع بطرق سلمية.

❖ إضفاء الشرعية للحكومة المنتخبة أو تجديد شرعية الحكومة القائمة.

❖ توفر الانتخابات فرصة محاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات من خلال تقييم برامج المتنافسين على مقاعد السلطة.⁽¹⁾

❖ المطلب الثالث: معايير الانتخابات الحرة و النزهاء.

❖ أكدت الوثائق الدولية العديدة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية سنة 1966م، و الإعلان العالمي لمعايير الانتخابات الحرة و النزهاء لسنة

¹- فاطمة مساعيد، "التحول الديمقراطي و آلياته"، مؤلف: بوحنية قوي، الزاوي محمد الطيب و آخرون، "الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة"، الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع، 2011، ص ص 111-112.

- 1994م، لكي تكون الانتخابات حرة و نزيهة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية بمثابة مبادئ رئيسية لكل عملية انتخابية وهي كذلك شروط أساسية لتأمين ديمقراطيتها:
- ❖ حق الشعوب في إجراء الانتخابات، و المشاركة في الترشيح و التصويت، بمعنى أنه يجب أن يتمتع جميع المواطنين بحق الاقتراع و المشاركة في الشؤون العامة.
 - ❖ يجب أن تضمن إجراءات الاقتراع حرية الاختيار والتساوي بين الناس في نقل الصوت، و سرية التصويت و صحة فرز البطاقات.
 - ❖ يجب أن تجري الانتخابات بصفة دورية.
 - ❖ يجب أن تجري الانتخابات ضمن احترام الحقوق الأساسية للمواطنين.
 - ❖ أن يتم تحديد الدوائر على أساس منصف بما يجعل النتائج تعكس بشكل أدق و أشمل إرادة المنافسين.
 - ❖ يجب أن تشرف و تمارس مراقبة العمليات الانتخابية سلطات و هيئات انتخابية مستقلة عن بقية سلطات الدولة حق تكفل نزاهتها، و يجب أن تكون قراراتها قابلة للطعن أمام السلطات القضائية.
 - ❖ تنافسية الشريعة في الانتخابات.
 - ❖ حرية الدعاية الانتخابية.⁽¹⁾

¹- جاي سن، جودين جيل، "الانتخابات الحرة و النزيهة - القانون الدولي و الممارس العملية"، ترجمة أحمد منيب، مراجعة فائزة أحمد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 20.

المبحث الثالث: الطبيعة القانونية و النظرية للمشاركة الانتخابية.

بالرغم من التسليم بالديمقراطية كوسيلة وحيدة لا بديل عنها لتعيين الحكام، و بالرغم من التسليم بالانتخابات كأداة لتكريسها، شكلت هذه الفكرة نقطة خلاف نظري و جدال فقهي كبيران ليس بشأن مدى ضرورة الأخذ بها من عدمه، بل بخصوص الأساس الفكري و النظري الذي ترتكز عليه.

فيما أجمع الفقه الدستوري حول أن السيادة هي أساس فكرة الانتخاب ثار خلاف حول ما إذا كانت هذه السيادة ملك للأمة في صورتها المجملة أو ملك للشعب برمته

المطلب الأول: نظرية المشاركة الانتخابية كحق شخصي.

تذهب هذه النظرية إلى التأكيد على أن المشاركة الانتخابية إنما تشكل حقا من الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها كل إنسان، و لا يجوز نزعها منه أو حرمانه من ممارستها بكل حرية و على قدم المساواة مع غيره من المواطنين، لأنها من الحقوق الطبيعية الناشئة عن شخصيته، و التي يكتسبها كل فرد لمجرد كونه إنسانا مواطنا في دولة معينة، و لا يستثنى من ذلك سوى الأشخاص الذين لا يكون بمقدورهم ممارسة هذا الحق كالأشخاص القصر و عديمي الأهلية مثلا. و تستند هذه النظرية، في تأكيدها على أن المشاركة الانتخابية إنما هي حق من حقوق المواطن الطبيعية، على نظرية السيادة الشعبية، التي تقوم على فكرة توزيع السيادة بين جميع المواطنين، دون تمييز بينهم، بحيث يكون لكل فرد جزء منها، باعتبارها أن السيادة الشعبية تنتهي في التحليل الأخير، إلى الفرد الذي يمارسها.

و اعتمادا على آراء و أفكار القائلين بنظرية السيادة الشعبية يكون لكل مواطن حق المشاركة في الشؤون العامة لبلاده بمقتضى حقه في تولي جزء من السيادة العامة لدولته، وعلى قدم المساواة مع غيره من المواطنين.¹

¹- صلاح الدين فوزي، "المحيط في القانون الدستوري و النظم السياسية"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص 371.

فالانتخابات كما يؤكد شومبيتر " Schumpeter " قد أضحت هي الوسيلة الوحيدة المتاحة لمشاركة المواطن في اختيار حكامه و التعبير عن إرادته، و هو ما يضيف عليه قيمة ذاتية تجعله لصيقا بشخصية كل مواطن، باعتباره يشكل جوهر حقوق الإنسان السياسية بمفهومها المعاصر.

ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى التأكيد على أن الأخذ بهذه النظرية قد حقق بعض النتائج الايجابية التي من شأنها تعزيز حريات المواطن و حماية حقوقه الأساسية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. إن تكييف المشاركة الانتخابية، كحق أساسي من الحقوق الشخصية أو الفردية اللصيقة بطبيعة الإنسان و آدميته، يجعلها تسمو على سلطة الدولة و قوانينها الوضعية، لأن اعتبار المشاركة الانتخابية حقا طبيعيا لكل إنسان. فليس ثمة قيود على المشاركة الانتخابية إلا ما يتقرر، على سبيل الاستثناء الذي تقتضيه الضرورة، كما في حالة القاصرين و عديمي الأهلية ومن في حكمهم.

2. كما أن تكييف المشاركة الانتخابية، كحق أساسي لصيق بطبيعة الإنسان، اعتمادا على فكرة أن كل مواطن يمتلك جزءا من السيادة، يجعل حق المشاركة الانتخابية مرتبطا بالضرورة بمبدأ الاقتراع. فتكييف المشاركة على هذا النحو يقوم على ترسيخ مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في المشاركة في إدارة شؤونهم العامة.

3. إن اعتبار الانتخاب إنما يؤلف حقا شخصيا، من شأنه أن يجعل كل مواطن حرا بممارسة هذا الحق أو إهماله، فله أن يشارك، بصفته متمتعا بجزء من سيادة بلاد في إدارة الشؤون العامة.⁽¹⁾

¹- صلاح الدين فوزي، "فلس المرجع"، ص 372.

المطلب الثاني: نظرية المشاركة الانتخابية كوظيفة عامة.

وفي مواجهة نظرية الانتخاب كحق شخصي برزت في الفقه الدستوري نظرية أخرى تنظر إلى المشاركة الانتخابية كوظيفة عامة واجبة على كل مواطن في الدولة. و تستند هذه النظرية إلى المذهب القائل بأن السيادة إنما تتولاها الأمة، بمقتضى ما لها من الشخصية معنوية معبرة عن جميع أفراد الدولة و مستقلة عن أعضائها الطبيعيين، و أن هؤلاء الأشخاص الذين يمارسون سلطاتها هم مجرد أعضاء في جسم الأمة، يقومون بوظيفة التصويت باسمها، لانتخاب ممثلها فالمشاركة الانتخابية لا تعني أكثر من قيام الناخبين بوظيفة معينة واجبة عليهم بمقتضى الهم دستور، لا بصفتهم الشخصية و إنما باعتبارهم أعضاء للأمة صاحبة السيادة.⁽¹⁾

ولا شك أن إهمال هذه النظرية يؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة لعل أهمها:

1. أن عدم اعتبار المشاركة الانتخابية حقا شخصيا لكل مواطن، يمارسه بكل حرية وعلى قدم المساواة مع غيره من المواطنين، يتيح الفرصة للمشرع لوضع ضوابط قانونية خاصة من شأنها تقييد هذه المشاركة، اعتماد على ما للأمة من حق، باعتبارها مناط السيادة و مصدرها، في أن تعهد بوظيفة الانتخاب لمن تشاء من المواطنين، الذي ترى أنهم أقدر من غيرهم على المشاركة، سواء من حيث الكفاءة الشخصية أو المركز المالي.⁽²⁾

المطلب الثالث: وجهات نظر أخرى في تكييف المشاركة الانتخابية.

و هي التي تتمثل في آراء بعض كبار فقهاء القانون الدستوري و العلوم السياسية، بخصوص تأصيل الطبيعة القانونية للمشاركة الانتخابية، و التي لا ترقى إلى درجة اعتبارها بمثابة نظريات أساسية معترف بها في معظم الدراسات الدستورية و السياسية.

¹- صلاح الدين فوزي، "نفس المرجع". ص 372.

²- الغويل سليمان، " الانتخابات و الديمقراطية دراسة مقارنة "، طرابلس منشورات أكاديمية، 2003، ص 34.

أولاً: الطبيعة المزدوجة للمشاركة الانتخابية:

هناك جانب من الفقه الدستوري يذهب إلى القول بأن المشاركة الانتخابية ذات طبيعة ثنائية، تقوم على الجمع بين فكرتي الحق و الوظيفة، حيث يحاول أنصار هذا الاتجاه تقادي أوجه القصور التي أخذت على كل من النظريتين السابقتين بالجمع بينهما في نظرية واحدة. فالمشاركة الانتخابية ليست مجرد حق شخصي محض، لأن الأخذ بهذا التكييف على إطلاقه يعاب عليه إنه كثيرا ما تقتضي الاعتبارات العملية حرمان بعض الأشخاص من المشاركة الانتخابية كالمحكوم عليهم في بعض الجرائم الخاصة، و الذين من شأن السماح لهم بالمشاركة أن يكون مدعاة فساد للمجتمع أو إضرار بأمن البلاد.

كما أن اعتبار المشاركة الانتخابية ذات طبيعة سرقة يجعل من حق الشخص التنازل عنها أو التعرف فيها بأي شكل كان. إلا أن أنصار هذا الاتجاه اختلفوا في تحديد فكرة الجمع بين النظريتين، حيث قال موريس هوريو " بأن الانتخاب حق فردي، و هو في وقت نفسه وظيفة اجتماعية أو واجب مدني مما يؤدي إلى جواز النص على جعل التصويت إجباريا".

بينما يؤكد كاريه دي ملبرج على أنه من المتعذر أن يكون الانتخاب وظيفة و حقا شخصيا في الوقت نفسه و ذلك لاستحالة الجمع بينهما في عمل قانوني واحد و في وقت واحد. حيث يكون الانتخاب حقا شخصيا حينما يطلب الاعتراف له بحق المشاركة الانتخابية، و لكن عندما يمارس الناخب حقه في المشاركة الانتخابية فإنه لا يستعمل حق شخصيا، و إنما يمارس واجبا قانونيا أو وظيفة.⁽¹⁾

¹- الغويل سليمان، "نفس المرجع"، ص 34-35.

ثانيا: المشاركة مكنة أو سلطة قانونية.

يذهب جانب كبير من الفقه الدستوري و في مقدمتها الفقيه الفرنسي (بارتلمي)، إلى تكيف المشاركة الانتخابية بأنها عبارة عن سلطة قانونية *pouvoir légal*، فالمشاركة الانتخابية تستمد شرعيتها من قانون الانتخاب، الذي يقرها و يحدد كيفية ممارستها. و إنما هي سلطة قانونية مستمدة من مركز موضوعي ينشئه القانون من أجل تمكين المواطنين من المشاركة في اختيار السلطات العامة في الدولة.

ويبرز البعض هذا الاتجاه بأن المشاركة الانتخابية كمكنة أو سلطة قانونية، فليس مناط تقريرها لصالح الخاص لهم و إنما لصالح العام. و اعتبار الانتخاب مكنة قانونية هو الذي يبرز إمكان تعديل نظام الانتخاب من جانب المشرع، في أي وقت و كيفما يشاء، دون أن يكون للأفراد حق في الاعتراض عليه في هذا الخصوص.

وتكيف المشاركة الانتخابية على أنها مكنة أو سلطة قانونية في الواقع لا يكاد يختلف في نتائجه - كما يقول الدكتور **عبد الحميد متولي** عن الرأي القائل بأن الانتخاب وظيفة، طالما ترك الأمر لمطلق صلاحية المشرع.⁽¹⁾

¹ - عبد الحميد متولي، "القانون الدستوري و الأنظمة السياسية"، ط 5، الإسكندرية: دار المعارف، ، ص 121.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذه الدراسة فإن تعاريف الانتخاب متنوعة ومتعددة إلا أنه يوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين على أن الانتخاب من أهم الوسائل الديمقراطية في إسناد السلطة.

وللانتخابات أهمية بالغة حيث تعتبر صك الشرعية تتمتع بها السلطة المنتخبة و كذلك أنه وسيلة فعالة لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية و تعمل على تنامي انتماء المواطن للمجتمع الذي يعيش فيه و يعتبر وسيلة بحيث المسؤولين على الشعور بالمسؤولية و تقوم الانتخابات الحرة والنزيهة على عدة معايير هامة و أساسية كما حثت المواثيق الدولية متعددة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و الإعلان العالمي عليها و اعتبارها مبادئ رئيسية لكل عملية الانتخابية مثل حق شعوب في إجراء الانتخابات و المشاركة في الترشح و التصويت و إجراء الانتخابات بصفة دورية و مراقبة العمليات الانتخابية و تنافسية الشريفة و حرية الدعاية الانتخابية.

كما تم تطرق لمفهوم المشاركة السياسية التي تعمل على إعطاء للمواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم لإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظلها، و تكتسي المشاركة أهمية بالغة حيث تعد معيارا لنمو النظام السياسي و مؤشرا على ديمقراطيته و كذا وسيلة لتدعيم الحكمة الجماعية... إلخ

وعموما فإن الانتخابات هي أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، فحتى يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه و هذا يتم عن طريق الانتخابات التي تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع آخر، ولكنها تتفق جميعا علما أن الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات هو التعيين الفردي للمواطن في المشاركة السياسية.

ومن جهة أخرى لم تطرق لأهم النظريات التي حاولت التعبير على الانتخاب كنظرية المشاركة الانتخابية كحق شخصي، و نظرية المشاركة الانتخابية كوظيفة عامة و تطرقت لوجهات نظر أخرى في تكييف المشاركة الانتخابية.

تمهيد:

تعد الانتخابات هي المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثليهم عن طريق التصويت وبالتالي تكون الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي خاصة التنافسية.

إن انتقال النظام السياسي الجزائري إلى التعددية الحزبية و العودة إلى البعث المسار الانتخابي من جديد في الجزائر سنة 1995 تم عليه وضع بعض المبادئ و المحددات للتداول على السلطة، كالانتخابات الدورية، وتحديد مدة تولي السلطة و المشاركة السياسية، بهدف التعبير عن مختلف المطالب و المصالح التي تهم المجتمع و تحقيق التنمية و محاولة التأثير في صناعة القرار و ترشيده و تحقيق نوع من المصادقية و المشروعية و المساهمة في تعزيز الديمقراطية و ترسيخها ضمن الضوابط الدستورية و القانونية التي يوفرها النظام السياسي و تقديم الكوار تعتمد عليهم في العملية الانتخابية، ولكن في ظل الواقع و الظروف المحيطة و المتغيرات المختلفة والمستمرة الداخلية و الخارجية و تأثيراتها على النظام السياسي و على الأحزاب و على التجربة الديمقراطية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المطلوب.

باعتبار الانتخابات كأحد الحلول لبناء الديمقراطية الحقيقية التي تضمنت المشاركة والشرعية.

ولهذا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

1- المبحث الأول: مسار الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية من 1995 إلى غاية 2009.

2- المبحث الثاني: المؤشرات القوة في الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية.

3- المبحث الثالث: المؤشرات الضعف في الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية.

المبحث الأول: مسار الرئاسيات الجزائرية 1995م/2009م:

المطلب الأول: رئاسيات 1995م:

إن العودة إلى بعث المسار الانتخابي بالتنظيم للانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995م واعتبار الانتخابات كأحد الحلول لإخراج البلاد من الأزمة، و بناء ديمقراطية حقيقية أساسها الانتخابات التي تضمن المشاركة و التداول على السلطة و تحقيق الشرعية.

إن الإعلان عن تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة سنة 1995م من طرف رئيس الدولة اليمين زروال، الذي أعلن أن الحوار سيكون مباشرة مع الشعب بالانتخابات و على الأحزاب أن تستعد لذلك، و تقليص المرحلة الانتقالية الاستثنائية من ثلاث سنوات حسب ندوة الوفاق الوطني 1994 يدخل في استراتيجية السلطة الحاكمة لمحاولة إيجاد حل الأزمة الجزائرية بعد توفيق المسار الانتخابي.

إن سعي النظام إلى تنظيم الانتخابات، لقيت الرفض من الأحزاب القوية التي قاطعتها وعبرت عن رفضها لأي إجراء أو تنظيمها قبل الإتفاق مع السلطة الحاكمة على أهم القضايا السياسية المهمة الاتجاه تمثله مجموعة العقد الوطني تحالف (سانت إيجيديو) كجبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، جبهة الانقاذ المحظورة، الرفضة خيار الانتخابات، و راهنت على الصعوبات المختلفة لفشلها و خاصة الأمنية. إن حجج الأحزاب و رفضها لم تمنع السلطة من مواصلة مساعيها للبحث عن الشرعية بالتنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية منذ الاستقلال، ومن أسباب تنظيمها مايلي:

فالأسباب السياسية: تعود إلى محاولة تجاوز غياب الشرعية و فشل الحوار و المواقف المعارضة و المقاطعة و لاسيما من أحزاب تحالف (روما) و عدم تعاملها مع النظام الحاكم و عدم اتفاقها مع خطواته لأنها تعتبره غير شرعي و يفتقر إلى المشروعية الشعبية.¹

¹ - حسين مرزود، " المشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر 1989-1999م"، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 109.

أما الأسباب الأمنية: فيمكن إرجاعها لمحاولة تجاوز صعوبات فشل الحل الأمني من جراء إستفحال أعمال العنف لعزل الجماعات المسلحة لتحقيق نوع من الاستقرار و وضع حد لأعمالها التي بدأت تستهدف كل فئات المجتمع، و حسب بعض التقارير فإن حصيلة ضحايا أعمال العنف ما بين (1992-1998م) أصبحت تقارب معدل 200 جزائري يلقون حتفهم كل أسبوع.

أما اقتصاديا: فتعود إلى شرح الموارد المالية و ارتفاع حجم المديونية الخارجية، و إعادة جدولتها وتأثيرها على مواجهة الاحتجاجات الاجتماعية و مواجهة خطر الارهاب.

بينما الأسباب الخارجية: ترجع إلى الضغوطات من بعض الدول الأجنبية التي لها مصالح مع الجزائر كفرنسا وأمريكا و بعض الدول الأوروبية و بعض منظمات المجتمع المدني الأوروبي، مثل جمعية "سانت إيجيديو" التي احتضنت اجتماع أحزاب (العقد الوطني) بروما لبحث القضية الجزائرية و إعطائها البعد الدولي.

ورغم الصعوبات فقد تقدمت بعض الشخصيات حرة و حزبية للترشح من أمثال رضا مالك عن حزبه التحالف الوطني الجمهوري، و لويزة حنون عن حزبها حزب العمال، لكنهما لم يستطيعا تجاوز مرحلة جمع التوقيعات اللازمة للترشح و المقدرة بـ: 75 ألف توقيع في 25 ولاية على مستوى الوطني ليبين ضعف حجم بعض الأحزاب و عدم انتشارها على مستوى الوطني و في الأخير استقر العدد في أربعة مرشحين توفرت فيهم الشروط و هم على التوالي:

1- اليمين زروال كمرشح (مستقل): آخر من أعلن عن ترشحه بعد مشاورات يكون قد أجراها

مع الضباط السامين للجيش الوطني الشعبي، كما تلقى المساندة من بعض المنظمات التي دعمته بالمسيرات (عفوية) تشجعه على الترشح مثل (منظمة الوطنية للمجاهدين، منظمة أبناء الشهداء، الإتحاد العام للعمال الجزائريين) تواصل الاعتماد على المنظمات والجمعيات.¹

¹ - حسين مرزود، المرجع نفسه، ص110.

2- محفوظ نحاح مترشحا بإسم حزبه المجتمع الإسلامي (حماس): يمثل التيار الإسلامي و تيار المعارضة المتحالف روما و قبوله المشاركة في السلطة و الدخول في المجلس الإنتقالي. و المشاركة في الانتخابات الرئاسية يضعف المعارضة و يساهم في إعطاء الشرعية للنظام السياسي، ولقد دخل المنافسة الانتخابية ببرنامج تحت شعار "الحل اليوم قبل الغد" معترفا بأن الأزمة الجزائرية، أزمة شرعية و عليه يجب إيجاد حل لها بإقامة نظام تعددي أساسه الانتخابات و الشورى و التداول على السلطة.

3- نور الدين بوكروح مترشحا عن حزبه، حزب التجديد الجزائري: المنسحب من تحالف أحزاب روما الذي حاول الوصول إلى السلطة ببرنامج الانتخابي بالعنوان: "الجزائر الجديدة" القائمة على المشاركة الجماعية و بناء دولة ديمقراطية أساسها الانتخابات والإرادة الشعبية للتداول على السلطة.

4- سعيد سعدي مترشحا بإسم حزبه من أجل الثقافة و الديمقراطية: ساند السلطة في إيقاف المسار الانتخابي و ساند المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف و اختلف فيما بعد مع توجهات النظام و لم يشارك في ندوة الوفاق الوطني بسبب إضراب (المحفظة) في منطقة القبائل، و لما أعلن عن تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة دخل المنافسة لإثبات حجمه، و ركز في برنامج الانتخابي على الأزمة الجزائرية واقترح للخروج من الأزمة ضرورة بناء نظام جمهوري تعددي يقوم على التداول السلطة.⁽¹⁾

وما يستنتج من برامج المرشحين التقارب بين البرامج و الإتفاق على أن الجزائر في أزمة متعددة الجوانب تتطلب إيجاد الحلول لإخراجها من أزمتها.

بينما أعلنت الأحزاب التي توصف بالتمثيلية كجبهة التحرير، جبهة القوى الاشتراكية عن مقاطعتها وراهنّت على الصعوبات الأمنية للتأثير على المشاركة الشعبية.²

¹ مرجع نفسه، ص 242.

² - أحمد مهابة، الرئيس زروال و المهمة الصعبة، السياسة الدولية، الأهرام، العدد: 123، 1997، ص ص 237-

إلا أن السلطة عملت على تجاوزها و توفير الحماية الأمنية الضرورية و إستنفار الأجهزة الأمنية أثناء الحملة الانتخابية التي تمت دون أحداث تذكر على المستوى الوطني، أما أثناء إجراء العملية الانتخابية فإن أعمال العنف قد قلت عبر كامل التراب الوطني، كما عملت على ترسيخ قوى الدفاع الذاتي (المواطنين) و الحرس البلدي، لتدعيم الأجهزة الأمنية للتحك في الوضع الأمني وتجاوز أعمال العنف.

إن تراجع في أعمال العنف والهدوء النسبي أثناء الحملة الانتخابية ويوم إجراء الانتخابات⁽¹⁾، جعل بعض الباحثين يتساءلوا عن التحكم المفاجئ في الأوضاع الأمنية متهما السلطة بإستغلال الوضعية الأمنية لتحقيق مشاريعها السياسية متسائلا عن الإستنفار التي تقوم به الأجهزة الأمنية في أوقات معينة. لتبرهن على نجاح النظام و الحكومة في تنظيم الانتخابات و تجاوز الصعوبات الأمنية و نداء المقاطعة من الأحزاب الفاعلة، و قد أسفرت نتائجها على مايلي: فوز اليمين زروال المرشح "الحر" بالأغلبية بالنسبة 61% في الدور الأول على بقية المرشحين لإنهاء الشرعية للنظام، بل كرست خيار السلطة لخلافة نفسها باعتماد آلية الانتخابات و الطابع التعددي حتى تبرهن على ضعف الأحزاب و قوة السلطة على ضمان استمرارية مرشح السلطة و القوى المؤثرة في النظام السياسي.

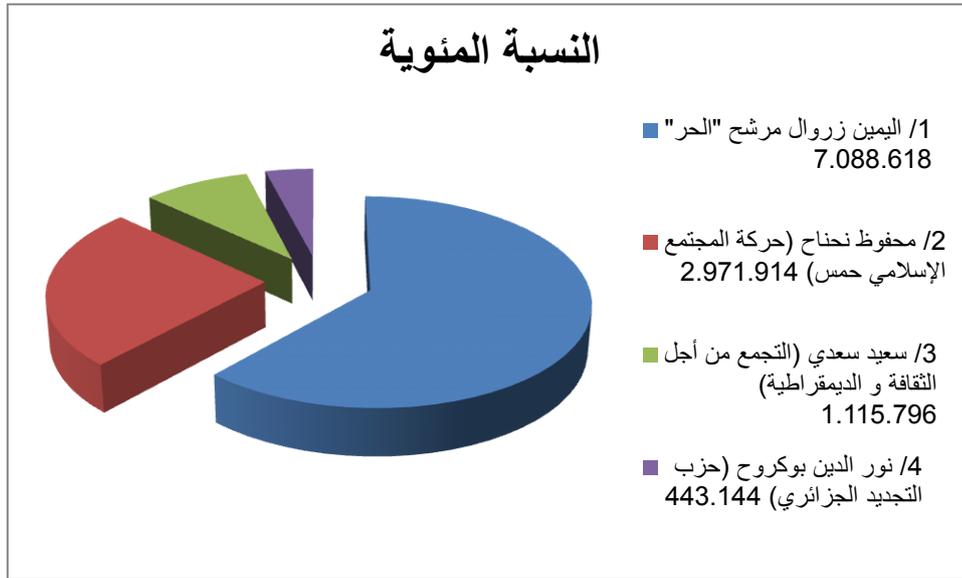
و الجدول التالي رقم 01 يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 1995م²:

المرشحين	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسبة المئوية
1/ اليمين زروال مرشح "الحر"	7.088.618	61,29%
2/ محفوظ نحاح (حركة المجتمع الإسلامي حمس)	2.971.914	25%

¹ الطاهر زبيري، "تصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري"، الجزائر، الشروق للإعلام و النشر، 2001، ص 355.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الحريدة الرسمية، العدد: 42، 1995، ص 3.

09%	1.115.796	3/ سعيد سعدي (التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية)
04%	443.144	4/ نور الدين بوكروح (حزب التجديد الجزائري)



من خلال الجدول و نسبة المشاركة يتضح أن مسألة المشاركة التي كانت التحدي الأكبر قد تم تجاوزها في ظل الظروف الأمنية و نداء المقاطعة، و أن الظروف الأمنية لم تعمل على ارتفاع نسبة العزوف بل عملت على رفع فئات شعبية للبحث على الفرصة السياسية التي تساهم في دعم الاستقرار السياسي.¹

¹-المرجع نفسه،ص3.

المطلب الثاني: انتخابات سنة 1999م و مرشح الإجماع.

إن تحديد 15 أبريل 1999م موعد إجراء الانتخابات الرئاسية المسبقة، أنتج تكتلات و متحالفات بين بعض الأحزاب، و انقسامات داخل بعضها.

إن قرب موعد الانتخابات شهدت معظم الأحزاب تفاعلات وصلت حد الخلافات و الانقسامات بعد استقالة اليمين زروال و عدم ترشحه، بسبب دعم و اختيار المرشحين و لاسيما ما عرف بمرشح (الإجماع عبد العزيز بوتفليقة أو مرشح السلطة والقوى المؤثرة فيها (المؤسسة العسكرية) التي اختارته لتولي السلطة "ليكون رئيسا للجزائر".

☞ فحزب جبهة التحرير الوطني بعد اجتماع اللجنة المركزية أعلن عن تزكية المرشح عبد العزيز بوتفليقة بقيادة أممي العام بوعلام بن حمودة بعد الاطاحة بمهري المعارض للسلطة في 1996م.

☞ بينما التجمع الوطني الديمقراطي في اجتماع المجلس الوطني وقع خلاف أعضائه و أمينه العام الطاهر بن بعبيش، حيث سحبت الثقة منه لأنه رفض تزكية مرشح الإجماع عبد العزيز بوتفليقة و انتخاب أحمد أويحي أميناً عاماً له ليعلن الحزب رسمياً تزكية و مساندة بوتفليقة.

☞ بينما عرفت حركة النهضة أزمت داخلية بين الحبيب أدمي الأمين العام و رئيسها عبد الله جاب الله الذي سحبت منه الثقة بسبب عدم دعم مرشح (الإجماع) و انقسام الحركة إلى الحزبين، حركة النهضة برئاسة الحبيب أدمي تساند المرشح عبد العزيز بوتفليقة، و حركة الإصلاح الوطني برئاسة جاب الله و مرشحها للرئاسيات.¹

☞ أما جبهة القوى الاشتراكية فقد رشحت رئيسها آيت أحمد اعتماداً على تعهد رئيس الجمهورية و تصريح محمد العماري قائد أركان الجيش الشعبي الوطني عن ضمان نزاهة الانتخابات المقبلة.

☞ بينما التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية عقد ندوة وطنية لإطاراته و قرر مقاطعة الانتخابات.

¹ - حسين عوادة، "استقالة زروال أم أقالوه"، مجلة الموسيط، العدد: 348، 1998م، ص 10.

☞ أما حركة (حمس) التي تأثرت نتيجة رفض رئيسها محفوظ نحاح بحجة عدم توفر على الشروط مادة 157 البند 12 من قانون الانتخابات و المتعلقة بشهادة اثبات المشاركة في الثورة، رغم قبول ترشحه في 1995م.

☞ في حين حزب التجديد الجزائري عدم قبول ترشح رئيسه نور الدين بوكروح بحجة عدم توفر الشروط المحددة في المادة 157 الفقرة 2 من قانون الانتخابات التي تنص على جمع 75 ألف توقيعاً في 25 ولاية على الأقل جعلته يعد بياناً عبر فيه عن استغرابه عن إلغاء الكثير من الاستثمارات.

☞ أما حزب العمال عبر عن أسفه لإقصاء السيدة لويزة حنون بسبب عدم تمكنها من جمع التوقيعات اللازمة و نفس الشيء عن السيد أحمد غزالي.

ولقد أودع 17 ملفاً أمام المجلس الدستوري ليعلن عن استيفاء سبعة مرشحين للشروط القانونية للمرشحين و يتعلق الأمر بالسادة:

1. آيت أحمد محند الحسين.
2. بوتفليقة عبد العزيز.
3. حمروش مولود.
4. خطيب يوسف.
5. سعد جاب الله عبد الله.
6. سيفي مقداد.
7. طالب الإبراهيمي أحمد.¹

¹- نفس المرجع، ص 11.

إن الإعلان عن قبول المرشحين السبعة (07)، ساهم في ظهور تكتلات سياسية بين الأحزاب و المرشحين و كانت كالاتي:

التكتل الأول: تكتل مرشح "الإجماع عبد العزيز بوتفليقة، يضم أربعة أحزاب:

1. جبهة التحرير الوطني.
2. التجمع الوطني الديمقراطي.
3. حركة مجتمع السلم (حمس).
4. حركة النهضة و منظمات كالاتحاد العام للعمال الجزائريين و منظمة المجاهدين.⁽¹⁾

التكتل الثاني: تكتل ستة أحزاب، التي أعلنت عن تدعيم و مساندة المرشح مولود حمروش وعرفت بالمجموعة "القوى الوطنية" و ما ميزه أنها أحزاب صغيرة و ضمت كل من:

1. الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية.
2. حركة الوفاق الوطني.
3. التجمع الوطني الدستوري.
4. التجمع من أجل الوحدة الوطنية.
5. الحركة الوطنية للطبيعة و النمو.
6. الإتحاد من أجل الديمقراطية و الحريات.

التكتل الثالث: تكتل أربعة مرشحين سمي بتكتل "أرضية الاتفاق السياسي و الميثاق الانتخابي" الذين اتفقوا على التنسيق فيما بينهم و تشكيل جبهة ضد التزوير الانتخابات و لقد ضم أربعة مرشحين هم على التوالي:

1. حسين آيت أحمد.
2. عبد الله جاب الله.
3. يوسف الخطيب.

¹ أحمد طالب الإبراهيمي، "المعضلة الجزائرية الأزمة و الحل 1989-1999"، ط4، الجزائر: دار الأمة، 1999، ص

4. أحمد طالب الإبراهيمي.

ويلاحظ على تلك التكتلات، أنها ضمت عدة أحزاب مختلفة و تعد بمثابة تعددية سياسية و حزبية و تحالف بينها، فالتكتل الأول للسلطة و أحزابها للمحافظة على السلطة، أما التكتل الثاني والثالث بالمتابفة تحالف للمعارضة للوقوف أمام التزوير و مواجهة مرشح السلطة و التنسيق فيما بينهما للتمكن من الانتشار على المستوى الوطني لمراقبة العملية الانتخابية في الميدان، و داخل اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات برئاسة محمد بجاوي.

لكن مجرد بداية عملية التصويت في المكاتب المتنقلة و الخاصة يوم 12 أبريل، أصدر ستة مرشحون بيانا أشاروا فيه إلى وقوع عمليات تزوير في المكاتب المتنقلة و الخاصة لصالح المرشح عبد العزيز بوتفليقة، بأن طالبوا بضرورة إلغاء نتائج المكاتب، و مقابلة رئيس جمهورية لتحديد موقفه من سير عملية الانتخابات.

رئاسة الجمهورية ردت في حينها بأنه ليس من صلاحية أية مؤسسة أن تتدخل في أي مسار انتخابي جار قصد إلغاء مرحلة منه، و أن المسار الانتخابي قد دخل مرحلة لا رجعة فيها، و اعتبرت طلبهم بالقبالة رئيس الجمهورية طلب غير مؤسس ما دام المرشحون يتوقعون على كافة الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقهم.

إن عدم استجابة السلطة لانشغالاتهم المتعلقة بوقوع عملية التزوير أعلن 06 عشية الانتخابات يوم 14 أبريل 1999 عن اتخاذ قرار انسحابهم الجماعي من الانتخابات الرئاسية المسبقة ماعدا عبد العزيز بوتفليقة، و أصدروا بيانا يوضح أن قرار الانسحاب جاء بعد أن سجلت المجموعة: "إصرار السلطة على نكران حق المواطنين في تقرير مصيرهم و اختيار رئيسهم و عدم تجسيد الالتزامات التي تعهد بها كل من رئيس الجمهورية و قائد الأركان لضمان انتخابات

نزيفة. (1)

¹ مرجع نفسه، ص 226.

إن انسحابهم دفع رئيس الجمهورية للرد عليهم في خطاب في نفس اليوم: "بأن العملية ستتواصل بصفة عادية و أنني لن أسمح بأن تتكبد هذه الإرادة أية عرقلة، أو أية محاولة تقود البلاد إلى وضعية انسداد واصفا قرار انسحاب 06 بأنه انسحاب سياسي و هو تقصير للواجب و إخلال بالمسؤوليات الواجب تحملها و على عدم صلاحية التبريرات المقدمة و هشاشتها مع ثقل القرار المتخذ و خطورته". و دعا المواطنين للتصويت بكثافة.

إن عملية الانتخاب لم تتوقف و استمرت في موعدها 15 أبريل 1999 في غياب 06 مرشحين و ممثلهم لتتحول الانتخابات التعددية إلى استفتاء على المرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي حصل على 73,79% من الأصوات بالنسبة مشاركة بلغت 60,25% وهو ما يعتبر كافيا لتولي السلطة.

و أفرزت النتائج التالية:

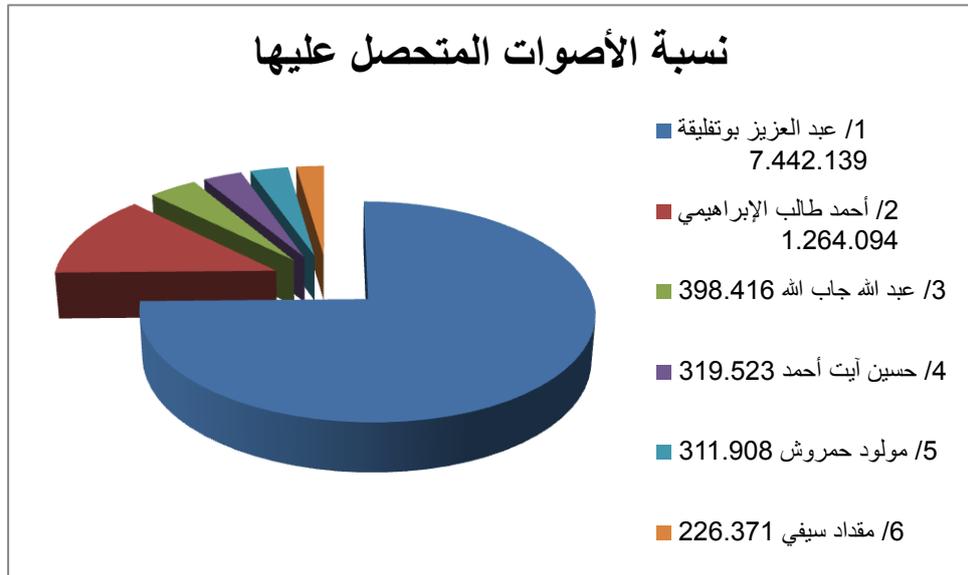
- ☞ عدد الناخبين المصوتين: 10.539.751 من عدد الناخبين المسجلين 17.494.136.⁽¹⁾
- ☞ عدد الأصوات الملغاة: 455.574.
- ☞ عدد الناخبين الممتنعين: 6.954.385.
- ☞ نسبة المشاركة: 60,25%.

و الجدول رقم (02) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية المسبقة 1999م.

المرشحون	عدد الأصوات المتحصل عليها	نسبة الأصوات المتحصل عليها
1/ عبد العزيز بوتفليقة	7.442.139	73,79%
2/ أحمد طالب الإبراهيمي	1.264.094	12,53%

¹ شهرزاد صحراوي، "هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، **مذكرة ماجستير**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 82.

3/ عبد الله جاب الله	398.416	03,95%
4/ حسين آيت أحمد	319.523	03,17%
5/ مولود حمروش	311.908	03,09%
6/ مقداد سيفي	226.371	02,24%
7/ يوسف الخطيب	122.826	01,22%



من خلال الجدول و نسبة المشاركة أن قرار الانسحاب و مقاطعة الانتخابات من المرشحين (06) لم يؤثر على سير الانتخابات و لم يلق صدها.

وبصفة عامة فإن المعارضة لم تقاطع الانتخابات و حاولت تغيير النظام عن طريق الانتخابات الرئاسية و تكتلت لتحقيق التداول، لكنها انسحبت بسبب الخروقات و عدم كفاية الضمانات التي قدمتها السلطة وضعفها.¹

¹ - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، 84.

المطلب الثالث: بوتفليقة والعهد الثانية 2004م.

تعتبر العهد الثانية اختيار للديمقراطية.

إن تعيين علي بن فليس رئيس للحكومة بعد استقالة أحمد بن بيتور بسبب خلاف مع الرئيس حول الصلاحيات في أوت 2000. الذي دعم مرشح (الإجماع بوتفليقة) و كان مديراً لحملته الانتخابية، التي ساعدته لتولي الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني 2001.

إن تولي علي بن فليس رئاسة الحكومة و الأمانة العامة للحزب و بعد عودته إلى أحضان السلطة، فتحت المجال لبن فليس لإعلان ترشحه و منافسة بوتفليقة. حيث نظم المؤتمر الثامن للحزب في مارس 2003م الذي خرج بقرارات تؤكد استقلالية قرارات الحزب عن مؤسسات الدولة.

إن ترشح علي بن فليس أزعج بوتفليقة لأنه ترشحه في مؤتمر استثنائي للحزب لكنه ماطل ليشتد الصراع بينهما على السلطة، بلغ لحد إقالته من رئاسة الحكومة في 5 ماي 2003م و تعيين أحمد أويحي مكانه، و على إثرها ظهرت الحركة التصحيحية بدعم من بوتفليقة بالقيادة عبد العزيز بلخادم لتطهير الموالين لبن فليس. و ما يلاحظ على المعارضة تحول حلفاء الرئيس إلى خصومه، والخصوم إلى الحلفاء للبحث عن الامتيازات.

إن إقالة بن فليس و تعيين حكومة أحمد أويحي يدخل في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية و إنشاء لجنة سياسية و طنية لمراقبة الانتخابات برئاسة سعيد بو الشعير و دعوة مراقبين دوليين لإعطاء مصداقية و التأكيد شفافية الاقتراع لأن السلطة بحاجة لذلك لتغطية بعض تجاوزتها و عدم احترامها لدولة القانون (القضاء).

وقد ساهمت عدة عوامل في التحضير للانتخابات و منها:

مساهمة أحزاب التحالف بترقية التحالف الحزبي إلى التحالف رئاسي لدعم مترشح السلطة رغم أزمة جبهة التحرير الوطني، كما أعلن الجيش ككل مرة الحياد و الالتزام بنتائج صناديق الاقتراع.¹

¹ - شهرزاد الصحراوي، مرجع نفسه، 85.

بينما اقتصاديا فإن المؤشرات الاقتصادية في عام 2003، كانت مشجعة بأن بلغ احتياطي الصرف أكثر من 23 مليار دولار و انخفاض المديونية إلى 20% في 2004م مقارنة بالسنوات الماضية حيث كان معدل خدمة الديون يبلغ 50%.¹

-أما بالنسبة للوضع الأمني بداية تحسنه نتيجة تطبيق قانون الوثام المدني الذي شجع بعض الأحزاب و الجمعيات على اقتراح إلغاء حالة الطوارئ⁽²⁾.

و لقد قاطعت الانتخابات جبهة القوى الإشتراكية، في حين تقدمت عدة شخصيات التي يفترض أن لها الامتداد الشعبي للترشح و لكنها أقصيت من أمثال أحمد طالب الابراهيمى حتى لا تؤثر على الانتخابات، والاكتفاء بقبول مشاركة ستة مرشحين عن أحزاب مختلفة لكنها لا تملك الحجم و القوة لمواجهة مرشح السلطة لإعطائها الطابع التعددي و تبرير شرعية الاستمرارية وخلافة نفسها و هم على التوالي:

1. عبد العزيز بوتفليقة مرشح (مرشح التحالف، السلطة).
2. علي بن فليس مرشح مرشح (جبهة التحرير الوطني).
3. عبد الله جاب الله مرشح (حركة الاصلاح الوطني).
4. سعيد سعدي مرشح (التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية).
5. لويزة حنون مرشحة عن حزبها (حزب العمال).
6. علي فوزي ربايعين مرشح عن حزبه (عهد 54).

وقد وضعوا برامج انتخابية ركزت على ضرورة صيانة الديمقراطية و النهوض بالتنمية ومواجهة مرشح السلطة.

بينما ركز مرشح السلطة على ضرورة السير نحو تحقيق المصالحة الوطنية لحل المشكلة الأمنية والاقتصادية، و قد أسفرت نتائجها على مايلي:

¹ - نفس المرجع، ص 03.

² أميرة محمد عبد الحليم، "الجزائريين سباق الرئاسة و مستقبل الانفتاح السياسي"، السياسة الدولية، العدد 154: 2003، ص 192.

☞ عدد المسجلين أكثر من 18 مليون ناخب.

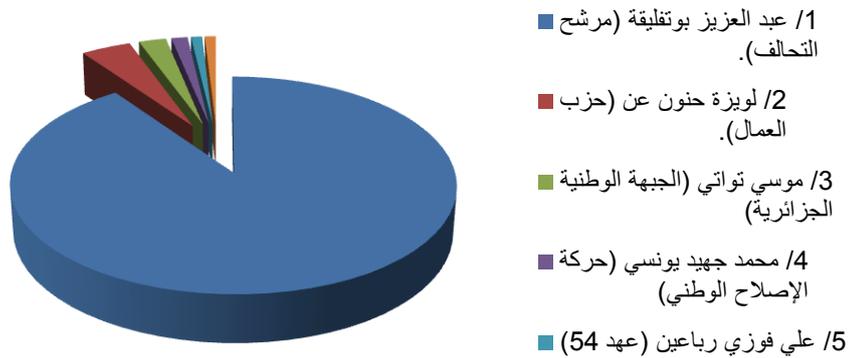
☞ عدد الأصوات المعبر عنها: 10.179.702.

☞ نسبة المشاركة 59,1%.

و الجدول رقم (03) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004م⁽¹⁾.

المرشحون	عدد الأصوات المتحصل عليها	نسبة الأصوات المتحصل عليها
1/ عبد العزيز بوتفليقة	8.651.723	85,1%
2/ علي بن فليس	653.951	6,5%
3/ عبد الله جاب الله	511.526	5%
4/ سعيد سعدي	197.111	1,9%
5/ لويزة حنون	101.630	1%
6/ علي فوزي رباعين	63.761	0,6%

نسبة المتحصل عليها من الأصوات المعبر عنها



¹ علي زغودو، "تظام الأحزاب السياسية الجزائر"، الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية، 2005، ص 21.

من خلال الجدول يتضح ضعف الأحزاب المشاركة أو المقاطعة فرغم تعددها ينتهي الأمر إلى مرشح السلطة.

المطلب الرابع: العهدة الثالثة لبوتفليقة 2009م:

قبل انتهاء العهدين طرحت مسألة تعديل الدستور والعهدة الثالثة لضمان استمرارية السلطة الحاكمة.

حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الذي وقف و صوت ضد التعديل الدستور وفتح العهديات و اعتبرت أن التعديل يؤدي إلى الطابع الشخصي للنظام، و رفضت القوى الاشتراكية غير المشاركة في البرلمان التعديل و فتح العهديات. في حين أيدته حركة (حمس) والتجمع الوطني الديمقراطي و جبهة التحرير الوطني و حزب العمال و بعض نواب الوطنية و المستقلون وحركة الإصلاح الوطني.

و تقدم العديد من المواطنين بطلبات الترشح وصلت حوالي خمسين طلب، لكنهم لم يتمكنوا من تجاوز عقبة جمع 75 ألف توقيع و في الأخير أعلن بوعلام بسايح رئيس المجلس الدستوري يوم 2 مارس 2009 عن قراره بملفات المرشحين المقبولين للانتخابات الرئاسية 9 أبريل 2009 ويتعلق الأمر بالسادة:

1. بوتفليقة عبد العزيز مرشح (التحالف الرئاسي).
2. تواتي مرسي (الجبهة الوطنية).
3. حنون لويزة (حزب العمال).
4. محمد السعيد (حركة العدل و الوفاء غير المعتمدة).
5. علي فوزي ربايعين (حزب عهد 54 مرشح 2004).
6. محمد جهيد يونس (حركة الإصلاح الوطني).¹

¹- المرجع نفسه، ص22.

ويلاحظ على خمسة مرشحين ما عدا بوتفليقة لا يكون أحزاب ذات الحجم و الانتشار على المستوى الوطني، و دخولهم المنافسة من أجل إعطائها الطابع التعددي و إضفاء الشرعية فقط وهذا يخدم السلطة أكثر من المعارضة.¹

لقد تقدم المرشحون المقبولون ببرامج تدعوا إلى المصالحة و تجاوز الأزمة التي تعيشها الجزائر، و حثوا المواطنين على المشاركة لمواجهة مرشح السلطة، أما مرشح السلطة أعلن في برنامجه الانتخابي الاستمرارية، بينما أعلنت كل من جبهة القوى الاشتراكية، و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و حركة النهضة عن مقاطعة الانتخابات الرئاسية و العهدة الثالثة.

كما أنشئت في 7 مارس 2009م اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية من طرف الرئيس و أسندت رئاستها للسيد محمد تقية و زير عدل السابق، بمجموع 29 عضو، لتشمل جميع الأحزاب المعتمدة بمعدل ممثل لكل حزب و ممثل عن كل مرشح و الدعوة إلى حضور ملاحظين دوليين بهدف إعطاء المصادقية للعملية و إثبات المشاركة و إبعاد شبهة التزوير.

و قد أفرزت الانتخابات الرئاسية 9 أبريل 2009م النتائج التالية:

☞ عدد الهيئة الناخبة المسجلة: 2003600.

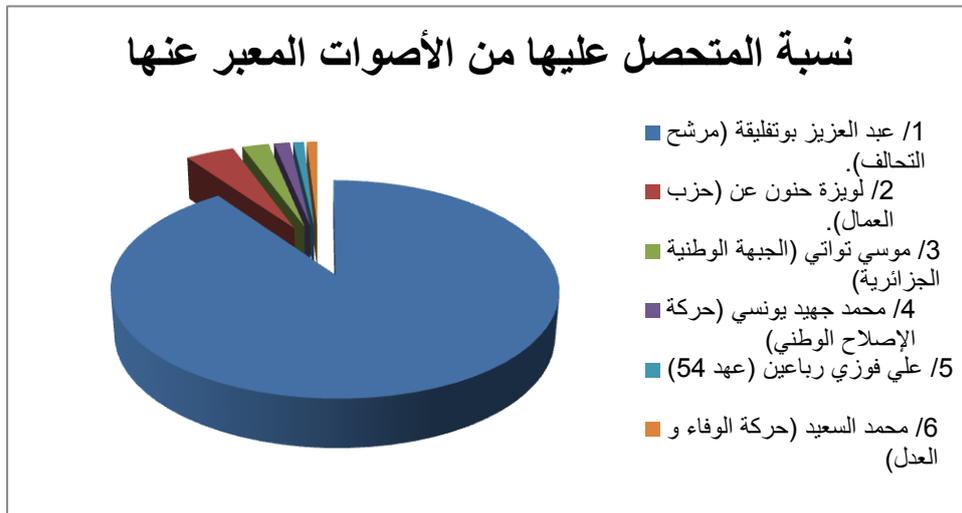
☞ نسبة المشاركة 74,54% مرتفعة مقارنة بـ: 1999م.²

¹ - علي زغدود، المرجع سابق، ص22.

² - علي زغدود، مرجع نفسه، ص23.

الجدول رقم (04) يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 09 أفريل 2009م:

ترتيب المرشحون	نسبة المتحصل عليها من الأصوات المعبر عنها
1/ عبد العزيز بوتفليقة (مرشح التحالف).	90,24%
2/ لويزة حنون عن (حزب العمال).	4,22%
3/ موسي تواتي (الجهة الوطنية الجزائرية)	2,31%
4/ محمد جهيد يونسى (حركة الإصلاح الوطني)	1,37%
5/ علي فوزي رباعين (عهد 54)	0,93%
6/ محمد السعيد (حركة الوفاء و العدل)	0,92%



من خلال الجدول و النتائج يبين فوز مرشح السلطة بالعهد الثانية و خلافة نفسه، و أن إرتفاع نسبة المشاركة يعود إلى دور الإدارة في الإعداد لها من قبل تجاوز ضعف المشاركة.¹

¹ - نفس المرجع، ص 03.

المبحث الثاني: مؤشرات القوة في الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية.

المطلب الأول: الإقبال على تصويت في الرئاسيات 1995-2009م

أولاً: رئاسيات 1995م:

يرجع البعض ارتفاع نسبة المشاركة إلى حوالي 75% التي تعد أعلى نسبة سجلت منذ بداية التعددية في الجزائر، و يرجعها البعض إلى أن الشعب الجزائري يريد نهاية الأزمة في أقرب الآجال و إيجاد حل و تحقيق الاستقرار المفقود منذ مدة التصويت ضد العنف و تحقيق السلم.

إن نجاح السلطة الحاكمة و الحكومة في تنظيم الانتخابات الرئاسية دليل على فشل و ضعف الأحزاب المعارضة التي لم تستطع التأثير و الحد من نجاحها، كما أن نجاح النظام في تنظيم الانتخابات استطاع أن يتجاوز أزمة خطيرة كادت أن تعصف به، فسياسياً استطاع أن يعيد صياغة الإصلاحات الدستورية لتأكيد سلطويته و التكيف مع المعطيات الدولية.

النتائج شجعت النظام الحاكم والحكومة على مطالبة صندوق النقد الدولي بإعادة النظر في المديونية الخارجية لإنعاش النمو الاقتصادي أكثر و تجاوز الصعوبات الاقتصادية وعلى إثرها استطاعت الجزائر من التأجيل دفع ما قيمته 13 مليار دولار من الديون الخارجية الذي سمح بتخفيض خدمات الديون من 90% سنة 1993م إلى 35% سنة 1997م. و بصفة عامة فإن الأحزاب المشاركة أو المقاطعة لا يؤثرون على تغيير النظام⁽¹⁾.

ثانياً: رئاسيات 1999م:

يرجع نسبة المشاركة أن القرار الانسحاب و مقاطعة الانتخابات من المرشحين (06) لم يؤثر على سير الانتخابات و لم يلق صداه.

¹ رياض صيداوي، مرجع سابق، ص 38.

كشفت الانتخابات عن ضعف تنظيم و انسجام داخل بعض الأحزاب و غياب التداول البيني، من خلال الأزمات التي عرفتھا مثل أزمة جبهة التحرير الوطني، و التجمع الوطني الديمقراطي و حركة النهضة بالانقلاب على قيادتها لمساندة مرشح لا ينتمي إلى صفوفها بما يخلق قوانينها و يعبر عن ضعف برامجها و افتقارها لكوادر حزبية تعتمد عليهم في المواعيد الانتخابية للدفاع عن برامجها و مبادئها.

فوز عبد العزيز بوتفليقة على بقية المرشحين يرجع إلى دعم و اختيار المؤسسة العسكرية له، لإعطاء غطاء سياسي للهدنة الموقعة بين الجيش الوطني الشعبي و الجيش الاسلامي للإيقاظ و تحقيق المصالحة و قانون الوئام المدني لتجاوز أزمة العنف.

و هناك من أرجع فوز بوتفليقة إلى كفاءة الرجل و قدرته الخطابية الفائقة على اقناع المواطنين و إيمانه بفكرة المصالحة و الوطنية و إلى الدعم الذي بقية من مجموعة من الأحزاب، و بعض المنظمات كمنظمة الوطنية للمجاهدين و غيرها.

وبصفة عامة فإن المعارضة لم تقاطع الانتخابات و حاولت تغيير النظام عن طريق الانتخابات الرئاسية و تكتلت لتحقيق التداول، لكنها انسحبت بسبب الخروقات و عدم كفاية الضمانات التي قدمتها السلطة و ضعفها⁽¹⁾.

ثالثا: رئاسيات 2004م.

ارتفاع نسبة المشاركة التي سجلت حوالي 60% و هذا يعني فوز الرئيس بوتفليقة بالعهد الثانية تعني الاستمرارية لتجسيد الوعود الانتخابية و منها إعداد قانون السلم و المصالحة، وإطلاق برنامج دعم الاقتصادي (2005-2009) الذي ساندته أحزاب التحالف الرئاسي.

¹ مولود ديدان، "مباحث في القانون و النظم السياسية في الجزائر"، الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005، ص 398.

وبصفة عامة فإن الانتخابات الرئاسية أثبتت عدم قدرة الأحزاب من الوصول إلى السلطة والتداول عليها و أن السلطة هي التي تخلف نفسها⁽¹⁾.

رابعاً: رئاسيات 2009.

ارتفاع نسبة المشاركة يعود إلى دور الإدارة في الإعداد لها من قبل لتجاوز ضعف المشاركة المسجلة في 2007. و رغم إلغاء المكاتب الخاصة فإن وزارة الداخلية خصصت 40 ألف مكتب بكل مكتب 400 مسجل و عملت على تسجيل ناخبي المكاتب الخاصة المشكلة من القوات النظامية في كل المكاتب خاصة في المدن بمعنى تسجيل في كل مكتب 200 أو 250 ناخب و بذلك ترفع مستوى المشاركة إلى أكثر من 50% بشأن إنعاش الجانب الاقتصادي والاجتماعي و تحقيق التنمية لم يتحقق نظراً لاستمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستيراد من دون تنمية انتاجية.

أما أمنياً فإن وزير الداخلية صرح تحسن الوضع الأمني⁽²⁾.

المطلب الثاني: التنظيم و الهيكلية.

أولاً: الإطار القانوني لانتخابات سنة 1995م.

جرت هذه الانتخابات في ضوء قانون الانتخابات 13/89 المعدل المتمم، الذي حدد في مادته 106 نظام الانتخابات الرئاسية القائم على الاقتراع العام المباشر و السري على اسم واحد في دورتين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، أما إذا لم يحرز أي مرشح الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها في الدور الأول فينظم دورتان يشارك فيه المرشحات اللذان أحرزا أكبر عدد من الأصوات خلال الدور الأول، و تحدد مدة العهدة

¹ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 90.

² مولود ديدان، مرجع سابق، ص 399.

الرئاسية بـ: خمس سنوات قابلة للتجديد، ولا يحق الترشح للانتخابات الرئاسية إلا لمن توفرت فيه الشروط التالية:

☞ الجنسية الجزائرية الأصلية.

☞ يدين الإسلام.

☞ عمره أربعون سنة كاملة (على الأقل) يوم الاقتراع.

☞ يتمتع بكامل حقوقه المدنية و السياسية.

☞ أن يقدم قائمة تتضمن توقيعات 600 عضو منتخب لدى المجالس البلدية و الولائية و المجالس الشعبي الوطني موزعين على نصف ولايات التراب الوطني على الأقل¹.

ثانياً: الإطار القانوني المنظم للانتخابات الرئاسية سنة 1999م.

حدد القانون العضوي 07/97 المتعلق بالانتخابات قائمة موسعة من الشروط التي يجب توفرها في المرشح لمنصب رئيس الجمهورية، و التي يثبتها من خلال طلب التسجيل بالترشح الذي يضعه أمام المجلس الدستوري، مرفقا بملف يحتوي على مجموعة من الوثائق تثبت:

- الجنسية الجزائرية الأصلية للمترشح و عدم إحرازه جنسية أخرى بالإضافة إلى الجنسية الجزائرية لزوج المرشح.
- عدم خضوع المرشح للمتابعة القضائية.
- الصحة الجيدة للمترشح التي تسمح له بممارسة مهامه.
- تسجيل في القوائم الانتخابية.
- تأدية المرشح الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها

¹ إسماعيل لعابدي، "أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر، في ظل التعددية الحزبية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجزائر، ص 77-78.

- حصوله على التوقيعات المنصوص عليها قانونيا و التي تؤهله للترشح لمنصب رئيس الجمهورية إذ يرفق طلب الترشح بتوقيعات لا تقل عن 600 لأعضاء المجلس المنتخبة موزعة على 25 ولاية على الأقل، أو قائمة تتضمن 7500 توقيعاً فردياً لناخبين محليين تجمع عبر 25 ولاية على الأقل على ألا يقل الحد الأدنى من التوقيعات في كل ولاية عن 1500 توقيع.

- ممتلكاته العقارية و المنقولة داخل الوطن و خارجه.

- المشاركة في ثورة أول نوفمبر سنة 1954م للمولود قبل أول يوليو 1942م، عدم تورط أيدي المرشح المولود بعد أول يوليو سنة 1942م في أعمال مناهضة لثورة أول نوفمبر سنة 1954.

وإن أغفل قانون الانتخابات الحديث عن عاملي العمر و الديانة فقد سبق التأكيد عليهما في دستور سنة 1996م إذا حدد العمر الأدنى للترشح بأربعين سنة كاملة يوم الانتخاب، و أن يكون المرشح مسلماً باعتبار الإسلام دين الدولة كما ورد في المادة 2 من ذات الدستور.¹

و من الشروط الأساسية التي وضعها قانون الانتخابات هو التعهد الكتابي من المرشح بضمان عدم استعمال أبعاد الهوية الوطنية و هي الإسلام و العروبة و الأمازيغية لأغراض حزبية و هو الأمر المطروح بحدّة في الحملات الانتخابية، و السعي بالمقابل إلى ترقية هذه الأبعاد الثلاثة، و أن يتعهد باحترام مبادئ أول نوفمبر 1954م و تجسيدها عملياً بالإضافة إلى احترام دستور البلاد و القوانين المعمول بها، و الالتزام بها و أن ينبذ العنف كوسيلة للتعبير أو العمل السياسي و الوصول أو بقاء في السلطة و التتديد به⁽²⁾.

¹ - إسماعيل لعابدي، مرجع نفسه، ص79.

² محمد بوضياف، "ستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص 128.

وأن يتعهد باحترام الحريات الفردية و الجماعية و حقوق الإنسان و يرفض الممارسات الإقتصادية والجهوية والمحسوبية، وأن يوطد الوحدة الوطنية و يحافظ على سيادة الدولة و أن يتمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية، و أن يتبنى التعددية السياسية خيارا لا يحيد عنه، ومنه احترام مبدأ التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري، مع الحفاظ على سلامة التراب الوطني و احترام مبادئ الجمهورية.

إن هذا التعهد بجوانبه الكثيرة جاء كخلاصة للتجربة الفتية التي مرت بها الجزائر في عهد التعددية السياسية و التي بنيت مكامن النقص في التجارب الحزبية المختلفة من تعدي و إقصاء و احتكار للثوابت الوطنية لدى فئة دون أخرى.

ثالثا: الإطار القانوني المنظم للانتخابات الرئاسية سنة 2004م.

أجريت هذه الانتخابات في ظل التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات 07/79 بموجب القانون العضوي رقم 01/04 المؤرخ في 07 فبراير 2004م المتعلق بالانتخابات، بحيث جاء هذا القانون من أجل أن يضبط النظام الانتخابي الجزائري بصرامة أكبر ف جاء بتعديلات في 24 مادة من الأمر رقم 07/97، و تمثلت أهم هذه التعديلات في إلغاء ما كان يسمى بصناديق الاقتراع الخاصة، و هي التي كان يثار حولها كثير من اللغط، فأصبح يحق لأفراد الجيش الوطني الشعبي و الأمن الوطني و الحماية المدنية و مستخدمي الجمارك الوطنية و مصالح السجون و الحرس البلدي التصويت بصورة مباشرة، كما يحق اهم طلب تسجيلهم في القوائم الانتخابية و هي اجراءات تقضي على "المكاتب الخاصة" التي تكون على مستوى الثكنات و التي كان ينظر لها دائما بعين الريبة من طرف القوى السياسية المعارضة بحجة أنها واحدة من وسائل النظام السياسي في تزوير الانتخابات⁽¹⁾.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 18، 24 أبريل 2004، ص 04.

ولقد لخصت التعلّيمية الرئاسية المتعلقة بالانتخاب لرئاسة الجمهورية أهم التعديلات التي أدخلت على القانون العضوي للانتخابات والتي تمثلت في:

- حق كل مرشح، و كل حزب سياسي مشارك في الانتخابات، طلب نسخة من القائمة أعضاء مكاتب لاقتراع لممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات و للمرشحين المستقلين.
- إلغاء مكاتب التصويت الخاصة المعدة لتصويت أفراد الجيش الوطني الشعبي و أسلاك الأمن، الذين سيمارسون ابتداء من هذه الانتخابات فما عدا، حقهم في التصويت مباشرة أو بالوكالة.
- تعزيز آلية مراقبة العمليات الانتخابية بإحداث قائمة إضافة لممثلي المرشحين بغية مواجهة احتمال تغييبهم.
- تسليم محاضر فرز و إحصاء الأصوات إلى ممثلي المرشحين المفوضين قانونيا.
- تعزيز الطعون القضائية و تحويلها.
- تحويل تركيبة اللجنة الانتخابية الولائية التي ستتكون من ناخبين اثنين و يرأسها قاض يعينه وزير العدل، و تكون قراراتها قابلة للطعن أمام الجبهة القضائية الإدارية المختصة.
- النص على العقوبة الجزائية لمن يرفض تسليم القائمة الانتخابية البلدية و كذا نسخ من محاضر فرز و إحصاء الأصوات لممثلي المرشحين المفوضين قانونيا¹.

رابعاً: الإطار القانوني لانتخابات سنة 2009.

جرت هذه الانتخابات في إطار قانون إقرار التعديل الدستوري 12 أفريل 2008م من طرف غرفتي البرلمان الذي تحوز فيه الأحزاب الثلاثة الأغلبية (التحالف الرئاسي)، و تم هذا التعديل على المادة 74 التي تحدد عهد رئيس الجمهورية بعهدتين متواليتين غير قابلتين

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 18، 2004، ص 04.

للتجديد ليصبح نصها جديد تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لأكثر من عهدة رئاسية مع إعادة النظر في تنظيم السلطة التنفيذية¹.

إن الوضع الجديد الناتج عن هذه التعديل الدستوري جعل تشكيلات سياسية شاركت في الانتخابات الرئاسية السابقة تشكك في النتائج التي ستخلص لها هذه الانتخابات بداعي أن نتائجها محسومة مسبقا، كما حدث في الانتخابين الرئاسيين السابقين، و هو ما حدا بشخصيات سياسية وأحزاب سياسية إلى إعلان مقاطعتها لهذه الانتخابات.

المبحث الثالث: مؤشرات الضعف في الاستحقاقات الرئاسية.

المطلب الأول: العزوف الانتخابي (الكتلة الصامتة).

يرى معظم المحللين السياسيين أن الأغلبية الصامتة هي هؤلاء الناس الذين ظلمهم النظام وأقصاهم و صادر حقهم في الاختيار و الحرية الرأي، فاختاروا الصمت طريقة للاحتجاج، و ذلك لأن أغليبتهم تتشكل من متقفين عقلاء غير أن صمتهم حسب هؤلاء المحللين لن يدوم طويلا وسيأتي اليوم الذي ينتفضون بقوة لتغيير الواقع.

بينما يذهب نسبة متوسطة من المحللين إلى الاعتقاد بأن هذه الأغلبية هي تلك الفئات التي تمسك العصا من الوسط بين النظام و المعارضة، فلا تتخرط في العملية انحياز إلى أية حصة، و تترقب الفرصة المواتية لتدخل المعترك تأييد للحصة التي تقدم لها ما يقنعها بضرورة دعمها.

أما البقية الباقية من المحللين فتتفي وجود هذه الأغلبية كفتة منسجمة سياسيا و ترى أنها تتكون من هؤلاء الناس اللامبالين بالسياسة، المنصرفين إلى إدارة شؤونهم اليومية.

يعود الحديث السياسي و الإعلامي عن "الأغلبية الصامتة" إلى البدايات الأولى للانتخابات التعددية، و قد تذرع بها أولا المنهزمون في تلك الاستحقاقات بحجة أن الناس لا

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 22، 2009، ص 04.

ينتخبون و لا يشاركون في التجمعات و الاحتجاجات يرفضون العملية السياسية و نتائجها. و ظل الجدل قائماً حول ماهية هذه "الكتلة الصامتة" و حجمها الحقيقي... و كانت نسبة المشاركة في الاستحقاقات الوطنية هي المقياس الذي عادة ما يلجأ إليه لتحديد هذه الأغلبية و تعريفها، رغم شكوك حول الأرقام الرسمية و تهم تشكيك بتضخيم نسبة المشاركة.

فمنذ توقيف المسار الانتخابي عام 1992 و الظاهرة تشهد تنامياً مضطرباً إلى أن وصل درجة اضمحلال فيها عدد المشاركين في الاستحقاقات الانتخابية بمختلف أنواعها إلى أقل من نصف الهيئة الناخبة، بطريقة تؤكد أن عوامل ساهمت في التراجع الرهيب للاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية.

وتراجعت نسبة العزوف عن صناديق الإقتراع في رئاسيات 16 نوفمبر 1995 التي تعد أول انتخابات رئاسية تعددية في الجزائر عن تلك المسجلة قبل وقف المسار الانتخابي عام 1991 حيث أن قرابة 25 في المائة من الناخبين لم يتوجهوا لمراكز الإقتراع حسب النتائج الرسمية التي أعلنها المجلس الدستوري،¹ وفي الانتخابات الرئاسية لعام 1999 والتي فاز فيها الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة بنسبة قاربت 74 في المائة من الأصوات في سباق تحول إلى استفتاء بعد انسحاب المتنافسين الستة عشية السباق.²

ولم تختلف نسبة المشاركة في تلك الانتخابات عن سابقتها حيث سجل عزوف ما نسبته 40 في المائة من الناخبين عن مراكز الإقتراع مسجلاً ارتفاعاً مقارنة برئاسيات 1995.

وفي الانتخابات الرئاسية 2004م حيث سجلت نسبة عزوف بـ 25% حسب الأرقام الرسمية بشكل أكد أن نسبة العزوف الانتخابي رغم كبر حجمها في الجزائر إلا أن متابعة

¹ -مرجع نفسه، ص 05.

² سليمان الرياشي وآخرون، الازمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز للدراسات الوحدة العربية، 1996، ص 85.

كل الاستحقاقات السابقة يؤكد أنها ترتفع أكثر عندما يتعلق الأمر بانتخابات برلمانية أكثر ما هو الأمر بالنسبة للرئاسيات.

وفي رئاسيات 2009 والتي كانت محسومة سلفا للرئيس بوتفليقة بعد تعديله الدستور سجل فيها تراجع عن العزوف ليصل 25 في المائة حسب الأرقام الرسمية بشكل أكد أن نسبة العزوف الانتخابي رغم كبر حجمها في الجزائر إلا أن متابعة كل الإستحقاقات السابقة يؤكد أنها ترتفع أكثر عندما يتعلق الأمر بانتخابات برلمانية أكثر ما هو الأمر بالنسبة للرئاسيات.

أسباب العزوف الانتخابي:

*التزوير: لأن الانتخابات في الجزائر تسير عكس القاعدة تماما فالمقاطعون أكبر بكثير من الذين ينتخبون، لأن الناس لا يرون في الانتخابات فرصة للتعبير، و فقدوا كل شهية في الإدلاء بالصوت، طالما النتائج محسومة مسبقا¹.

*اللامبالاة: هناك ثلاثة فئات من المقاطعين للاستحقاقات الانتخابية:

صنف من المواطنين الذين لا يعيرون اهتماما بالسياسة و لا يبالون بالانتخابات نهائيا، وهؤلاء هم الأغلبية الغالبة من المقاطعين، و صنف لا ينتخب لأنه يرى الحكم وعيه لما يجري في الساحة السياسية، بأن الانتخاب لا معنى له، و النتائج محسومة مسبقا و بذلك فهؤلاء لا يجدون محفزا على الانتخاب، و صنف ثالث و هو من المناضلين الذين يستجيبون لمواقف أحزابهم فكل الانتخابات عرفت دعوات المقاطعة.

وإذا استندنا إلى الاستحقاقات الانتخابية كمعيار لقياس نسبة أو حجم هذه الأغلبية، رغم أن هذا المعيار غير دقيق لما يشوبه من تضخيم لنسب المشاركة خدمة لترتيبات سياسية و رسائل للتعطية عن الواقع و الحريات السيئ في الجزائر، و بصفة عامة العزوف الانتخابي في الجزائر

¹ نفس المرجع، ص85.

هي إيدانة و تنفيذ بالممارسات السلطة، بأسلوب آخر، الذي يعبر عن الغضب و السخط بالصمت⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التضييق على المعارضة:

ممارسة السلطة للإقصاء و التضييق على المعارضة من خلال القيود، فإن لجوءها الواضح إلى أسلوب الترغيب و شراء الذمم أو الزبونية، يمكن احتسابه أيضا من السلبيات التي تواجه قوى الضغط و التغيير الحقيقية داخل المجتمع، إذ يؤدي إلى تمييع و تفرغ العمل السياسي من محتواه باستقطاب عدد من الأحزاب (أحزاب الحالف) و الجمعيات بالإضافة المركزية النقابية، من قبل السلطة و تجنيدها سياسيا لخدمة مشاريعها مقابل امتيازات و تسهيلات مختلفة و أبرز مثال على ذلك المساهمة الفعالة لهذه الأطراف في تعديل الدستور الأخير 2008م إذ تم تمرير هذا المشروع على البرلمان الذي تحوز أحزاب التحالف على أغلبية، و ذلك في فوز الرئيم الحالي "عبد العزيز بوتفليقة"، بعهدة ثلاثة⁽²⁾، من خلال تنظيم مهرجانات و مواكب التأييد عبر القطر الوطني كما تسعى الأحزاب و الجمعيات وراء الدعم المالي و العيني الذي تحصل عليه من الدولة لقاء نشاطها (عقارات لإقامة مقرات وطنية و محلية، 200 ألف دينار جزائري سنويا عن كل نائب برلماني، 15 مليون دينار جزائري لكل مرشح للانتخابات الرئاسية، التعويضات المالية للمنتخبين المحليين و لأعضاء لجان مراقبة لانتخابات عن الأحزاب) و هذه المزايا تحرم منها المعارضة في الغالب التي يقطع الطريق أمامها و تتعرض للتضييق فلا تحصل إلا على نتائج هزيلة في الانتخابات و أحسن مثال على ذلك ما وقع لحركة " الإصلاح " بعزل زعيمها "عبد الله جاب الله" و تشجيع الانشقاق داخلها قبيل الانتخابات التشريعية في 2007، حتى يفسد هذا الحزب و زعيمه الذي كان رقما معتبرا في الساحة السياسية قبل ذلك أغلبية التحالف الرئاسي، و كانت النتيجة أن حصل على ثلاث مقاعد برلمانية فقط⁽³⁾.

¹ سليمان الرياشي و آخرون، مرجع سابق، ص 70.

² حسن الشامي، "تقرير التحول الديمقراطي في الجزائر"، جريدة الحوار، العدد 3705، 2012، ص 16.

³ مسعود بوعزيز، "المعارضة السياسية في الجزائر ما بين 1989-2010"، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009، 2010. ص 12.

خلاصة الفصل:

تناولنا في الفصل الثاني من الدراسة مسار و مؤشرات الاستحقاق الرئاسية الجزائرية من خلال ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول مسار الاستحقاقات الرئاسية من 1995 إلى غاية 2009 و في المبحث الثاني مؤشرات القوة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية و تعرضنا لأهم الجوانب القوة فيها على مستوى المشاركة الانتخابية و الإقبال على تصويت و كذا القوانين المنظمة و المتعلقة بالانتخابات الرئاسية ثم تناولنا في المبحث الثالث مؤشرات الضعف في الاستحقاقات الرئاسية بالتطرق لأهم الجوانب الضعف فيها العزوف الانتخابي و التضيق على المعارضة.

و من جملة الاستنتاجات المتواصل إليها:

- ✓ مساهمة الأحزاب من إضفاء الشرعية على النظام السياسي و على الانتخابات بداية من الانتخابات الرئاسية 1995 وما تلاها من مشاركة.
- ✓ التحالف الرئاسي أداة فعالة لالتهم المعارضة في الجزائر.
- ✓ العزوف الانتخابي هو ظاهرة متكررة و موجودة في كل المواعيد الانتخابية.
- ✓ انتخابات الرئاسية من 1995-1999 مرحلة إعادة بعث المسار الانتخابي و تحديد مدة التداول على السلطة ب خمس سنوات (05).
- ✓ فشل السلطة الحاكمة من اقناع الأحزاب المعارضة من المشاركة في الانتخابات الرئاسية.
- ✓ وجود الانتخابات الدورية و اعتماد الأغلبية لتولي منصب الرئاسة الجمهورية.
- ✓ بقاء ودوران نفس النخب الحاكمة اليمين زروال كان رئيس دولة وأصبح رئيس الجمهورية وعبد العزيز بوتفليقة كان وزير خارجية في عهد هواري بومدين وأصبح رئيس الجمهورية.

المبحث الأول: الفواعل المؤثر في الإستحقاقات الرئاسية.

إن مسألة النخب في أي مجتمع في أي نظام سياسي امر حيوي بحسب الادوار المنوطة بها على غرار الاطوار التاريخية التي مر بها المجتمع، ومشكلة التنمية في شغفها التصوري والواقعي في حالة الجزائر بالذات؛ حيث نجد مشكلة النخب تتمثل في صياغة وبلورة لإستراتيجيتها؛ إذن من الوجهة التاريخية فإن مشكل تراكم النخب في الجزائر هي قضية مزمنة عانت منها الجزائر منذ ظهور النخب اثناء بروز الحركة الوطنية بداية من العشرينيات من القرن العشرين، وتكرست بعد الاستقلال بشكل أكثر درامية وأخذت منحرجات دامية في بعض الاحيان⁽¹⁾.

مما لا شك فيه أن المجتمع الجزائري بتكوينه المتنوع * * والمتجانسة بشكل لا يكاد له مثيل، فلقد شهد المجتمع الجزائري ديناميكية خاصة في إنتاج النخب -لقد أنتج طبقة من العلماء لم تقتصر مساهماتها على الجزائر فقط؛ بل كانت المحرك لحركة النهضة في معظم البلاد العربية⁽²⁾.
وابان الثورة التحريرية فقد أنجبت الجزائر أيضا نخبا متميزة وفريدة في جميع المجالات الحديثة ومن بين هذه النخب:

1. جمعية العلماء المسلمين.
2. زعماء الحركة الوطنية.
3. الأحزاب السياسية الوطنية.
4. القيادات التنظيمية للثورة.
5. القيادات الروحية للثورة.
6. القيادات الإعلامية والدبلوماسية للثورة.
7. النخب التي انبثقت من ثقافة المستعمرة والتي عُرفت بالحركة الاندماجية.
8. اما في مرحلة الاستقلال فقد انتجت الجزائر النخب في نفس المجالات، وكان على رأس هذه النخب:

(1) نعمان عباس، "الحكم الراشد واولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، مجلة الناخب الاجتماعي، العدد: 10، 2010، ص 114.

(2) مولود سعادة، "النخب والمجتمع تجدد الرهانات، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد: 10، 2010، ص 106.

1- طلائع المناضلين السياسيين في مختلف الأحزاب السياسية العلنية منها والسرية بمختلف إتجاهاتهم الإيديولوجية.

2. النخبة المثقفة التي انتجت المنظومة التربوية الوطنية في مختلف مستوياتها باللغتين العربية والفرنسية.

3. طلائع الحركة النقابية والعمالية عموما.

4. النخب التكنوقراطية بمختلف مشاربها⁽¹⁾.

إن واقع النخبة السياسية في الجزائر عموما هو نتائج تنشئة بدأت منذ فقرة الاستعمار، مرورا بالحركة الوطنية وفترة الاستقلال سنة (1962) التي انتجت إيديولوجيات متباينة، تعتمد أساسا على الصراع للوصول إلى السلطة خاصة في فترة التعددية التي أقرت بدستور (23 فيفري 1989)، ولقد اكتسبت النخب الجزائرية شرعيتها من خلال المرحلة الأولى من بناء الدولة لدورها المزدوج الذي قامت به بعد استرجاع السيادة الوطنية.

المطلب الأول: النخب السياسية الحاكمة.

المقصود بتصنيف النخب السياسية ليس لمجرد التاريخ النخب الجزائرية وليس دراسة أصولها تحولاتها ومآلاتها؛ وإنما هو رصد مركز لأهم محطات التشكيل وتبلور الأدوار التي شهدتها أطراف النخب الإيديولوجية المثقفة في الجزائر المعاصرة، إنطلاقا من تاريخ نشوء الحركة الوطنية مرورا بالثورة على مرحلة بناء (أو إعادة بناء) الدولة.

إن الفراغ في الجزائر في السنوات الأخيرة دل بوضوح على الصعوبات التي تواجهها الدولة، ومن ثم النخبة السياسية صاحبة اتخاذ القرار على إدعائها بأنها الممثل الشرعي الوحيد للمجتمع السياسي؛ فالحديث عن حصول تغيير مهم في العلاقة بين الأجيال في الجزائر وإمكانية بروز دولة جديدة لم يعد يقوم على القيم التي سمحت بالتماسك السياسي حتى الآن، ولكن من خلال البحث عن إجماع جديد مازال ناقص إلى حد كبير ومثير للنزاع حول دورها المحدد الذي * * يكون عليه.

(1) مولود سعادة، المرجع السابق، ص ص 107 - 108.

وفي هذا المطلب سنقوم بتسليط الضوء على النخب الحاكمة في الجزائر، ونقصد بهم كل من الفاعلين الذين ينشطون في الحياة السياسية سواء كانوا اصحاب السلطة او زعماء الاحزاب السياسية أو المؤسسة العسكرية ورجال المالي والأعمال والتكنوقراطيين⁽¹⁾.

أولا/ النخبة الحزبية:

تتضارب الآراء حول ظاهرة تعدد الأحزاب في الجزائر، فمنها القائل بانها ثمرة التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر (1988)، وهو الغالب، ومنها من يرى أنها وليدة الأزمات التي عاشتها الجزائر عشية استقلالها، وبين هذا وذلك يؤكد التاريخ والواقع أن هذه التجربة متجذرة في تاريخ الجزائر المستعمرة مع الأحزاب التي شكلت الحركة الوطنية الجزائرية ونضالها وساهمت النخب الجزائرية بقدر كبير في بلورة هذه الظاهرة في تنوعها⁽²⁾.

إن للأحزاب السياسية دور كبير كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية؛ فهي مؤسسة لم تستغن عنها الدول الحديثة والتي سعت نحو التطوير والتحديث من خلال تجارب الحزب الواحد ودور هذه الأحزاب في التعبئة نحو المشاركة السياسية القصرية أو الطوعية في العديد من الأنظمة السياسية، فمنذ البدايات الأولى للثورة الجزائرية المجيدة، ومن خلال مؤتمر الصومام؛ حيث ركز المنظمون على التمييز بين السياسي والعسكري؛ حيث كان "عبان رمضان" وراء وضع مبدئين هاميين في وثيقة الصومام، وهما "أولوية السياسي على العسكري" و"أولوية الداخل على الخارج" بالإضافة إلى الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كتنظيم وحيد يمثل الشعب الجزائري ويتفاوض باسمه⁽³⁾.

استرجاع السيادة الوطنية عام (1962) اعتمدت الجزائر نظام الحزب الواحد، ورغم أن الخيار الأحادي الذي تم فرضه بعد الاستقلال مباشرة كواقع سياسي وقانوني؛ إلا أنه لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية تمكنت من احتلال بعض المواقع السياسية المتفاوتة القوة خلال العقود الثلاث الأحادية (1962-1988)، فقد بادر بعض القادة السياسيين بتكوين أحزاب سياسية سرية جديدة ونذكر منها:

(1) عبد القادر مشري، "النخب الحاكمة في الجزائر، (1989-2006)، أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 31.

(2) توازي خالد، "الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية اختصاص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 72.

(3) عبد الناصر جابي، "الجزائر: الدولة والنخبة، الجزائر"، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008، ص 64.

• حسين آيت أحمد: جبهة القوى الاشتراكية (Frant des forces socialistes).

• محمد بوضياف: حزب الثورة الاشتراكية "parti de revolution socialiste".

هذه النخب الحزبية حاولت أن تكون لها مكانة في الساحة السياسية الجزائرية غداة الاستقلال، لكن قوة ومكانة حزب جبهة التحرير حال دون ذلك في تلك الفترة، لكن وبمجرد المصادقة على دستور (1989) المنظم للتعددية الحزبية، وحتى قبله بالنسبة للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بادرت الكثير من القوى السياسية والشخصيات إلى تكوين أحزاب سياسية مستغلة في ذلك التسامح الكبير الذي ميز قانون الأحزاب لسنة (1990) ليتجاوز عددها الخمسين حزبا في أقل من سنتين، وقد تم إعادة النظر فيه جزئيا في بداية النصف الثاني من التسعينيات، وفي 06 مارس 1997 في اتجاه للتطبيق أكثر بعد فشلا التجربة الإنتخابية في (1991-1992)، وفوز التيارات الإسلامية الجذرية فيها، علما بأن التشدد الرسمي حيال الظاهرة الحزبية لم يكن بفعل القوانين المنظمة للعمل السياسي؛ بل جراء ممارسات إدارية وسياسية كثيرة اعتمدت على قراءة أمنية للنص القانوني المنظم لحالة الطوارئ المطبق منذ (1992) (1).

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران سياسي ومرن للنخبة، فبقاء معظم الأحزاب السياسية المهمة توجه بنية الأحزاب نحو إتخاذها طابع الاحتكار؛ فالأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية، وفي تحليلها للوضع العام للبلاد.

فهناك وضع ** * للأحزاب في ظل طموح ديمقراطي وطموح التغيير على مستوى القواعد الحزبية، ونتيجة لعدم المرونة في التناوب على السلطة، فقد عرفت الأحزاب السياسية أزمات سياسية عشية انعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل الحزب، فقد عرفت هذا النوع من الأزمات كل من خمس في سنة (2008) والنهضة والإصلاح وجبهة التحرير الوطني في (2003) (2).

كذلك مع حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي تأسس سريرا منذ عام (1963) على يد رئيسه "حسين آيت أحمد" فنشط سرا منذ هذا التاريخ وحتى خلال فترة التعددية السياسية لا يزال قائده وزعيمه رئيسا للحزب.

(1) عبد ناصر جابي، مرجع سابق، ص 65-66.

(2) نبيل عبد الفتاح، "الازمة السياسية في الجزائر"، السياسة الدولية، العدد: 108، أبريل 1992، ص 192.

اعتقد أن السبب الرئيسي يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها، والسبب الثاني يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية؛ حيث أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من الأولويات أمام اعتبارات انتخابية وسياسية أخرى.

حيث أن بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن انتخابي باهض على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها، والسبب الثالث يكمن في الطبيعة الأوتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر؛ حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية؛ فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي⁽¹⁾.

ثانيا/ النخبة العسكرية:

يوصف النظام بأنه عسكري نتيجة وصول هذه القوى إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري، أو يكون نتاجا لاستيلاء القوات المسلحة على السلطة في أعقاب حرب تحريرية كما هو الشأن بالنسبة للجزائر، ومع أن ظاهرة التدخل العسكري في السياسة تمثل ظاهرة قديمة في أصولها وعامة في مضمونها، ومع أن لهذه الظاهرة اشكالا وأنماطا متعددة، فإنه يمكننا أن نميّز نمطين للتدخل:

• **الأول:** وهو التدخل غير المباشر للعسكريين: وهو الذي يمكن أن يكون كنمط جماعة الضغط، وفيه تلعب المؤسسة العسكرية دور جماعة الضغط داخل النظام السياسي، ويقتصر تدخل العسكريين فيما يخص الدور العسكري مباشرة، مثل عملية صنع سياسة الامن القومي، ويظهر ذلك النمط في الدول التي تتمتع بقدر كاف من المؤسسة في نظامها السياسي، مثل الدول الصناعية المتقدمة⁽²⁾.

• **الثاني:** فهو التدخل العسكري المباشر كماو ما يمكن أن يسمى بالنمط الانقلابي، وهو الذي تلعب فيه المؤسسة العسكرية دورا سياسيا مباشرا في السيطرة على مقاليد الحكم؛ ولا يجزم العسكريون هنا مبدأ الضبط المدني العسكري، وتنتمى الحكومة المدنية هنا بالضعف والعجز عن السيطرة على البناءات العسكرية، وعادة ما يظهر هذا النمط في الدول النامية.

(1) نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 192.

(2) أحمد بيبي، "الصفوة العسكرية والبناء السياسي في مصر"، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص ص

• إن الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية تعود إلى الحرب التحريرية؛ حيث شكل جيش التحرير الوطني النواة الأولى التي أسست لنشأة الجيش الوطني الشعبي، ولعل وصف الجيش الوطني الشعبي بأنه " سليل " جبهة التحرير الوطني وصف له دلالات أعمق من الدلالة الرمزية والتاريخية؛ فالجيش الجزائري الحديث ورث في الحقيقية معظم خصائص ومميزات جيش التحرير، لذلك من الضروري التذكير بأن نشأة هذه الأخيرة جاءت نتاج فناعة تشكلت لدى العسكريين من قداماء المنظمة الخاصة (التابعة لحزب الشعب) بضرورة تجاوز خلافات السياسيين وإعلان الثورة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي وهو الأمر الذي أرسى أول مبدأ بحكم علاقة العسكري بالسياسي في الجزائر.

إن القادة العسكريون في الجزائر يمثلون المحور الأساسي للسلطة في البلاد، وهذا راجع إلى تكوين هذه القيادة لا سيما أثناء فترتي الاستعمار والاستقلال؛ بحيث أنهم يشكلون خليطاً من عسكريين ذوي خلفيات مهنية وسياسية واجتماعية متميزة، فرغم أن ثورة نوفمبر 1954 قد جسدت فكرة القيادة الجماعية للعمل الثوري المسلح؛ إلا أنها تميزت بطرح محموم بين مراكز النفوذ والقوة؛ حيث جاء إعلان الثورة من طرف عسكري المنظمة الخاصة كحسم نهائي للصراع السياسي العقيم بين المركزيين والمصاليين⁽¹⁾.

لقد شهدت المؤسسة العسكرية عدة أنماط وأشكال تدخلها في الحياة السياسية خاصة بعد توقيفها المسار الانتخابي في (1992)، وهو الوضع الذي استمر إلى غاية أبريل (1995)، ولكن بصورة مختلفة يمكن حصرها في شكلين بارزين:

1/ استعمال حق الاعتراض أو النقد: وذلك في حالتين:

الأولى هو انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية.

2/ اختيار أو تزكية القيادات السياسية: وهو الاستمرار في ممارسة الوصاية من خلال اختيار وتزكية القيادات السياسية للبلاد وهو الوضع الذي تجسد من خلال فوز "مرشح الجيش" الممثل في شخص وزير الدفاع ورئيس الدولة بأول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995، وبدعم وتأييد

(1) مسلم بابا عربي، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 35، 2007، ص 24.

واضح من الجيش وهو الرئيس "اليمين زروال" فهذه الانتخابات حسب "نور الدين زمام" أعطت العسكريين لأول مرة شرعة تمكنهم من قيادة وتسيير المجتمع، اما "نور الدين بوكروح" أحد المرشحين لتلك الانتخابات، فيعتقد أن السلطة قد حلت من خلال هذا الاقتراع مشكلا يستحيل حله، وهو تغطية الذهنية الانكشارية بالثوب الديمقراطي، فالكل كان يعرف بأن الجيش جمهوري لكن لا يمكن جهل أو نفي أن الجمهورية أصبحت عسكرية⁽¹⁾.

وعند انتخاب عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 1999 كرس أكبر جزء من ولايته الرئاسية لتوطيد سلطته وتعيين أصدقائه المقربين وحلفائه السياسيين في مناصب عليا في الوزارات والمؤسسات الإقليمية، وكما هي الحال بالنسبة لبومدين الذي أتى بمعظم شركائه من غرب البلاد.

وبصفته قائد القوى العسكري ووزير ادلفاع، باشر بوتفليقة أيضا عملية تدريجية لاستبدال أشخاص اوفياء له بالضباط في القيادة العليا للجيش، وخوض الدور السياسي للجهات العسكرية، وبينت الانتخابات التي جرت في أبريل 2004 أنه نجح في هذه العملية إلى حد كبير، واكد قائد الجيش الجنرال محمد العماري في تصريح له على أن "الزمن حين كانت المؤسسات العسكرية لاعتبارات تتعلق بالاستقرار والتوافق الوطني تتدخل في اللعبة السياسية، وأنه لن يكون للجيش مرشح مفضل في الانتخابات الرئاسية بعد اليوم".

وأعيد انتخاب بوتفليقة وبقي منصب وزير الدفاع في يده، وسارع لتعيين قادة جدد في المناطق الإقليمية كلها- كذلك أصدر مرسوما أنشأ بموجبه منصب الامين العام داخل وزارة الدفاع ما ساعده على إحكام سيطرته على الجهاز العسكري، وأخيرا أجبر بوتفليقة الجنرال العماري في 2004 على التنحي من منصب قيادة الجيش، وعين مكانه الجنرال المتقاعد أحمد قايد صالح أحد أصدقائه المقربين وحلفائه السياسيين.

وإثر تنحي العماري من منصبه، أصبح بوتفليقة قادرا أخيرا على إعادة سيطرة وزارة الدفاع على القوى المسلحة، ونجح بوتفليقة بالفعل في خفض دور الجيش في الحياة السياسية، إلا أن سلطته لم تمتد إلى أجهزة قوى الأمن.

(1) مسلم بابا علي، مرجع سابق، ص 26.

يقول سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إن مديرة الاستخبارات والأمن لا تزال في صلب السلطة من دون الخضوع لاحكام الدستور، متمتعة بمصادر لا حدود لها⁽¹⁾.

ثالثا/ النخب الدينية:

يمكننا دراسة النخب الدينية في الجزائر من خلال الشخصيات المعروفة دينيت، والحركات والأحزاب التي شكّلت على أساس ديني سواء كان هذا قبل الاستقلال والمتمثل في جمعية العلماء المسلمين أو في الأحزاب ادلينية وأبرزها الجبهة الإسلامية للإتقاد (المنحلة حاليا).

لقد ظهرت الحركات الإسلامية السياسية في دول التيار الإسلامي، والنخب الدينية في الجزائر إلى عوامل داخلية، واخرى خارجية؛ إذ أنها تستمد فلسفتها من حركة الإخوان المسلمين المصرية؛ حيث أدى البعد الإسلامي دورا كبيرا في إشعال ثورة التحرير املجيدة في 01 نوفمبر 1995 وامتد تأثيرها إلى ما بعد الاستقلال.

وبعد الاستقلال في 05 جويلية 1962 ظهرت خلافات حول شكل الدولة وطبيعتها؛ بحيث تم وضع رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحت الإقامة الجبرية، وأدخل آخرون إلى السجن ونفى البعض الآخر.

ونتيجة لما حصل بدأت بعض الشخصيات ذوي التوجهات الدينية بالنشاط سرا، فقد قاد الشيخ "محفوظ نحناح" رحمه اله مع رفيقه الشيخ "محمد بوسليمانى: رحمه الله تنظيما سريا اطلق عليه اسم "جامعة الموحدين" مع تلة من الطلبة والأساتذة الذين كانوا يترددون على الحلقات الفكرية التي كان ينشطها الأستاذ "مالك بن نبي" رحمه الله.

وفي نهاية السبعينيات بدأ الظهور العلني لشباب الإسلام في الجامعات الجزائرية وغيرها، وتقاسم العمل الإسلامي المنظم في مدة ما قبل (1988) في ثلاث جماعات:

الاولى: جماعة الأخوان الدوليين بقيادة الشيخ محفوظ نحناح.

(1) رياض البيداوي، " النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش والدولة"، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، 1999، ص 24.

الثاني: جماعة الطلبة أو جماعة مسجد الجامعة، المركزية أو اتباع مالك بن نبي بقيادة الدكتور محمد جلخة، ثم الشيخ محمد السعيد⁽¹⁾.

وفي أعقاب انتفاضة أكتوبر 1988 بادرت السلطة الجزائرية بعدة إصلاحات سياسية واقتصادية كان في مقدمتها إجراء استفتاء حول دستور جديد في فيفري 1989 وإقرار التعددية السياسية⁽²⁾. وعليه شهدت احزاب على الساحة السياسية في الجزائر ومن أبرزها الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ بحيث تبدي هذه الجبهة أقصى درجات التشدد في التعبير عن جوهر عادي دعاوى الإتجاه الإسلامي، كما أن لها قوة فعل منظمة؛ فهي تسيطر على أغلبية المساجد وتضم لوائها ما يقارب 3.5 مليون عضو وتعتمد على مبدأ الشورى ولها مجلس يتألف من 14 عضوا بزعامة عباسي مداني، وقد استدل بعد فوز الجبهة بالانتخابات عام 1990 بمجلس ثورة وهو بمثابة الإدارة العليا أو املكتب السياسي ويتكون من 60 عضوا.

وفي عام 1990 كان عاما حاسما للنخب الدينية وحركاتها الإسلامية في الجزائر، فقد فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 55% من الانتخابات المحلية والبلدية؛ في حين حصلت جبهة التحرير الوطني على نسبة 35%.

وبذلك نجحت النخب الدينية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحصول على تأييد شعبي ظهر بشكل جلي في الانتخابات المحلية والتشريعية على السواء؛ إلا أن "انغلاق النظام السياسي" الذي أدى بدوره إلى التطرف واستخدامها السلاح فقد خرجت من الجبهة تنظيمات عسكرية تشكلت من فئة الشباب التي كانت بدورها مهمشة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وقادت الجبهة حرب ضد نظام الشعب الجزائري، وقد عمل جميع الرؤساء الذين وصلوا إلى الحكم خلال عقد التسعينيات على الوصول إلى حل الازمة اجلزائرية، فقد اتخذ الرئيس "محمد بوضياف" موقفا متشددا اتجاه جبهة الغنقاذ التي رأت عد دستوريته نتيجة حظر الدستور لإقامة أحزاب على أساس ديني⁽³⁾.

(1) حسين سيد سليمان، "الإسلامي السياسي في الجزائر"، الخرطوم: دار الحكمة لطباعة والنشر، 1992، ص 80.

(2) أمية محمد عبد الحليم، "الجزائر بين سباق الرئاسيات ومستقبل الإنفتاح السياسي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، القاهرة، 2003، ص 193.

(3) سليمان الرياشي وآخرون، مرجع سابق، ص 68.

وإذا كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضورة قد وقعت في التهور، فإن التفصيليين الإسلاميين الآخرين، حركة حماس بقيادة نوح، وحركة النهضة بقيادة "جاء الله" استوعابا للدرس السياسي بسرعة ولم يتورطا سياسيا في الصراع العنيف بين السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي بداية 1994 ومباشرة بعد ثورة الوفاق الوطني، واتخاذ الشيخ "محفوظ نوح" تولى أبو جرة سلطاني" رئاسة الحركة، وفي 2003 وبسبب غياب الكاريزما القوية لنوح وضعف شخصية سلطاني ظهرت خلافات حادة داخل هذه النخبة، فقد حاولت هذه الأخيرة الإطاحة بأبو جرة سلطاني في المؤتمرين الثالث عام 2004 والرابع في 2008، لكنها فشلت في تحقيق الهدف، ما دفعها إلى التهديد بتأسيس حزب سياسي بديل؛ إضافة إلى إعلان نواب الحركو التمرد على سلطاني ورفضهم الاجتماع به على هامش من افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان في ديسمبر 2008⁽¹⁾، وفي 2013 تم إعلان استقالة أبو جرة سلطاني من الحزب، ويرجع انتشار التيار الإسلامي بين الشباب خاصة دون الشرائح المجتمعة الأخرى في شمال إفريقيا عامة إلى فشل الإيديولوجيات العلمانية التي إتمت لها النخب الحاكمة في تحقيق مطالب هذه الفئة على عكس التيار الإسلامي الذي وجدت هذه الفئة ضالتها في مشروعه لبديل، وكذا الآثار والمشاكل الناتجة عن عملية الإسراع في التنمية التي اعتمدها هذه الدول والمتمثلة في ارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب، وكذا إتساع الفوارق بين طبقات المجتمع وبين مختلف المناطق الإقليمية⁽²⁾.

رابعاً/ نخبة المجتمع المدني:

ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث أكتوبر 1988 و1995؛ حيث لم يُعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشبوع إلا خلال هذه الفترة، ويأتي ذلك بسبب التحويل الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من نظم العالم، وما تتطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد والتعبير والتنظيم، فظهرت الأحزاب السياسية وفقاً

(1) رياض صيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، مطبعة مستقبل العربي، العدد: 245، القاهرة، 1999، ص 27.

(2) منير صوالحية، "قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر"، دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 133.

لدستور فبراير 1989، وما تضمنه من الاعتراف بالتعددية الحزبية، وتشجيع المشاركة السياسية، كما كانت لازمة الجزائرية من بداية 1986 دور في نشأة المجتمع المدني الجزائري⁽¹⁾.

وقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بعملية الانتقال التي حاولت النظام السياسي الجزائري القيام بها ابتداءً من النصف الثاني من الثمانينيات، وهو ما جعل هذا المفهوم يبدو في الحالة الجزائرية كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوماً شعبياً أو معارضاً، فقد قامت السلطات السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالحديث عن المجتمع المدني والترويج له اجتماعياً، أكثر من أي قوى اجتماعية أو سياسية أخرى، بغية جعله وسيلة جديدة، وتنظيمية وسياسية لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام الاحادي القائم.

ولقد نص الدستور الجزائري لعام 1989 وحتى الدساتير التي تلتته عن حق تأسيس جمعيات ففي فصله الرابع المتعلق بالحقوق والحريات، ينص الدستور في مادته (33) على الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان.

وتتضح هذه الحقوق أكثر من نص المادة (41) التي تنص على أن الحريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمون للمواطن⁽²⁾.

كما يدرج الدستور مادة خاصة للتمييز بين جمعية والحزب ألا وهي المادة (42) المتصلة بالحق في إنشاء الجمعيات مضمون؛ حيث تشجع الدولة إزدهار الحركة الجمعوية، يحدد القانون الشروط اللازمة وكيفيات إنشاء الجمعيات واضعا الفريق بين الجمعية والنقابة من خلال هذه المادة⁽³⁾. ولقد كانت النخبة المجتمع المدني في الجزائر فاعلية وتأثير على الشارع الجزائريين وعلى النظام السياسي، وذلك من خلال عدة معايير يمكن تمييزها من خلال النقاط التالية: وهي معيار التكيف، معيار الاستقلالية، معيار التجانس.

● **معيار التكيف:** وذلك من خلال الندوات الوطنية التي عرفتها الجزائر منذ 1996، وسلسلة

الحوارات الخاصة بالحياة السياسية والاقتصادية مع ادلولة لتنتهي بعقد ملتقى الجمعيات أو

(1) عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص 10.

(2) عبد الناصر جابي، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر" الواقع والآفاق"، بيروت، منشورات شهاب،

2008، ص 04.

(3) عبد القادر مشري، المرجع السابق، ص 14.

الحركة الجمعوية على مستوى العاصمة في 1997، تم عقد اول منتدى وطني للحركة الجمعوية الوطنية المنعقد ما بين 11 و 12 أفريل 1997، وهذا يجسد خطوة أولى نحو تكريس الديمقراطية من خلال اشتراك المجتمع المدني في تصور الحلو الممكنة للازمة التي مرت بها البلاد.

● معيار الاستقلالية: إن تمويل الجمعية هو أحد عناصر فاعلية اجمعية وأساس استقلالية قراراتها، فإذا كان مشكل التمويل غير مطروح لدى بعض الجمعيات، كالجمعيات المهنية خاصة الاقتصادية منها والجمعيات المدعمة من طرف بعض الأحزاب وحتى المدعمة من طرف الدولة، فإنه يشكل عائقا بالنسبة للبعض من الجمعيات بشكل يجعلها وسيلة تستغل في املاسات ويفقدها استقلالية، كما أن تبعية الجمعيات للجهة الممولة لها يفقدها استقلالية قراراتها، ويجعل خطابها منبثقا من خطاب الجبهة التابعة لها، وأبرز دليل على ذلك الإتحادات الطلابية التابعة لبعض الاحزاب السياسية⁽¹⁾.

● معيار التجانس: على غرار الصراعات التي عرفتھا الجمعيات ذات الطابع السياسي والتي كان أغلبها لأسباب شخصية والتي ادت إلى حلها، وانقسامها إلى أجنحة تعرف الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي نفس الظاهرة من جانب غياب التنسيق والتجانس بين القيادة ورؤساء الجمعيات نظرا لاختلافات بين الأشخاص حول التوجهات أو طرق تسيير الجمعية و المنافسة الشديدة والتي تنتهي في كثير من الاحيان بأعمال عنف أن انسحاب بعض الأطراف، كما أن الصراعات داخل الجمعيات تكرر غياب النقاش الديمقراطي خاصة في الجمعيات العامة لها أو عند انتخاب المجالس التنفيذية؛ حيث يبرز الصراع واضحا، فكثيرا ما ينتهي عملها في الأخير بالفشل⁽²⁾.

(1) عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص 16.

(2) المرجع نفسه، ص 16.

المطلب الثاني: الرأي المحلي والدولي من الاستحقاقات (2009/1995):

أولاً: رئاسيات 1995:

1/ مواقف الاحزاب من نتائج الإنتخابات الرئاسية لسنة (1995):

اختلفت مواقفها بين الاحزاب المقاطعة والمشاركة؛

فالاحزاب المقاطعة والمتبقية من حلف روما أرجعت سبب فشل نداءات المقاطعة إلى غلق وسائل الإعلام كالتلفزيون والاذاعة امامها من قبل الحكومة ورفض السلطات المحلية الترخيص لها لها لتنظيم لقاءات في القاعات للقيام بنشاطها السياسي والدعوة إلى المقاطعة بشأن الحملة الانتخابية، كما أصيبت الجماعات المسلحة الموالية للحزب المحضور بخيبة أمل لعدم جدوى دعوتها للمقاطعة⁽¹⁾.

ولقد اعتبرت جبهة القوى الاشتراكية أن الانتخابات جرت تحت تأثير الإدارة وقوى الأمن ودعا آيت أحمد الرئيس اليمين زروال إلى الشروع في حوار جدي مع الاحزاب ذات التمثيل، كما دعا رابح كبير ممثل الهيئة التنفيذية الحزب للمحضور بالخارج إلى فتح حوار اعتمادا على نتائج الانتخابات لتحقيق الحرية والوفاق.

بينما حركة النهضة ثمنت رسالة الشعب بالمشاركة، ودعت إلى فتح الحوار مع كل الشركاء بصدق التوصل إلى حل الأزمة السياسية بشكل عادل وشامل.

اما حزب العمال اعتبر أن التصويت في الانتخابات من طرف الشعب بأنه تصويت ضد العنف لصالح السلم ودعا السلطات للعمل على فتح الحوار أطر الحوار وتوفير الشروط الضرورية لصالح السلم، ودعا السلطان للعمل على فتح الحوار اطر الحوار وتوفير الشروط الضرورية لإنجاحه.

اما التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أرجع سبب عدم وصوله للسلطة نتيجة لعدم توح القطب

الديمقراطي⁽²⁾.

(1) نور الدين زمام، "السلطة الحاكمة والخيارات التنموي بالمجتمع الجزائري"، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص 89.

(2) إسماعيل قيرة وآخرون، "الديمقراطية داخل الأحزاب العربية"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002، ص 40.

وبصفة عامة فإن مشاركة الأحزاب منحت الإنتخابات الطابع التعددي، والتنافسي وساهمت في إضفاء الشرعية عليها، وبيّنت ضعف صغر حجمها في تحقيق نتائج إيجابية أو الوصول إلى مركز القرار كما تمتت السلطة الحاكمة.

2/ المواقف الدولية من انتخابات (1995):

لقد نظمت الانتخابات لتحسين صورة ومصداقية النظام في الخارج، وبالفعل تحصلت الجزائر على عدة صفقات مع فرنسا وأمريكا وخاصة في قطاع المحروقات، رغم ازدواجية مواقفها من دعم نظام الرئيس زروال ومساندة الحوار بين السلطة والأحزاب السياسية لتحقيق المصالحة.

وإجمالاً فإن تمكن السلطة الحاكمة من ضمان الاستمرارية بعد تنظيم الإنتخابات الرئاسية، وتحقيق نوع من الشرعية لمؤسسة رئاسة الجمهورية محور النظام السياسي وعزل بعض الأحزاب كجبهة الإنقاذ المنحلة، وأحزاب أخرى معها التي أصبحت لا تمثل الأغلبية في الساحة السياسية بندائها للمقاطعة، واستدراج بعضها لصفوفها شجعت النظام السياسي على الإقدام على خطوات لإعادة النظر في الإصلاحات السياسية التي سوف يكون لها الأثر على الحياة السياسية فيما بعد⁽¹⁾.

ثانياً/ رئاسيات (1999):

1/ مواقف الأحزاب من نتائج الإنتخابات الرئاسية (1999):

لقد عبّرت أحزاب الموالاة المتكونة من جبهة التحرير الوطني وحركة (حماس) والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة الذين ساندوا المرشح بوتفليقة امام انسحاب (06) مرشحين بأن فوزه يؤكد المساندة الشعبية والحزبية الكبيرة، ويعني حسبهم عدم قدرة المرشحين الآخرين على التمثيل في مكاتب التصويت ومراكز الفرز.

ومن جهة أخرى عبّر سعيد سعدي رئيس التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الذي دعم بوتفليقة في حملته الانتخابية في بيان له عن نتائج الإنتخابات بأنه يرفض التزوير ولا يرى ضرورة في المرور للدور الثاني.

وفي تعديل الدستور لفتح العهودات للتراجع عن التداول على السلطة عام (2008)، وبالإشارة فإن صورة الحزب الحاكم كان بالتعيين على أساس الموالاة في الإنتخابات.

(1) نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 90.

أما جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال اللذان اعتبرا مساندة الاحزاب لمرشح السلطة تدعيما لنظام تسلطي؛ حيث وصف آيت أحمد الإنتخابات بالمزورة نتيجة إعداد النتيجة مسبقا⁽¹⁾. ورغم المواقف المتباينة فإنها لم تؤثر على تغيير النظام والاضاع، وبينت أن المقاطعة أو المشاركة نفس الشيء لا تغير النظام الحاكم ونخبة، وجعلت أحد الكتاب يعتبر المعارضة الجزائرية بانها تفتقر ادوات القوة على منافسة الخطاب الرسمي، وتكتفي بتوجيه النقد دائما إلى ممارسات القيادة وإبراز ابتعادها عن الأهداف المعلنة، وبهذا فهي تلتقي مع موقف القيادات التي لا تخرج عن نقد أسلافها لينطبق على المعارضة بشقيها العلماني والإسلامي⁽²⁾.

2/ المواقف الدولية من انتخابات (1999):

فقد أعطت أحداث 11 سبندتمبر 2001، واتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بداية من 19 ديسمبر 2001، والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منحت للنظام التبرير للمحافظة على الوضع القائم والاستمرارية من خلال مكافحة الإرهاب وتحرير التجارة الخارجية والخصوصة للحصول على الدعم الخارجي.

ثالثا/ رئاسيات (2004):

1/ مواقف الأحزاب من نتائج الانتخابات الرئاسية (2004):

تمخض فوز المرشح السلطة مواصلة مشاركة أحزاب التحالف الرئاسي في الحكومة، ولكن من دون تأثير، بانها ملزمة بتطبيق البرنامج الإنتخابي للرئيس وليس برامج احزابها لنهم تعهدوا بتنفيذ برنامجهم والتخلي عن برامجهم.

ويصفة عامة فإن الإنتخابات الرئاسية أثبتت عدم قدرة الاحزاب من الوصول إلى السلطة والتداول عليها، وأن السلطة هي التي تخلف نفسها تماشيا مع الاستمرارية في تعددية مقيدة وديمقراطية الواجهة.

(1) إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص 45.

(2) المرجع نفسه، ص 45.

رابعاً رئاسيات (2009):

1/ مواقف الاحزاب من نتائج الإنتخابات الرئاسية (2009):

الاحزاب المساندة للسلطة اكدت على شرعية الإنتخابات والفوز، اما الأحزاب الاخرى المشاركة أرجعت الفوز بالعهد الثالثة لعمليات التزوير، وليس لضعفها، اما الاحزاب المقاطعة كجبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وقفت وعارضت تعديل الدستور والعهد الثالثة من دون تأثير⁽¹⁾.

2/ المواقف الدولية من نتائج الإنتخابات والعهد الثالثة (2009):

عبّرت فرنسا على موقفها بتصريح الرئيس الفرنسي ساركوزي بتهنئة الرئيس بوتفليقة على اعادة انتخابه.

بينما عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها من التصريحات حول التزوير، لكنها عبرت عن احترامها للإنتخابات.

وبصفة عامة فإن التعديل الدستوري والعهد الثالثة هي لضمان استمرارية النظام الحاكم وتعبير عن تارجع عن التداول على السلطة.

وقد ساهمت فيها تحسين الظروف الاقتصادية، والاحزاب الموالية للسلطة مع بعض الأحزاب المشاركة لإعطائها الشرعية رغم معارضة بعض الاحزاب لكنها ضعيفة ولا تملك مقومات الحزب، ولم تستطع إيقافها أو التأثير فيها⁽²⁾.

(1) عبد الفتاح نبيل، "الازمة السياسية في الجزائر، القاهرة: السياسة الدولية، العدد: 45، 1992، ص 12.

(2) عبد الفتاح نبيل، مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثاني: تداعيات الاستحقاقات الرئاسية في الجزائر:

المطلب الاول: إرساء الحكم الراشد (الصالح) في الجزائر:

اولا: الديمقراطية وحقوق الإنسان:

الديمقراطية وحقوق الانسان هما وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن أن تتركس الديمقراطية في غياب حقوق الإنسان، كما لا يمكن أن تصان حقوق الإنسان في غياب الديمقراطية الفعلية أو في ظل غياب قوانين تضمن هذه الحقوق وتحميها، ومن هذا المنظور كرست الجزائر المبادئ الكبرى لتضمن حقوق الفرد وحرياته، وهذا ما يعبر عنه في المعاهد ادلولية حول الحقوق المدنية والسياسية، كما قامت الحكومة الجزائرية بفتح أبوابها امام المنظمات الدولية غير الحكومية والمهمة بمسألة حقوق الإنسان ومنحتها كامل الرعاية بالفصل بينها وبين المجتمع المدني، اما داخليا، فقد قطعت الجزائر أشواطا معتبرة في مجال التعددية السياسية والسماح لهذه الأخيرة بالتعبير عن توجهاتها الفكرية، وتمثيلها محليا وبرلمانيا.

إن الجزائر عملت على تكريس دولة الحق والقانون عبر آليات متعددة، اهمها إصلاح جهاز العدالة الذي يضبط بدوره العلاقات الاجتماعية، ويؤمن الحقوق السياسية للمواطن، هذا القطاع اعترته السلطات العمومية بمثابة الهرم الذي تُبنى عليه مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن هذه الإنجازات وإن كان مضمونها يجسد أطر الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام، وفي تفعيل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن هذه الإنجازات وإن كان مضمونها يجسد أطر الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام، وفي تفعيل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنه من جهة أخرى مازالت بعض المتطلبات لم يستطع جهاز العدالة؛ أي يضمنه مثل بعض الإنتهاكات الصارخة التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع، هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم وضوح بعض الآليات القانونية وتعارضها مع الممارسة والتطبيق⁽¹⁾.

فقد عانت الجزائر ازمة متعددة الأبعاد من (1992) حتى (2009) تدوال على السلطة أربعة (04) من رؤساء الدولة وتسعة رؤساء حكومات، ومئات الوزراء فعلى مدى خمسة عشرة عاما، ظلت

(1) الطاهر بلعير، "الديمقراطية كاداة لترشيد الحكم"، ملتقى الحكم الراشد، جامعة سطيف، الجزائر، ص 22.

الجزائر تعيش وضعا انتقاليا الناتج اساسا عن حالة طوارئ خطر التجول بفعل الارهاب ومن جراء هذا الوضع أن الاوان إلى:

1/ الرجوع إلى مبادئ الديمقراطية واحترام الحريات الأساسية والسماح للأحزاب السياسية والمعارضة بالتعايش ويكون ذلك كله في إعادة بناء الثقة بين المواطن والإرادة، ونبذ كل أشكال العنف المقوي لزعة الثقة بين الطرفين، زيادة على هذا يمكن السماح لوسائل الإعلام (الإذاعة والتلفزيون وغيرها...) من الظهور وتحقيق هامش من الحرية وأن تكون مفتوحة لكل الاحزاب السياسية الممثلة في مؤسسات الدولة.

2/ إعطاء المسؤولية للمواطنين والتطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية، وهذا يكون بتدعيم هيكل البلديات والولايات وحل المسائل المالية العالقة.

إن التحدي الذي يواجه الجزائر اليوم بناء الديمقراطية كنظام جاهز نحو بناء ممارسة ديمقراطية تفرزها رقابة شعبية ومسألة شفافية وإدارة حكومية رشيدة وغيرها من المؤشرات تقف عائقا أما هدر اموال عمومية.

إن المراقبة الشعبية والشفافية في تسيير الموارد البشرية والمالية يتطلب إرساء الممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعلية لممثلي الشعب، ومؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتقوية العلاقات بين الحكومة والمواطنين، وهي أولويات فعالة في سبيل ترشد الحكم الذي لا يتحقق بمجرد التصويت على القوانين؛ بل إن تحقيقه يتطلب إعادة بناء النظام المجتمعي كما يستدعي حكم صالح قاعدته مساهمة الجميع في اداء شؤون العامة في جو من الشفافية والعدالة والحرية وفقا لمبدأ الأغلبية الذي تقره الديمقراطية التعددية⁽¹⁾.

1/ وقد ارجعت الطبقة السياسية وعلى لسان حال وزير الداخلية نور الدين زرهوني أن ضعف نسبة المشاركة دليل على عدم تألق الطبقة السياسية مع المتغيرات الحالة في المجتمع الجزائري؛ وبالتالي من الضروري البحث عن مواطن الخلل في نظامنا السياسي وعن الثغرات املتواجدة في عملية الإتصال بين الطبقة السياسية والمواطن كما أن نسبة المشاركة الضعيفة لا تعنب عدم

(1) نفس المرجع، ص 23.

الإهتمام بالإنّخاب بقدر ما تدل على أن المواطن الجزائري أصبح يطلب أشياء أكثر جدية وأطروحات تتماشى احسن مع المتغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة.

2/ هناك مجموعة ملاحظات حول دساتير الجزائر تجمعت لتشكّل مفارقات تحتاج الانتباه لعلها تصلح لتكون حقائق ثابتة ومستقرة.

من خلال تشريح المؤسسات الدستورية يمكن أن تطلق على هذه المرحلة مصطلح الجمهورية الجزائرية الثالثة مقارنة بالجمهورية الأولى التي بدأت من الاستقلال إلى صدور دستور فبراير (1989)، والتي تميزه الاشتراكية للدولة، ثم الجمهورية الثانية التي تبدأ بإرساء دستور (1989) إلى غاية إعلان المجلس الأعلى للدولة 11 جانفي 1992، والتي تميزت بالديمقراطية والحرية؛ إلا أنه تم فيها توقيف المسار الانتخابي، ومصادرة الإدارة الشعبية، والجمهورية توحى بالقطيعة مع الممارسات السابقة؛ غذ أن الجمهورية الجديدة قد اعتمدت خيارات دستورية جديدة من مثل اعتمادها وسائل أكثر ملاءمة للوصول والبقاء في السلطة، فانتهجت الفلسفة الليبرالية على مختلف المستويات سواء السياسية أو الاقتصادية أو غيرها، وكل هذا جاء في ظل ازمة متعددة الجوانب؛ مما أدى إلى افتقار السلطة لقاعدة اجتماعية ضرورية لقيامها كما أن الشعب لم يكن مهياً لهذه الليبرالية المتوحشة⁽¹⁾.

ثانيا/ الإصلاح الإداري في الجزائر:

عرفت الجزائر خلال حكمها عدة دساتير لبناء قاعدة إدارية تكون أساساً لربط مفهوم المواطنة والمشاركة في الحياة السياسية لأن علاقة المواطن بالإدارة تأتي من خلال القوانين المنظمة، وبعد ظهور التعددية الحزبية كما أسلفنا أصبح قانوني البلدية والولاية بعدم الفعالية وعدم مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمعات؛ فالجماعات المحلية تعاني من أزمات حادة لاسيما في اشتراك المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وفي تحقيق الديمقراطية المنتظرة لها، ولا في تجسيد دولة الحق والقانون، وما انعكس بالسلب على تقديم الخدمات المنتظرة لها، مما شكك في مصداقية الجماعات لأن رئيس البلاد يعتبر ممثلاً للدولة.

(1) المرجع السابق، ص 23.

وإنطلاقا من الحالة المأساوية التي تعيشها أغلب بلديات الوطن الناتجة عن سوء التسرر بالأساس ، ثم عدم تقدير خدمات عامة للجمهورية بسبب ضعف الاستقبال⁽¹⁾، وتذمر المواطنين، ما انعكس سلبا على توظيف الموارد املتاحة لهذه البلديات، ولكي يتم التخفيف من هذه الآثار لابد من إتباع مجموعة من الآفاق أبرزها فيما يلي:

1. تثمين الموارد البشرية في الجمعات المحلية.
2. تحقيق الاستقلالية المالية للجمعات المحلية.
3. ترشيد النفقات العمومية المحلية.
4. محاربة أشكال الفساد الاداري فيتوجب من عملية الإصلاح الإداري تحسين نوعية اخدمات المقدمة للمواطنين⁽²⁾.

1/ الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي:

إن الواقع الجزائري يعج بخطابات ونداءات لأجل التنمية باحداث تغييرات مختلفة على كل الأصعدة بهدف تحديث المجتمع، داخليا ومراجعة التحديات العالمية لا سيما الاقتصادية منها والتحصير للدخول في الأسواق العالمية، وكذا يشكل موضوع دور الدولة والقطاع الخاص من أهم المواضيع في العملية التنموية، ولأن الاقتصاد الوطني يغلب على الطابع الدولي في النشاط الاقتصادي ، لذلك كي ترفع الدولة من نهاية المطاف أن توفر بيئة اقتصادية وسياسية محفزة على الاستثمار وتحد من مخاطر عدم الاستقرار، وإقامة تعاون وتشارك في وضع سياسة محفزة على الاستثمار وتحد من مخاطر عدم الاستقرار وإقامة تعاون وتشارك في وضع سياسات محكمة بين عدة فاعلين منها الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني؛ فالدولة تؤدي دور تقديم الخدمات العمومية للمواطنين التعليم، الصحة، البنى التحتية والقطاع الخاص يضمن تلبية الحاجيات الاقتصادية وفق آليات السوق، أما المجتمع المدني هو الآخر يؤدي مهام الرقابة والمشاركة ضمن هذين الفاعلين؛ إن هذه الأطراف من الناحية الواقعية تخلق حالة من اللاتوازن؛ إذ يبين أن الاقتصاد الريعي لم ينقطع أبدا في الجزائر؛ حيث تم إقرار السياسات العامة بشكل مركزي؛ في حين أن القطاع

(1) يومية الخير، العدد 6126، 2007، ص 7.

(2) محمد بودريالة، "الإصلاح العربي، الإصلاحات المالية والحباية المحلبة"، الجزائر: سلسلة منشورات مجلس الأمة، 2004،

الخاص يستحوذ على جانب من الربيع بمسمى إنجاز المشاريع، أما المجتمع المدني، وإن سلمنا بمشاركته السياسية فإنه بعيد كل البعد عن عملية صنع القرار الفعلية في جانبها الاقتصادي⁽¹⁾. واستقراءً لهذا الوضع يمكن القول أن ما يجري على أرض الواقع هو بعيد كل البعد عن مفهوم الحكم الصالح الذي يشدد على مشاركة ثلاثية تتضمن الدولة؛ والقطاع الخاص والمجتمع المدني مع اختصاص كل طرف بدور لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

2/ العقد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر:

إن رفع الحاجيات الأساسية يعطي نظرة جديدة لتحسين ظروف المعيشة *تجاوزت الجزائر مرحلة مكافحة المجاعة من خلال تحقيق عدة إنجازات منها استرجاع الثقة بين الدولة والمواطنين والفاعلين الاقتصاديين، وتعزيز سبل الحوار بينهم.

إن احفاظ على المؤسسات ومناصب الشغل احتلت نقاشات كبيرة للحد من الضغوط الناتجة عن مشاكل النمو والتشغيل، لهذا فشريحة مهمة من المواطنين القادرين على العمل ابتعدت تماما عن المشاركة في التنمية⁽²⁾.

إن ديمومة نظام الأمن الاجتماعي تتوقف أساسا على إنشاء مناصب شغل عديدة ومستمرة، لذلك فنظام التضامن مهدد من خلال ارتفاع أصحاب املاعاتشات لنظام التقاعد؛ حيث ارتفعت بنسبة (6.5%) بين عامي (2003/2004)، والسبب في ذلك يرجع إلى زيادة النشاطات غير الرسمية وانتكاس القطاع العام.

لقد أوضح العقد الاقتصادي والاجتماعي ملفات اخرى، تبرز هذه المرة في إيضاح مسألة العقار والخصوصية ومصير المؤسسات العمومية التي تؤدي هي الأخرى مهمة الخدمة العمومية، ويضاف إلى ذلك فتح السوق أمام الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم، لهذا ينبغي أن يساهم الاقتصاد في إصلاح الإجراءات التي ترمي إلى تحسين نوعية الحياة بمعناها الواسع وحول ضرورة إسهام هذه الهياكل فيما يخص التسيير التوظيف والاجور⁽³⁾.

(1) أنور مقراني، "الحكم الراشد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص"، الجزء الثاني، ملتقى دولي حول الحكم الراشد. سطيف، 8-9 أبريل 2007، ص 375.

(2) نفس المرجع، ص 58.

(3) أنور مقراني، المرجع السابق، ص 83.

ينبغي من جهة اخرى أن يراعي الجوانب المحددة للحركة أن يراعي الجوانب المحددة للحركة الاقتصادية التي تمشي عليها معظم المؤسسات الاقتصادية.

3/ العقد الاقتصادي والاجتماعي كرهان لإرساء الحكم الصالح:

لقد سارعت الحكومة الجزائرية إلى وضع عقد وطني اقتصادي والاجتماعي يهدف إلى التقليل من الغضرابات التي كانت سائدة في ربوع الوطن والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العمال، ونتيجة لضغوط دولية متمثلة أساسا في إتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطة؛ هذه الاخيرة التي تفرض على المؤسسات الاقتصادية تسريح العمال.

على هذا الأساس بادر الاطراف الثلاثة الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحكومة، أرباب العمل إلى وضع عقد اقتصادي واجتماعي الذي من بين أهدافه ما يلي:

1/ مواصلة تنفيذ سياسة الاستثمارات المكثفة والمشجعة للخدمات المرافقة للاقتصاد كالهياكل القاعدية، وتوسيع شبكات الكهرباء والاتصال والنقل وغيرها، وهذا في إطار البرنامج الخماسي (2009/2005).

2/ تحضير شروط الانتقال إلى مرحلة البترول من خلال تقليص تبعية للاقتصاد الوطني للمحروقات والعمل على رفع موارد الصادرات وتشجيعها وتويعها.

3/ تكثيف الإنتاجية لتحسين القدرة على التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال عامل على عصرنه وفاعلية المؤسسة من خلال تثمين الموارد المادية والبشرية.

4/ مواصلة الجهود الرامية لتقليص نسبة البطالة لسنة 2010؛ بحيث تصل إلى 2%.

5/ تحسين القدرة الشرائية والعمل على ترقية فلاحه عصرية⁽¹⁾.

إن السلطات العمومية حقيقية بذلت مجهودات كبيرة للقضاء على كافة اشكال الإقصاء والتهميش في المجتمع بهدف التخفيف منها، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ إلا انه مازال الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات عميقة أهمها على الخصوص ظاهرة اختلاس الاموال لعمومية وما الفضاءات البنكية إلا مظهرا من مظاهرها زيادة على البيروقراطية السلبية التي تعرقل السير الحسن لإقامة حوار بين الفاعلين الأساسيين؛ إن اجلاني الاجتماعي يمثل عقبة كبيرة امام الوصول

(1) أحمد طه محمد، "الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وإفريقيا"، السياسة الدولية، العدد: 141، 2002، ص 661.

إلى تحقيق هذا العقد لا سيما ضعف القدرة الشرائية لدى الكثير من الفئات الاجتماعية وخاصة سريحة
الوظيف العمومي، لهذا تُطرح مسألة إعادة النظر في قنون الوظيف العمومي بأساس وسياسة الاجور
املتبعة وهي أدوات وتدبير لأزمة للتكفل بالوضع الاجتماعية للمواطنين بهدف تحسين معيشتهم،
وبعث التنمية الإنسانية في هذه البلاد، إن الجزائر بالرغم من هذه الإنجازات التي حققتها فإنها تواجه
تحديات كبرى تتمثل على الخصوص بضرورة مواصلة الجهود لتدارك التأخر الاقتصادي، وكذا
تخفيض مستوى البطالة والفقر وتمكين الفئات الاكثر حرمانا في تحسين شروطها المعيشية إضافة إلى
دمج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.

إن برنامج الإصلاحات لن يكون له الأثر الكامل ما لم يمر على سياسة اقتصادية قادرة على
إعادة الآلة الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات خاصة الإلتزامات المترتبة عن دخول
الجزائر إلى إتفاق الشركة الأورومتوسطية حيز التنفيذ وقرب موعد انضمامها إلى المنظمة العالمية
للتجارة.

تواجه اجلزائر تحديات جمة إنطلاقا من وضع العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي وهذه
التحديات تبرز فيما يلي:

- تلبية الحاجة الناجمة عن تزايد السكان، وهذا نظرا للاحتلال الناجم عن زيادة السكان
القادرين عن العمل وبين النمو الاقتصادي.
- تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتركمة فيه.
- زيادة اليد العاملة والحد من انتشار البطالة، وامام نقص الاستثمارات التي تخلق النمو
الإضطرابات الاجتماعية، إذ لم تجد آذان صاغية له من السلطات العمومية، فإن الشباب
سيزيد من حدة التوتر والضغط المتراكم على الجهات النافذة في الحكم⁽¹⁾.

لقد اوضح العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي ملفات اخرى، تبرز هذه المرة في إيضاح
مسألة العقار والخصوصية ومصير المؤسسات العمومية التي تؤدي هي الاخرى مهمة الخدمة
العمومية يضاف إلى ذلك فتح السوق أمام الأعوان الاقتصاديين؛ وبالتالي انفتاح الاقتصاد الوطني
على العالم لهذا ينبغي أن يساهم الاقتصاد الاجتماعي في أيضا الإجراءات التي ترمي إلى تحسين

(1)ذ نفس المرجع، ص 662.

نوعية الحياة بمعناها الواسع، وحول ضرورة إسهام هذه الهياكل فيما يخص التسيير التوظيف والأجور.

كما ينبغي من الجهة الأخرى أن يراعي الجوانب المحددة للحركة الاقتصادية التي تمشي عليها معظم المؤسسات الاقتصادية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إشكالية التداول على السلطة:

إن تحليل الأوضاع السياسية للجزائر ما بعد سنة 1988 يكشف أو يقدم لنا صورة عن التحولات الديمقراطية في إطار التعددية الحزبية والانفتاح السياسي والسعي إلى محاولة إتاحة فرص جديدة للمشاركة السياسية لفئات مختلفة من المجتمع.

ويرى الكثير من المنتبعين والمختصين في الحياة السياسية، والعلاقة بين السلطة والمجتمع عدم حدوث تغييرات جوهرية في العلاقة التي تربط بين الحاكم والمحكوم، غير أن حرص السلطة الحاكمة على إضفاء الشعبية والفعالية في إدارة قواعد العملية السياسية كتفعيل حق المشاركة السياسية للوصول إلى ترسيخ الحكم الصالح في املجتمع وتجسيد مفاهيم الشفافية والانفتاح والحوار.

وهكذا انتقل النظام السياسي الجزائري إلى الممارسة الديمقراطية وآليات تطوير الأداء السياسي من خلال الاعتماد على مبدأ التداول على السلطة وإشراك المواطن في الحياة السياسية عن طريق تنظيم انتخابات يراد لها أن تكون حرة، نزيهة وتعددية.

غير أن التراجع عن **باملكسب الديمقراطي يعد تدخل المؤسسة العسكرية، وتوقيف المسار الانتخابي الذي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، دخول اجلزائر في دوامة العنف والعنف المضاد؛ مما أدى إلى تدهور الوضع الأمن ونشوء حالة من الاستقرار إمتدادات خاصة (1992)، وهي الفترة التي شهدت أحداث دموية ابرزها اغتيال الرئيس طمحمد بوضياف" إضافة إلى سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية للأفراد، وجاءت انتخابات نوفمبر 1995، التي فاز بها المترشح "اليمين زروال" كبداية لعهد جديد وُصف بعهد استرجاع الجزائر لهيبتها

(1) احمد طه محمد، مرجع سابق، ص 662.

والسعي لبناء دولة المؤسسات واحترام حق الشعب في اختيار من يمثله بكل شفافية، والعمل بقوانين الجمهورية، وذلك من أجل التأسيس لمرحة جديدة تعد بالتنمية والاستقرار والرفاهية⁽¹⁾.

لقد قام الرئيس الجديد آنذاك بتعديل دستور (1996)، وهو الدستور الذي أقرب بتثائية السلطة التشريعية من خلال استحداث غرفة ثانية للبرلمان هي "مجلس الامة" واستحداث القضاء الغداري إلى جانب القضاء العادي، كما أسس مجموعة من المجالس الاستشارية: "المجلس الاعلى للغة العربية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي".

وبعد إعلان الرئيس "اليمين زروال" تقليص عهده الإنتخابية وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة دون الترشح فيها، حث انتقال سلمي للسلطة، وتم انتخاب السيد "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للجمهورية بعد انتخابات أفريل 1999، الرئيس الجديد بدأ مسيرته الإصلاحية بالعمل على إرجاع السلم والأمن للبلاد التي تضررت من قرابة عشرية من سنوات العنف، وبدأ مسعاه بطرح مبادرة الوئام المدني الذي استُفتي فيه الشعب الجزائري في سبتمبر 1999، وهو المسعى الذي يسمح بإعادة تدريجية للأمن، كما تم فتح ورشات إصلاح انصبت على المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والقضائية، وذلك في إطار الاصلاح الشامل لهياكل الدولة، ولقد شهدت الجزائر انتخابات 2004، والتي عملت على إضفاء نوع من الشرعية الإضافية على النظام السياسي، وبالمقابل ساهمت مداخل النفط المرتفعة في تحسين الوضع المالي للدولة وتمكينها من التسديد الجزئي لديونها الخارجية البعيدة والمتوسطة المدى، وفتح ورشات الاستثمار والتخطيط والتنمية في إطار ما عُرف ببرنامج الانعاش الاقتصادي توزيا مع طرح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (2005) وما تلاها من المواعيد الإنتخابية الرئاسية في (2009)⁽²⁾.

يتناول هذا المطلب مرحلة بعث المسار الإنتخابي وتحد مدة التداول على السلطة وتقييدها والتراجع عنها، مرحلة غنية بالاحداث سياسيا واقتصاديا امنيا واجتماعي، والمقسمة إلى مرحلتين؛ مرحلة العودة إلى المسار الإنتخابي وإعادة النظر في الإصلاحات بتحديد مدة التداول على السلطة لمنصب رئيس الجمهورية وتقييدها من جهة أخرى، وعلى مستوى الاجانب بداية تراجع بظهور

(1) هدى متكيس، "توازنات القوى في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية"، العدد: 172،

1993، ص 30.

(2) نفس المرجع، ص 30.

الانقسامات داخلها؛ بينما المرحلة الثانية بعد إجراء الانتخابات الرئاسية لعام (1999) بدأ التراجع عن التداول، لكن التراجع بشكل رسمي كان بعد تعديل الدستور وفتح العهدة الرئاسية وفتح العهدة الرئاسية⁽¹⁾.

اولا/ مرحلة بعث المسار الإنتخابي وتحديد مدة التداول (1995-1999):

إن العودة إلى بعث المسار الإنتخابي من جديد من طرف النظام السياسي الحاكم والقوى المؤثرة فيه يدخل في عملية تجاوز أزمة الشرعية، وأزمة الفراغ السياسي والدستوري من جراء غياب التداول على السلطة وفشل الحوار وسياسة الحل الامني تمهيدا للعودة للحياة الدستورية بالاقدم على خطوات متتالية لإعادة النظر في الإصلاحات.

إن العودة إلى بعث المسار الإنتخابي بتنظيم الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995؛ واعتبار الانتخابات كأحد الحلول لغخراج البلاد من الأزمة وبناء ديمقراطية حقيقية أساسها الانتخابات التي نظمت المشاركة والتداول على السلطة وتحقيق الشرعية، ومع إعداد دستور جديد وفق ما قرره ندوة الوفاق الثانية يدخل في استراتيجية السلطة الحاكمة لمواصلة إصلاحاتها للمحافظة على الوضع، وتكوين جبهة وطنية لرفض العنف، ومن أهم الإصلاحات والمبادئ التي جاء بها دستور (1996) ما يلي:

- تحديد المكونات الأساسية للهوية الوطنية: الإسلام، العربية، الأمازيغية، وعدم استخدامها للأغراض السياسية.
- الاعتراف بالتعددية الحزبية والإقرار بحق إنشاء الأحزاب السياسية وليس الجمعيات ذات اطلاق السياسي وحظر النشاط الحزبي القائم على أساس ديني أو طائفي أو لغوي أو استخدام العنف للوصول إلى السلطة والمحافظة عليها.
- التأكيد على دولة الحق والقانون بالتركيز على مبدأ حياد الإدارة لأن الإدارة تُنهم بانها موالية للنظام السياسي بحكم تعيينها.

(1) علي زغدود، "نظام الأحزاب السياسية في الجزائر"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 80.

- جعل المشاركة السياسية أساس المؤسسات السياسية، باعتبار الشعب مصدر شرعية السلطة والسيادة والتمثيل الحزبي بنص المادة (100) من الدستور "واجب البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية، أي يبقى وفيما لثقة الشعب وبظل يتحسس تطلعاته"⁽¹⁾.

لكن اهم ما جاء به النص صراحة تحديد مدة التداول على السلطة بنص المادة (74) من الدستور مدة مهمته الرئاسية خمس سنوات (05) يمكن تجديد إنتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة.

لكن ما يلاحظ من جهة أخرى ان الدستور قدر عملية التداول على السلطة بوضع آليات نظمن بقاء السلطة التنفيذية قوية على باقي السلطات الأخرى، السلطة التشريعية أو السلطة القضائية باعتبار رئيس الجمهورية القاضي الأول في البلاد وحامي الدستور، قائد القوات المسلحة، وبإمكانه حل البرلمان، وإقالة الحكومة، وله حق التعيين في المناصب السياسية والعسكرية في الدولة لتأكيد بأنه محور النظام السياسي وجعل القيد الوحيد لصلاحياته عهدتين فقط لمراقبة البرلمان الذي يسيطر عليه حزب الأغلبية بما ينافي التداول على السلطة.

إن توقيع الهدنة بين الجيش الوطني الشعب والجيش الإسلامي للإنتقاذ بعد العودة إلى المسار الانتخابي وتحديد مدة التداول على السلطة لم تكتمل بإتمام العهدة أو العهدتين، كما هو محدد في دستور (1996) نتيجة الإستقالة وتقليص العهدة الرئاسية قبل اونها.

إن السبب الحقيقي للإستقالة تعود إلى الرئيس مع قادة المؤسسة العسكرية بشأن قضية الهدنة والمصالحة وسياسة الوئام، ورفضه إعطاء الغطاء السياسي والقانوني لإتفاق الهدنة بين المؤسسة والجيش الإسلامي للإنتقاذ احتراماً لضغوطات عائلات وجمعيات ضحايا الإرهاب التي كانت ترفض التسامح مع الذين ارتكبوا المجازر في حق ذويهم.

وما يستنتج من توقيع الهدنة محاولة السلطة الحاكمة تجاوز الصعوبات الامنية لعزل الجماعات المسلحة بعد عزل الأحزاب حتى تضمن الاستمرارية بسهولة.

وبصفة عامة فإن بروز الخلافات داخل النظام وموازن القوى داخله ادى إلى تقليص العهدة الرئاسية التي لم تكتمل في عهدة الرئيس زروال⁽²⁾. رغم أن الانتخابات الرئاسية للعهدة الاولى أجريت

(1) عبد الناصر جابي، "الإنتخابات الدولة والمجتمع"، الجزائر: دار القصة للنشر، 1998، ص 95.

(2) نفس المرجع، ص 96.

قبل وضع الدستور تحد العهدين في ظل دستور 1996؛ إلا أن استمرار الخلافات وشح الأموال والعنف ساهمت في تقليص العهدة الرئاسية وخاصة استمرار حالة العنف لم تسمح للنظام الحاكم بالاستمرارية.

ما يُستنتج من مرحلة 'أداة بعث المسار الانتخابي وتحديد مدة التداول على السلطة بالتحديد مدة تولي منصب رئيس الجمهورية محور النظام السياسي، ومن جهة أخرى وضع قوانين وآليات ظاهرها تعزيز النشاط الحزبي والتداول على السلطة وباطنها تقييدها، وقد تجلت فيما يلي:

✓ عملت السلطة بداية من 1996 على مراقبة الأحزاب السياسية باعداد ترسانة قانونية وإنشاء مؤسسات سياسية جديدة.

✓ بقاء ودوران نفس النخبة الحاكمة اليمين زروال رئيس الدولة أصبح رئيس الجمهورية وعبد القادر بن صالح رئيس المجلس الوطني الانتقالي أصبح رئيس المجلس الشعبي الوطني ثم مجلس الأمة.

✓ فشل السلطة الحاكمة في اقناع الأحزاب المعارضة من المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

✓ تحديد مدة تولي السلطة حددت بعهدتين دستوريا لمنصب رئيس الجمهورية لتعزيز وترسيخ التداول على السلطة لكنها لم تكتمل بالاستقالة.

✓ وعموما فإن ما يميز المرحلة تحديد مدة العهدة الرئاسية بعهدة واحدة فقط⁽¹⁾ قابلة للتجديد مرة واحدة فقط دستوريا لمنصب رئيس الجمهورية محو النظام السياسي ولكن واقعا لم تكتمل بسبب الخلافات داخل النظام السياسي وإعلان الاستقالة وتقليص العهدة الرئاسية.

ثانيا/ مرحلة التراجع عن التداول على السلطة (1999-2009):

نتناول في هاته الفترة تطورات النظام السياسي بعد (1999) إلى غاية (2009) تتميز بتنظيم عدة انتخابات متعاقبة والوقوف على اسباب التراجع عن التداول على السلطة داخل الأحزاب وفي السلطة معا تمهيدا للعهدة الثالثة.

¹. عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 96.

سمات ومظاهر التراجع عن التداول عن السلطة:

تواجد أحزاب السلطة القريبة من الرئيس أو الحزب الحاكم بل الانتقال إلى الدائرة السياسية للحكم يكون بالحياد عن مناقشة الرئيس والقبول بالمساندة والخضوع مقابل امتيازات وأصبحت أحزاب التحالف للوساطة فقط.

كما ان استمرار حالة الطوارئ ومنع المسيرات في العاصمة منذ 2001 كحجة لمواجهة أعمال العنف منذ صدور قانون اطلواري (1992) يعيق المسار الديمقراطي والتداول على السلطة.

اما دوليا فقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بداية من 19 سبتمبر 2001 والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منحت للنظام التبرير للمحافظة على الوضع القائم والاستمرارية من خلال مكافحة الإرهاب وتحرير التجارة الخارجية والخصوصة للحصول على الدعم الخارجي.

✓ تقييد الحرية والتعددية الإعلامية بعدم فتح مجال إنشاء المحطات التلفزيونية والاذاعية وابقائها تحت وصاية السلطة الحاكمة، وتقييد إنشاء وسترار الصحف الحزبية لأن الكثير منها أغلق.

✓ ضعف المعارضة نتيجة استمرار الانقسامات والانقلابات والحركات التصحيحية داخل الأحزاب نتيجة غياب الديمقراطية والتداول على المناصب القيادية.

✓ وما يلاحظ أن تواصل وجود حركات المعارضة حاليا في الداخل والخارج للنظام السياسي دليل على غياب التعددية ويشبه مرحلة الستينيات والسبعينيات وقد جعل البعض يعتبرون النظام السياسي منذ مجيء الرئيس بوتفليقة عام 1999 والجزائر تشهد تراجعا للمكتسبات الديمقراطية والإتجاه نحو تقييد الحريات الفردية والجماعية وكبح المؤسسات المنتخبة تحت رحمة السلطة والمؤسسة العسكرية في انتخابات 2004 يتضح الاحزاب المشاركة أو المقاطعة فرغم تعددها ينتهي الأمر إلى مرشح السلطة⁽¹⁾.

¹. حسين بركة، «أبعاد الأزمة في الجزائر، المنطلقات، - الانعكاسات-النتائج، الجزائر: دار الامة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1997، ص 50.

✓ تمخض عن فوز مرشح السلطة مواصلة مشاركة أحزاب التحالف الرئاسي في الحكومة، ولكن دون تأثير، بل انها ملزمة بتطبيق البرنامج الإنتخابي للرئيس وليس برامج احزابها لأنهم تعهدوا بتنفيذ برنامجه والتخلي عن برامجهم.

✓ إن الفوز بالعهدنة الثانية تعري الاستمرارية وإطلاق برنامج دعم التحولات الاقتصادية (2005-2009).

✓ وبصفة عامة الانتخابات الرئاسية (2004) اثبتت عدم قدرة الاحزاب على الوصول إلى السلطة والتداول عليها وأن السلطة هي التي تخلف نفسها تماشيا مع الاستمرارية في تعددية مقيدة وديمقراطية الواجهة⁽¹⁾.

▪ تعديل الدستور، العهدنة الثالثة والتراجع الرسمي عن التداول عن السلطة:

قبل انتهاء العهدتين طُرحت مسألة تعديل الدستور والعهدنة الثالثة لضمان استمرارية السلطة الحاكمة.

إن تعديل الدستور والعهدنة الثالثة تعود إلى خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم 04 جويلية 2006، الذي أعلن عن مبادرة تعديل الدستور حتى ينهي الخلط بين النظام البرلماني والرئاسي وصرح عن استشارة الشعب حول التعديلات.

الرئيس بوتفليقة طرح في برنامجه الانتخابي سنة 1999 عن ترشحه تحقيق المصالحة الوطنية والتمسك بالثوابت ودولة القانون، وفي 2008 بيتراجع ويعدل الدستور ويفتح عدد العهدات الرئاسية والتراجع الرسمي عن التداول عن السلطة⁽²⁾.

*نتائج مرحلة (1999-2009):

¹. المرجع نفسه، ص 52.

². صلاح سالم زرنوقة، أنماط الإستيلاء على السلطة في الدولة الجزائرية، ط2، القاهرة: مكتبة ميبولي، 1993، ص

ما يمكن استنتاجه من المرحلة الفنية بالأحداث والانتخابات المختلفة والمتعددة، توفر الأموال التي ساهمت في الفساد وليس التنمية وفي التقييد والتراجع الرسمي عن التداول على السلطة وقد تميزت بمايلي:

▪ الإنتخابات في الجزائر آلية لتثبيت أركان النظام ونخبة وبقائه واستمراره وليس تغييره وجعل المواطن لا يُقبل على العملية.

ومن سمات التراجع عدم اعتماد الاحزاب وسيطرة السلطة التنفيذية وتحالفها مع المؤسسة العسكرية وغياب حكومة الأغلبية وحرية التعبير، وتعاقب الاجيال.

وبصفة عامة فإن مؤشرات راجع التداول على السلطة في المرحلة ما يلي:

▪ **التعددية السياسية والحزبية:** اقتصار التحالف بين الأحزاب على أحزاب السلطة بترقية التحالف الحزبي إلى تحالف رئاسي الاستمرارية وعدم اعتماد أحزاب جديدة يحد من التعددية السياسية والحزبية.

▪ **تحديد مدة تولي السلطة:** التراجع الرسمي عن التداول على السلطة بتعديل الدستور وفتح العهودات الرئاسية في 2008.

▪ **حجم الأحزاب:** تقلص عدد الأحزاب والكثير منها لا يملك مقومات الحزب السياسي سواء داخل البرلمان أو على مستوى الإمتداد الشعبي أو الانتشار على المستوى اولطني، وبصفة عامة بقاء أزمة التمثيل والتداول على السلطة مطروحة على مستقبل التعددية والنظام السياسي الجزائري⁽¹⁾.

¹. نفس المرجع، ص 70.

المطلب الثالث: مستقبل الديمقراطية في الجزائر:

نتناول في المطلب الأخير مستقبل الديمقراطية في الجزائر المرتبطة بعملية الانتقال والإصلاح والانتقال والإصلاح وتغيير النظام السياسي من نظام شبه الديمقراطي المقيد إلى نظام ديمقراطي يضمن انتقال وتداول سلمي للسلطة مستقبلا في ظل ما يشهده العام من تحولات إلى الموجة الرابعة الديمقراطية والعولمة والثورة الرقمية وما تشهده الدول العربية من مطالب شعبية للمطالبة بالديمقراطية، وفي ظل الخصوصيات التي يتميز بها النظام السياسي وتأثير العوامل المختلفة الداخلية والخارجية السياسية والاجتماعية والثقافية، والقوى المؤثرة في الحياة السياسية وموجة الاحتجاجات والضغوطات الشعبية الداخلية المطالبة بالإصلاح والتحول نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة والحكم الصالح، بالتركيز على دور مقترحات الأحزاب والسلطة الحاكمة والشعب ومختلف القوى والسيناريوهات المحتملة للتغيير في ظل الشروط المختلفة.¹

ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن النظام السياسي الجزائري والأحزاب تعيش أزمة التداول على السلطة وأن النظام السياسي الجزائري يتميز بأنه نظام تنافسي مقيد وينتمي إلى الأنظمة السلطوية الانتقالية.

*سيناريوهات مستقبل التعددية والتداول على السلطة في الجزائر:

إن لقاء نظرة على وضع النظام السياسي والتعددية الحزبية وآفاقها المستقبلية في ظل المعطيات القائمة والمحتملة في الوقت الراهن لمحاولة وضع السيناريوهات المحتملة وأطراف التغيير ومستويات وأنماط التغيير.

إن النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة متعددة الأوجه ومنها أزمة التداول على السلطة، نتيجة انغلاقه على نفسه وضعف شرعيته لعدم مشاركة الأحزاب وعزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات، وامام هذا الوضع يجد نفسه في مواجهة الضغوطات الداخلية للمجتمع المعبرة عن حاجة الشعب للعيش الكريم ورفض الفساد والتطلع للحرية والعدالة والفعالية والرشادة الاقتصادية²

¹-مزرود حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر في الجزائر (1989-2010)، أطروحة دكتوراء، جامعة الجزائر3، الكلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم سياسية والعلاقات الدولية، 2012، 2011، ص360.
²- المرجع نفسه، ص370.

والمطالب الحزبية الداعية للتغيير إعتامادا على ضغوطات الشارع والتحولت الإقليمية في الوطن العربي والمواقف الدولية الداعمة للحرية والديمقراطية).

فالسطة الحاكمة أجبرت وأعلنت عن نيتها للمبادرة بالإصلاح من دون تحديد رزنانة وخطوات الإصلاح إستجابة للضغوطات والإحتياجات الإجتماعية أكثر من إستجابة المطالب الحزبية التي فرضت عليها حراكية التغييرات، فالسطة إقتاحت الحل بأن يكون بوضع قوى ونخب تكون أقدر لمواجهة التغييرات، أو وضع دستور جديد.

بينما الأحزاب بشقيها الموالاة والمعارضة عبرت عن مواقفها في خطابتها عن ضرورة التغيير، وقد تراوحت الإقتراحات الحزبية للتغيير بين إقتراحات تدعو لمرحلة إنتقالية أو التغيير الجذري بحل البرلمان وتعيين حكومة مستقلة وإنشاء مجلس تأسيسي مع تغيير شامل للدستور يعيد التوازن للسلطات في إطار النظام البرلماني فأحزاب السطة(أحزاب التحالف الرئاسي) ترى أن التغيير يكون وفق ما تطرحه السطة حيث عبرت كل من جبهة التحرير الوطني وحركة (حمس) عن ضرورة تغيير الدستور وتوسيع الحريات .

بينما أحزاب المعارضة تطرح التغيير الجذري ويبرر تيارين للتغيير الجذري للنظام:

1/تيار يطالب برحيل النظام رغم ضعفه يمثله التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وبعض المنظمات.

2/تيار يطالب التغيير الجذري السلس السلمي بإشراف السطة والإتفاق معها بالحوار مثل بعض الشخصيات السياسية كعبد الحميد مصري، أحمد بن بيتور و بعض الأحزاب كحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني، الجبهة الوطنية الجزائرية جبهة القوى الإشتراكية، حزب العمال⁽¹⁾.

وبصفة عامة نظرا لغياب المعارضة القوية ولتوفر الأموال وعدم تكافؤ في إستعمال الإمكانيات المالية والإعلامية يضعف المعارضة ويجعلها تجري وراء الإمتيازات ولا تعبر عن الشعب وخاصة

¹. نفس المرجع، ص 380.

الشباب والنظام يفهم المعارضة القوية على أنها العنف والتهديم وعدم الإستقرار، فيلجأ إلى تقييدها وعدم فتح الحرية أمامها.

إن الإصلاح والتغيير مسألة مطروحة في الجزائر لكن نظرة الأحزاب والسلطة والقوى الخارجية تختلف في الطرح كل حسب مواقفه وتأثير العوامل والتطورات الحاصلة، كما أن الدراسات التي إهتمت بمستقبل النظام السياسي في ظل الظروف الحالية وحددت الإتجاهات ووضعت السيناريوهات أكدت على التغيير، لكن عملية التنبؤ شيء آخر نظرا لأن التغييرات مستمرة ومعقدة ولأنها تختلف من مرحلة إلى أخرى، وعلى هذا الأساس يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات رئيسية التي يمكن أن تساعدنا على محاولة تحديد المتغيرات والنموذج المحتمل

*أهم السيناريوهات المحتملة: هي المحافظة على الوضع القائم، إدخال إصلاحات جزئية، التغيير الجذري.

أولا: المحافظة على الوضع القائم: إن سيناريو المحافظة على الوضع القائم بدا قبل التعديل الدستوري وتجسد مع تعديل دستور 1996 في 12 نوفمبر 2008، وخاصة تعديل المادة 74 بفتح العهودات الرئاسية والتراجع عن تحديد مدة التداول على السلطة لضمان إستمرارية السلطة الحاكمة في ظل ضعف جل الأحزاب وحركات المجتمع المدني وإحتواء بعضها وغياب المشاركة الشعبية المباشرة نظرا لتمرير التعديل الدستوري بدون إستفتاء شعبي كما وعد رئيس الجمهورية ليبرهن بأن النظام السياسي نظام شعبي ضد الديمقراطية والتداول والتعددية والإختلاف لأنه لو يسمح بالتداول سوف يقضي على بقاءه تجسيدا للنظرية الماركسية الإشتراكية المحدودية ويقتررب من النظام الوراثي أو التسلط الجديد في معظم الدول العربية على بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية، وتجسيدا لمقولة ماكس فيبر "أنا الدولة والدولة أنا" وغياب الفصل بين السلطات، والفصل بين الملكية الخاصة للحاكم والثروة العمومية، أو ميزانية الدولة ككل، لأنه يوزع الهبات كما يرضى بالإستمرارية، جعل البعض من تحديات بناء الديمقراطية في الجزائر صعوبة التخلي عن الدولة الديوقراطية لتعزيزات التطور الإقتصادي والإجتماعي ليشمل فئات واسعة ويحقق التنمية المستدامة، بالإضافة لأن النظام

السياسي يتميز بالسلطوية وسيطرة رئيس الجمهورية وإستعمال الخطابات الديمقراطية للإستهلاك الإعلامي⁽¹⁾.

وطبيعية التكوين النظام السياسي بإعتماده على النخب الفئوية ذات المصالح الضيقة والإعتماد على السريع البترولي في الإستمرار، وتجسد خيار المحافظة على الوضع بالتعديل الدستوري والتراجع عن تحديد العهدة الرئاسية من دون أن يشمل التعديل الدستوري النص على تعيين نائب الرئيس أو رئيس الحكومة أو الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية أو تعزيز لدور السلطة القضائية لمراقبة الإنتخابات لتأكيد على فصل وتوازن السلطات، أو إجراءات تسهل حرية تشكيل الأحزاب ورفع حالة الطوارئ وحرية التجمع والرأي والإعلام.

ومن العوامل والأطراف التي تساهم في المحافظة على الوضع القائم والتراجع عن التداول على السلطة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية بعضها يرجع إلى السلطة الحاكمة و بعضها إلى الأحزاب ومنها مايلي:

العوامل المتعلقة بالسلطة:

✓ -سيطرة نفس النخبة السياسية وعجزها عن إدارة المعارضة من نفس الجيل، جيل الثورة وأن تعاقب الأجيال على السلطة في الجزائر غير موجود منذ الإستقلال، لأن رؤساء الأحزاب ينتمون إلى جيل الثورة، وكذا قيادات الجيش كقائد الأركان، وزير الدفاع، زيادة على الجمود وعدم إعطاء الحق للأحزاب التي لم تتفق مع رئيس الجمهورية لإقتسام السلطة

✓ -النظام السياسي نظام هجين يجمع جوانب ونخب الحزب الواحد والقيادة الشخصية والنظام العسكري منذ 1962 من أقوى النظم ويصعب تغييره.

¹. العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر"، القاهرة،: دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص

✓ -تنظيم الإلتخابات وفق التعددية الأحزاب والتنافس للوصول إلى السلطة، لكن الإلتخابات لم تؤدي إلى تغيير النظام السياسي بل للمحافظة عليه حتى فوز بعض المعارضة يقيد بقوانين حتى لا يكون التغيير المطلوب والتشكيك في نتائج الإلتخابات من المشاركين لا يغير منها نتيجة لضعف المعارضة⁽¹⁾.

✓ -توفر الأموال بما حققته الجزائر من أرباح بعد إرتفاع أسعار البترول عام 2006 ما يقارب 80 مليار دولار تساعد النظام على إحتواء الأحزاب، المجتمع المدني وشراء السلم الإجتماعي.

العوامل المتعلقة بالأحزاب:

✓ -أحزاب التحالف الرئاسي تسعى للمحافظة على مواقعها داخل المؤسسات برفضها حل البرلمان والمؤسسات المنتخبة للمحافظة على المكتسبات السلطوية.

✓ -جل الأحزاب تعاني من مشاكل وأزمات داخلية تتعلق والتداول تحد من أن تكون بديلا من نخب الحاكمة جعل عبد الله بلقزيز يقول:

✓ "من المؤسف أن المعارضة السياسية من جنس الذي تقيم الدليل على عجزها وفشلها بأن تكون بديلا تاريخيا للسلطة الحاكمة، والمعارضة التي تعيش حالة مزمنة من الأزمة والتراجع لا يمكنها أن تكون بديلا".

✓ -ضعف الأحزاب وغياب التداول داخلها وعلى رأس الحزب، ومنذ ظهور التعددية إلى اليوم لم يسلم أي حزب من ظهور جناح إصلاحية ذو صلة بديمقراطية الحزب ونبذ الزعامة والتداول على السلطة.

✓ -دور الأحزاب داخل البرلمان محدود وضعيف أمام الحكومة، إذ يقتصر على التسجيل فقط دون القدرة على تمرير وإقتراح وتعديل العديد من القوانين.

¹. عبد إله بلقزيز وآخرون، "المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية"، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001، ص 13.

العوامل الخارجية:

وتعود إلى التحولات التي شهدها العالم بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 ومساهمة في التقارب في المواقف الدولية الكبرى مع الجزائر مثل الولايات المتحدة الأمريكية حول عمليات مكافحة الإرهاب رغم أنها في بداية الأزمة الأمنية مالت إلى جانب الحركات الإسلامية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر من خلال إصدار الجنغرس قرارا يقضي برفض بيع أو إمداد الجزائر بالأسلحة.

لكن بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 تغير الموقف الأمريكي لدعم السلطة الحاكمة للمحافظة على الوضع القائم بمضاعفة إستثماراتها ومشاركة الجزائر في مكافحة الإرهاب ومحاولة منافسة¹ التقارب الفرنسي والروسي، خاصة بعد إبرام الجزائر صفقة الأسلحة مع روسيا بقيمة 07 مليار دولار لتواصل تعاونها مع الجزائر، وخلال سنة 2007 حاولت إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية (أفريكوم)² القوات الأمريكية الموحدة في إفريقيا لمحاربة الإرهاب والحصول على الطاقة والطاقت المتجددة كالأرنبيوم⁽³⁾.

وبصفة عامة المحافظة على الوضع القائم ساهمت فيه السلطة والأحزاب من خلال القيود التابعة من البيئة المحيطة أو من الأحزاب نفسها كضعف القدرات التنظيمية أزمتي الديمقراطية الداخلية والتماسك الحزبي، ومساندة أحزاب السلطة، وإستمرار هيمنة المؤسسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية نظرا لتركيبتها وتنظيمها وإرتباطها بالنظام السياسي، فالمؤسسة العسكرية تعتبر من القوى الفاعلة إلى جانب الرئاسة وهي المحددة على السلطة وفق ضغوطات البيئة الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى دعم الدول الكبرى مثل أمريكا لمكافحة الإرهاب وتوفير الأموال للإستمرارية لكن هذا السيناريو لا يدوم بتغير المعطيات الداخلية والخارجية ولا سيما الموجات الديمقراطية الشعبية الداخلية المطالبة بالديمقراطية والتداول على السلطة ومحاربة الفساد.

¹-المرجع نفسه،ص14.

²-المرجع نفسه،ص14.

³. محمود هناد، "الجزائر: الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية"، القاهرة: مجلة الديمقراطية، العدد: 17، ص 115.

ثانيا: السيناريو الإصلاحى (إدخال إصلاحات جزئية): .

إن السيناريو الإصلاحى أو التغير الجزئى يعتبر من أوسط الحلول وأسرعها لمواكبة التحولات لإمتصاص وتجاوز والرد على بالمطالبة لضمان الإستمرارية وتغيير النظام أحسن من المطالب بإسقاطه، إن حدوث تغيير وانتفاع سياسى جزئى فى الجزائر يمكن إرجاعه إلى محاولة السلطة إمتصاص الإحتجاجات الإجماعية والمطالب الحزبية المعيرة عن مواقفها من التغيير، وما يجرى من ثورات على مستوى العري وما تطرحه من إصلاحات دستورية تقوم على إعادة صياغة الدساتير وتحديد مدة التداول والإعتراف بمختلف الحقوق السياسية والإجماعية وتغيير الفساد ومن العوامل التى تساهم على حدوث هذا السيناريو ما يلى:

*العوامل المتعلقة بالسلطة:

- ✓ -تتعلق بمحاولة النظام الحاكم التغيير بإدخال إصلاحات جزئية وإنتفاع سياسى محدود من القمة أو بإشراك المعارضة من الوسط لسهولة الخيار، ولقبول الأحزاب الحوار نتيجة لضغوطات الشارع المختلفة والتحويلات الخارجية للتكيف والإستمرارية تجعل النظام يلجأ إلى رد الفعل وإحتواء وفتح المجال أمام المعارضة لتجاوز الصعوبات⁽¹⁾.
- ✓ -إن النظام نتيجة الضغوطات الإجماعية والمهنية يتراجع عن الكثير من القوانين وإدخال إصلاحات رد فعل .
- ✓ -إنتشار الفساد وغياب الحكم الراشد والإستثمار المنتج يؤدي إلى الشارع الإجماعية ويدفع فى إتجاه إدخال إصلاحات جزئية.

*العوامل المتعلقة بالأحزاب:

تتمثل فى مساهمة بعض الأحزاب والجمعيات فى دعم النظام على إدخال إصلاحات جزئية لتجاوز الصعوبات فقط دون معالجة شاملة للمحافظة على إمتيازاتها داخل المؤسسات السياسية ،

¹. علي الدين هلال، "المجتمع المدنى والتعددية السياسية فى الواقع العري، تحديات قرن جديدة"، الأردن: مؤسسة عبد الحميد توستات، 1999، ص 57.

وهي من سمات النظام الجزائري الحلول المؤقتة، كإدخال إصلاحات طفيفة للتكيف والإستمرارية كقانون السلم والمصالحة الوطنية من قبل وغيره .

الثورة المعلوماتية ومحاولة محاكاة التحركات في العالم وليس للضغط الأحزاب الضعيفة .

وبصفة عامة إن إسقاط هذا النموذج يتحقق بمدى قدرة النظام السياسي على إدارة الصراعات والرد على المطالب وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للتخفيف من اثارها وتحسين الأوضاع وتحقيق العدالة وإتخاذ قرارات رغم صعوباته للإستمرار الفساد وطول عمر الأزمة ، ونظرا لعدم قدرة الأحزاب والسلطة على إدخال التغييرات اللازمة يبقى خيار التغيير بقوة الشارع وارد.

ثالثا: السيناريو التحولي(التغير الجذري بقوة الشارع):

ان التغيير الجذري يكون دائما في حالات الازمات وعدم التوازن، ونتيجة لعمليات *.. العدوى ويصبح حتمية تفرض التطورات الحاصلة، وفي الجزائر اصبح التغيير الجذري مطروح من قبل العديد من الاطراف ومن الاحزاب وحركات المجتمع المدني، وخاصة تحركات الشارع، نتيجة لعجز السلطة والاحزاب وانتشار التعليم⁽¹⁾.

ونمو للطبقة الوسطى، ومحاكاة وتأثير ما يحدث من ثورات للديمقراطية على المساحة العربية، والموجة الرابعة للديمقراطية في العالم ومن العوامل المختلفة التي تساهم في التغيير الجذري بقوة الشارع مايلي :

*العوامل المتعلقة بالسلطة :وتتلخص في :

نتيجة لعجز السلطة الحاكمة ومقاومة نخبها للتغير يبرز خيار التغيير بالضغط والاحتجاجات الشعبية وحركات المجتمع المدني بقرة الشارع لمواجهة ديمقراطية المواجهة .

-ان استمرار الازمة المتعددة الالوجه وعجز السلطة والنخب الحاكمة عن تجاوز الازمة ضبط عملية الإنتقال ومقاومتها للتغيير والتداول على السلطة، وحسب بعض الدارسين فإن الجزائر منذ

¹. مرجع نفسه، ص 58.

سنة (20) من إنطلاق الاصلاحات السياسية والإقتصادية ، لم تخرج من مرحلة إنتقالية لتدخل إلى أخرى إنتقالية وفي الأصل فهي أزمة إستخلاف وإقتصاد تداول نتيجة إستمرار سياسة إقتصادية مناقضة للإقتصاد وغير إجتماعية تهدد البلاد بإنفجار إجتماعي كبير.

إلى جانب عجز السلطة الجزائريون فقدوا أفاق تعطيهم الأمل مستقبلا في التداول والتغيير، وحتى تنظيم الإنتخابات بما فيها الرئاسية لحماية النظام وإطالة عمره تدفع إلى إنحراف خطير في الداخل والإنفجار.

-فقدان الثقة في الأحزاب والسلطة الحاكمة لإحداث التغيير والتداول السياسي من طرف الشعب أنتج الفروق السياسي عن المشاركة في الإنتخابات ومقاطعة كل من الأحزاب والسلطة .

كون النظام يتراجع عن العديد من القوانين والتشريعات تحت ضغط الشارع والنقابات يمكن أن تساهم في إعادة النظر في تعديل الدستور جدي وتغيير جذري .

▪ تحسين الوضع الامني ،ومساهمة الوعي وإجراءات المصالحة⁽¹⁾.

*العوامل المتعلقة بالأحزاب: نتيجة ضعف الأحزاب يبرز الشارع وتتحدد فيما يلي:

- تراكم الفساد وغياب الحكم الراشد والعدالة الاجتماعية وضعف الأحزاب وانقسامها يفتح المجال للضغط الشعبي والتعبير بالشارع.

- نتيجة الاحتقان السياسي والفساد الاقتصادي وسيطرة المافيا وانتشار الاقتصاد الموازي وغياب استراتيجية اقتصادية تجنب تعرض البلد إلى انفجار اجتماعيين وخير دليل كثرة الاحداث التي تدور في الشارع من طرف الكثير من المواطنين.

- نظرا لغياب الديمقراطية والتداول على السلطة دخل الاحزاب يؤدي إلى الإنقسام وقيام أحزاب جديدة تطالب بالتغيير .

¹. مرجع سابق، ص 60.

إن سوء التسيير والفساد وغياب الحكم الصالح والرقي الاجتماعي يساهم في انفجار اجتماعي بسبب توفر الأموال من ارتفاع أسعار المحروقات واطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ولكن من دون حكمة اقتصادية للسلطة الجزائرية.

***العوامل الخارجية:** تتمحور حول المواقف الدولية للدول الكبرى ومنظمات المجتمع الدولي الداعمة للديمقراطية والحكم الراشد التي تدفع في اتجاه بناء أنظمة ديمقراطية أساسها الحكم الصالح والتداول على السلطة، وإن تطلب التدخل بالقوة مثل ما يحدث الآن في ليبيا وكوتديفوار ومن قبل في العراق رغم خطورته.

وبصفة عامة فإن كل العوامل والضغط تؤثر على عملية التداول على السلطة في الجزائر والتحدي الذي تواجهه الجزائر ذا أبعاد متعددة بعدا سياسيا خاص بشرعية النظام الحاكم وبعدا اقتصاديا يتعلق بتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفساد، وبتعدا امنيا يتمثل في تحديد أعمال العنق وسقوط ضحايا وإهتمام السلطة بالعنف ونتائجه دون الإهتمام بالتنمية أثر على الاستقرار.

والاداء الفعال في الجوانب الأخرى وبعد دوليا نظرا لما يحدث في البيئة الخارجية سوف يؤثر على التغيير الجذري بقوة الشارع التي تتداخل فيه عدة عوامل، وكذلك لغياب أهم محددات التداول على السلطة هي:

- **التعددية السياسية والحزبية:** ضعف التعددية السياسية والحزبية وعدم اعتماد أحزاب جديدة.
- **الانتخابات الدورية والأغلبية:** الحفاظ على تنظيم الانتخابات الدورية لكن من دون تغيير أو اعتماد الأغلبية البرلمانية في تعيين الحكومة.
- **تحديد مدة تولي السلطة:** التراجع السمي عن تحديد مدة التداول على السلطة بتعديل الدستور وفتح العهود الرئاسية.
- **حجم الأحزاب:** ضعف تماسك الأحزاب والكثير منها لا يملك مقومات الحزب سواء داخل البرلمان أو على مستوى الامتداد الشعبي أو الانتشار على المستوى الوطني، وعدم قدرتها على إجبار السلطة على اتلغير لغياب التداول داخلها⁽¹⁾.

¹. مرجع سابق، ص 02.

▪ وعموما فإن التغيير الجذري بقوة الشارع تتداخل وتساهم فيه عدة عوامل سياسية اجتماعية نفسية، اقتصادية، ثقافية، دولية، ويمكن أن يكون سليما أو عنيفا على حسب طبيعة اطراف التغيير ودرجة استجابة السلطات الحاكمة ومبادرتها، وقوة المعارضة.

وإن النموذج الذي يمكن اسقاطه على الجزائر يتمثل في حتمية التغيير الجذري بقوة الشارع من القاعدة مع استجابة القمة النظام السياسي ومشاركة من الوسط للأحزاب وحركات المجتمع المدني لبناء ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية والتداول على السلطة سلمي.

خلاصة الفصل:

إن العودة إلى إعادة بعث المسار الإنتخابي من جديد من طرف النظام السياسي الحاكم والقوى المؤثرة فيه يدخل في اطار عملية تجاوز ازمة الشرعية وازمة الفراغ السياسي والدستوري من جراء غياب التداول على السلطة وفشل الحوار وصعوبة إرساء الحكم الراشد بسبب الفساد تمهيدا للحياة الدستورية بالإقدام على خطوات متتالية لإعادة النظر في الإصلاحات للمحافظة على الوضع القائم أو التغيير.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- 1/ أن مرحلة بعث المسار الانتخابي (1995-1999) شهدت تداول على السلطة، كما تقلص مدة الرئاسة بـ05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- وإن مرحلة (1999-2009) شهدت تراجع كلي عن التداول عن السلطة وخاصة جراء التدويل الدستوري لسنة 2008، الذي يقر بفتح تعدد العهدة الرئاسية.
- 2/ صعوبة تطبيق الحكم الراشد في اجلزائر بسبب الفساد البيروقراطية.
- 3/ أن النخب الحاكمة في الجزائر والمؤثرة بشكل كبير في المؤسسة العسكرية.
- 4/ عودة الجزائر إلى الساحة الدولية الإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الخاتمة

واقع المشاركة السياسية في الجزائر مرتبط بالتحوّلات التي انجرت عن أحداث أكتوبر 1988 التي تعتبر حدا فاصلا بين نهجين مختلفين: النهج الاشتراكي القائم على فكرة الكل للدولة، و الآخر القائم على التعددية السياسية و إضفاء الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، إلا أن ما زاد الأمور تعقيدا هو: الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات و التي خلقت أوضاعا اجتماعية سيئة، انعكست تأثيراتها السلبية على الهيكل الاجتماعي.

إن هذه الأوضاع المأساوية كان لها انعكاس على تقييم الأداء الانتخابي للنظام السياسي في تفعيل مبادئ التعددية السياسية و تجسيد حقوق الإنسان و المشاركة السياسية. و تسقط الفرضيتين اللتين تقولان أن بناء دولة المؤسسات مرهون بمدى إشراك الفرد في الحياة السياسية و الخيارات التعددية، و كذلك فرضية التي مفادها أن الانتخابات تمثل العامل المحوري في تحقيق نقلة نوعية للنظام السياسي الجزائري.

انطلاقا من هذه يمكن استخلاص بعض النتائج التي توصلنا إليها و هي:

1. المشاركة السياسية لها أهمية كبيرة في تشكيل العملية السياسية و القانونية بين المواطن و السلطة السياسية و لها وسائل متعددة منها الانتخابات و الأحزاب السياسية، إذ بفضلها أصبحت المشاركة السياسية من بين أهم موضوعات علم السياسة، بالتالي فالمشاركة السياسية هي تعبر عن أنشطة و أعمال تستهدف اختيار الحكام للتأثير في القرارات الحكومية، و وضع السياسة العامة.

2. إن العلاقة وظيفية ترابطية بين مفهوم المشاركة السياسية من جهة و الحكم الصالح الرشيد من جهة أخرى، إذ لا يمكن الرقي بالمشاركة السياسية و تفعيل دورها دون توظيف الحكم الرشيد في أي بلد، فالكثير من المنظمات و المؤسسات المالية ربطت هذين المفهومين و أعطت تصورات عديدة شعوب العالم الثالث خاصة بهدف ترقية هذين المفهومين، و هذه من خلال الرقابة السياسية الشفافية و المسألة و تفعيل المجتمع المدني.

3. إن المشاركة السياسية و الحكم الصالح في الجزائر ما زالت تتخبط في مشاكل لا حصر لها من بينها غياب أطر واضحة و معايير يتم من خلالها تجسيد هذين المفهومين و أزمة الشرعية و المشروعية السياسية و غياب الثقة بين الحاكم و المحكوم.

4. التعددية الحزبية في الجزائر تعددية عددية أكثر منها تعددية ديمقراطية.

5. وجود المعارضة في الداخل و الخارج دليل على غياب التداول على السلطة.

6. إمكانات و عوائق التداول على السلطة مشتركة بين الأحزاب السياسية و السلطة الحاكمة، من حيث الانتماء إلى نفس الجيل و عدم قبول التغيير للمحافظة على الوضع القائم، و من جهتها شهدت جل الأحزاب أزمات ساهمت في ضعفها و فقدان الثقة الشعبية فيها نتيجة الانقسامات و الاختلافات.

و إذا كانت العوائق للتراجع على التداول على السلطة مشتركة بين السلطة و الأحزاب أكثر من إمكانات التحول نحو التغيير و استمرار الفساد المؤدي إلى تخلف السلطة في الجزائر.

و إجمالاً فإن الانتقال و التغيير في الجزائر في نهاية 1988 و بداية 1989 كان نتيجة الأزمة الاقتصادية و المالية، و حالياً بعد الانتخابات الرئاسية 2014 سيكون هناك تغيير بسبب الفساد و غياب التداول على السلطة و عدم احترام مبادئ الحكم الصالح و التنمية و عدم الرقي بالمواطن و خاصة الشباب نتيجة تقييد التعددية الحزبية و غياب التداول على السلطة سلمياً تماشياً مع العصر، و كذلك تأثير التحولات الدولية و الثورات الشعبية العربية على الديمقراطية في الجزائر و التغيير يكون بتحديد مدة تولى السلطة و الانتقال السلس للحكم.

قائمة المراجع:

أولاً: وثائق رسمية:

- 1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد:42،1995.
- 2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد:18،2004.
- 3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،العدد:22،2009.

ثانياً: معاجم و قواميس:

- 1-ابن المنصور، "لسان العرب"، جزء4، ط3، بيروت: دار الحياء التراث العربي، دس.

ثالثاً: الكتب:

- 1-الإبراهيمي أحمد طالب، "المعضلة الجزائرية الأزمة و الحل 1989-1999" ، ط4، الجزائر دار الأمة، 1999.
- 2-الباز داود، "حق المشاركة في الحياة السياسية"، ط2، القاهرة: دار الفكر الجامعية، 2000.
- 3-البيداوي رياض، "صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش و الدولة"، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث و النشر، 1999.
- 4-بيلي احمد، "الصفوة العسكرية و البناء السياسي في مصر"، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.
- 5-بودر ربالة محمد، "الإصلاح العربي، الإصلاحات المالية و الجنائية المحلية، الجزائر: سلسلة منشورات مجلس الأمة، 2004.
- 6-بركة حسين، "أبعاد الأزمة في الجزائر، المنطلقات-الانعكاسات-النتائج"، الجزائر: دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، 1997.
- 7- بلقرين عبد اله و آخرون، "المعارضة و السلطة في الوطن العربي"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.
- 8-بوحوش عمار، الدنبيات محمد، "مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث"، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1995.
- 9-جابي عبد الناصر، "الانتخابات الدولية و المجتمع"، الجزائر: دار القصة للنشر، 1998.

- 10- جاي سن، جودين جيل، "النظم السياسية في العالم المعاصر"، القاهرة: دار النهضة، ط2، 1982.
- 11- ديدان مولود، "مباحث في القانون و نظم السياسية في الجزائر"، الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005.
- 12- دال روبرت، "عن الديمقراطية"، ترجمة احمد أمين، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة 2000.
- 13- دوفرجيه موريس، "الأحزاب السياسية"، ترجمة علي مقلد و عبد الحسن سعد، ط2 بيروت دار النهار للنشر،
- 14- زبير الطاهر، "نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري"، الجزائر: الشروق للإعلام و النشر، 2001.
- زمام نور الدين، "السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري"، بيروت: دار الكتاب العربي-15- 2002.
- 16- زرنوقة صلاح سالم، "أنماط الاستيلاء على السلطة في الدولة الجزائرية"، ط2 القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993.
- 17- زغدود علي، "تنظيم الأحزاب السياسية الجزائرية"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2000
- 18- السويدي محمد، "علم الاجتماع السياسي- ميدانه و قضاياها"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
- 19- الشرقاوي سعاد، "النظم السياسية في العالم المعاصر"، القاهرة: دار النهضة، ط2، 1982.
- 20- شلبي محمد، "المنهجية في تحليل السياسي"، الجزائر: دار هومة، 2007.
- 21- عاطف احمد فؤاد، "علم الاجتماع السياسي"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.
- 22- عفيفي عفيفي كامل، "الانتخابات السياسية و ضماناتها الدستورية و القانونية دراسة مقارنة" " مصر: دار الجامعيين، 2002.
- 23- عبد الوهاب عبد المؤمن، "النظام الانتخابي في الجزائر"، الجزائر: الاللمية للنشر و التوزيع 2011.

24-عصر العياشي، "سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد بالجزائر"، القاهرة: دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، 1999.

25-عارف نصر محمد، "إستمولوجيا السياسية المقارنة"، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1998.

26-الغويل سليمان، "الانتخابات و الديمقراطية دراسة مقارنة"، طرابلس: منشورات أكاديمية 2003.

27- فرغلي محمد، علي محمد، "نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء و الفقه"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1988.

28-فوزي صلاح الدين، "المحيط في القانون الدستوري و النظم السياسية"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1995.

29-قيرة إسماعيل و آخرون، "الديمقراطية داخل الأحزاب العربية"، بيروت: المؤسسة العربية 2002.

30- المصري مشير، "المشاركة في الحياة السياسية"، فلسطين: دار الكرامة للنشر و التوزيع 2002.

31-مظلوم العبدلي سعد، "الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها دراسة مقارنة"، الأردن: دار دجلة، 2009.

32-متولي عبد الحميد: "القانون الدستوري والأنظمة السياسية"، ط5، الإسكندرية: دار المعارف 2000.

33-هلال علي الدين، "المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي، تحديات قرن جديدة"، الأردن: مؤسسة عبد الحميد توستات، 1999.

رابعا: دوريات:

1-أمية محمد عبد الحليم، الجزائر بين السباق الرئاسيات و مستقبل الانفتاح السياسي مجلة "السياسية الدولية"، العدد، 154، 2003.

2-بابا مسلم عربي، "المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية"، العدد: 35، 2007.

- 3- ثامر كامل محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة و الحقوق الإنسان في الوطن العربي المستقبل العربي، العدد: 201، 2000.
- 4- سعادة مولود، النخب والمجتمع تجديد الرهانات، مجلة الباحث الاجماعي، العدد: 10، 2010.
- 5- صيداوي رياض، الانتخابات والديمقراطية والعنق في الجزائر، مستقبل العربي، العدد: 245، 1999.
- 6- طه محمد أحمد، الأبعاد السياسية لشراكة بين أوروبا وإفريقيا، السياسية الدولية، العدد: 141، 2002.
- 7- عوادة حسين، استقال زروال أما أقالوه، مجلة الوسيط، العدد: 348، 1998.
- 8- كريم حسن، مفهوم الحكم الراشد، مجلة المستقبل العربي، العدد: 153، 2004.
- 9- لعبدالي إسماعيل، أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر، في ظل التعددية الحزبية، مجلة العربية للعلوم سياسية، الجزائر، 2003.
- 10- المنوفي كمال، الثقافة السياسية المتغيرة، السياسية الدولية، العدد: 34، 1989.
- 11- مهابة أحمد، رئيس زروال والمهمة الصعبة، السياسة الدولية، الأهرام، العدد: 123، 1997.
- 12- متكس هدى، توازنات القوى في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد: 172، 1993.
- 13- نعمان عباس، الحكم الراشد وألوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، مجلة الناخب الاجتماعي، العدد: 10، 2010.
- 14- هناد محمود، الجزائر الانتقال من الأحادية إلى تعددية الحزبية، القاهرة: مجلة الديمقراطية العدد: 117.

خامسا: الدراسات غير منشورة:

- 1- بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراء، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.
- 2- بوعزيز مسعود، المعارض السياسية في الجزائر ما بين 1989-2010، مذكرة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009-2010.
- 3- توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2008.

4- صحراوي، هيكله التحول الديمقراطي في منطقة المغاربية، دراسة مقارنة (تونس، الجزائر المغرب) مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013.

5- صوالحية منير، قيم وإستراتيجية النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر، دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع السياسي، جامعة الجزائر، 2009.

6- طبي فائزة، المشاركة السياسية للأحزاب الإعلامية في السلطة في الجزائر، مذكرة ليسانس جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002.

7- مزروود حسين، المشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر 1989-1999 رسالة ماجستير، معهد العلوم سياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001.2002.

8- مشري منير، النخب الحاكمة في الجزائر (1989-2006) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006.

9- ولد عامر نعيمة، المشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية الاعلام والعلوم السياسية، 2001-2002.

الفهرس

الصفحة	العنوان
أ-	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والانتخاب
09.....	المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية.....
09.....	المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية.....
12.....	المطلب الثاني: أهمية المشاركة السياسية.....
13.....	المطلب الثالث: أشكال و مستويات المشاركة السياسية.....
17.....	المبحث الثاني: مفهوم الانتخاب.....
18.....	المطلب الأول: تعريف الانتخاب.....
20.....	المطلب الثاني: أهمية الانتخاب و وظائفه.....
21.....	المطلب الثالث: معايير لانتخابات الحرة و النزيفة.....
23.....	المبحث الثالث: الطبيعة القانونية و النظرية للمشاركة الانتخابية.....
23.....	المطلب الأول: نظرية المشاركة الانتخابية كحق شخصي.....
25.....	المطلب الثاني: نظرية المشاركة الانتخابية كوظيفة عامة.....
25.....	المطلب الثالث: وجهات نظر أخرى في تكيف المشاركة الانتخابية.....
28.....	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: مسار و مؤشرات الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2009/1995م
31.....	المبحث الأول: مسار الرئاسيات الجزائرية 1995م/2009م:.....
31.....	المطلب الأول: رئاسيات 1995م:.....
36.....	المطلب الثاني: انتخابات سنة 1999م و مرشح الإجماع.....
42.....	المطلب الثالث: بوتفليقة والعهد الثانية 2004م.....
45.....	المطلب الرابع: العهد الثالثة لبوتفليقة 2009م:.....

المبحث الثاني: مؤشرات القوة في الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية.....48

المطلب الأول: الإقبال على تصويت في الرئاسيات 1995-2009م.....48

المطلب الثاني: التنظيم و الهيكلية.....50

المبحث الثالث: مؤشرات الضعف في الاستحقاقات الرئاسية.....55

المطلب الأول: العزوف الانتخابي (الكتلة الصامتة).....55

المطلب الثاني: التضيق على المعارضة:.....58

خلاصة الفصل: 0.....59

الفصل الثالث: فواعل وتداعيات الاستحقاقات الرئاسية الجزائرية

المبحث الثاني: فواعل مؤثرة في الاستحقاقات الرئاسية:.....61

المطلب الأول: النخب السياسية.....62

المطلب الثاني: ا لرأي المحلي والدولي من الاستحقاقات (2009/1995):...73

المبحث الثاني: تداعيات الاستحقاقات الرئاسية في الجزائر:.....77

المطلب الاول: إرساء الحكم الراشد (الصالح) في الجزائر:.....77

المطلب الثاني: إشكالية التداول على السلطة:.....84

المطلب الثالث: مستقبل الديمقراطية في الجزائر:.....92

خلاصة الفصل.....103

خاتمة.....105

قائمة المراجع.....108

الفهرس.....114

ملخص:

يكتسي موضوع الانتخابات الرئاسية أهمية بالغة لدى الباحثين والدارسين و السياسيين والقانونيين وتزداد أهميته لدى الدول التي تكرس و تحقيق الديمقراطية بكل مبادئها المختلفة.

تعتبر الانتخابات الرئاسية الجزائرية ظاهرة ديمقراطية وممارسة حضارية لتأكيد حرية الفرد في اختيار من يراه مناسباً لتمثله في السلطة، وعليه فإن هذه الأخيرة تعد مؤشراً قوياً لاحترام الديمقراطية، حيث أصبح مطلب إجراء انتخابات حرة و نزيهة مطلباً تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقه باعتبارها معياراً لمدى ديمقراطيتها.

في أن الانتخابات الرئاسية الجزائرية لها نقاط قوة تتمثل في المحافظة على مواهبها الانتخابية بعد سنة "1995"، وهذا ما يضمن الدورية و الاستمرارية من أجل إضفاء الشرعية، كما عملت هذه الأخيرة على تحقيق الأمن و الاستقرار وإعادة الدولة الجزائرية إلى الواجهة الدولية و الإقليمية و محاولة إرساء مبادئ الحكم الراشد، أما عن نقاط الضعف فتتمثل في تراجع الكلي عن مبدأ التداول على السلطة خاصة بعد التعديل الدستوري 2008، وفتح العهود الرئاسية و التضييق على المعارضة.

إن الانتخابات الرئاسية تعد أكبر مؤشر لديمقراطية النظام السياسي الجزائري و نجاحها مرهون بمدى تطبيقها لمبادئ الانتخابات الحرة و النزيهة.